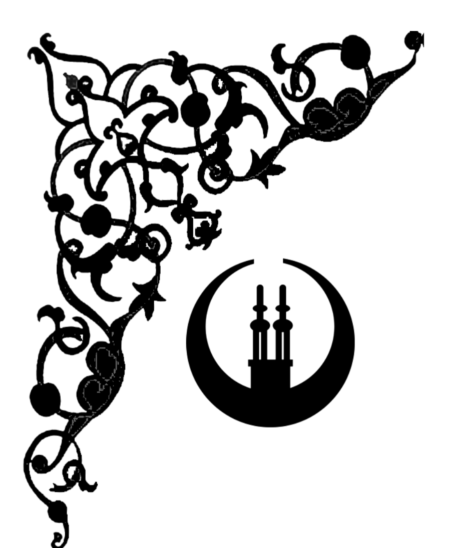



جمهورية مصر العربية

الأزهر الشريف

قطاع المعاهد الأزهرية

الإدارة المركزية للكتب

والمكتبات والوسائل والمعامل

قطر الندى وبل الصدى

تأليف الإمام النحوي

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري

٧٠٨ - ٧٦١هـ

المقرر على مرحلة القراءات العامة بمعاهد القراءات

١٤٣٧/ ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦/ ٢٠١٧م



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة جمال المتصدرين وتاج القراء تذكرة أبى عمرو وسيبويه والفراء أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصارى فَسَحَ الله له فى قبره . .

الحمد لله رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله، وفاتح البركات لمن انتصب لشكر أفضاله، والصلاة والسلام على من مدت عليه الفصاحة رواقها، وشدت به البلاغة نطاقها المبعوث بالآيات الباهرة والحجج، المنزل على قرآن عربى غير ذى عوج، وعلى آله الهادين، وأصحابه الذين شادوا الدين وَشَرَّف وَكَرَّم.

وبعد، فهذه نكت حررتها على مقدمتى المسماة بقطر الندى وبل الصدى رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها، والله المسئول أن ينفع بها كما نفع بأصلها وأن يذلل لنا طرق الخيرات وسبلها، إنه جواد كريم، رءوف رحيم، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

ص ــ الكلمة قول مفرد.

ش ــ تطلق الكلمة فى اللغة على الجمل المفيدة كقوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ إشارة إلى قوله : ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾ وفى الاصطلاح على القول المفرد.

والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى: كرجل، وفرس.

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف: سواء دل على معنى كزيد أم لم يدل كديز ــ مقلوب زيد ــ وقد تبين أن كل قول لفظ، ولا ينعكس.

والمراد بالمفرد: مالا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو «زيد»، فإن أجزاءه ــ وهى: الزاى، والياء، والدال ــ إذا أفردت لا تدل على شىء مما يدل هو عليه، بخلاف

قولك «غلام زيد» فإن كلا من جزئيه _ وهما : الغلام، وزيد _ دال على جزء معناه : فهذا يسمى مركبا، لا مفردا.

فإن قلتَ : فلم لم تشترط في الكلمة الوضع، كما اشْتَرطَ من قال : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد؟

قلتُ : إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنسا للكلمة واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ولما أخذت القول جنسا للكلمة _ وهو خاص بالموضوع _ أغنانى ذلك عن اشتراط الوضع.

فإن قلت : فلم عدلت عن اللفظ إلى القول؟

قلت : لأن اللفظ جنس بعيد، لإطلاقه على المهمل والمستعمل، كما ذكرنا والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة فى الحدود معيب عند أهل النظر.

ص ـ وهى : اسم، وفعل، وحرف.

ش ـ لما ذكرتُ حد الكلمة، بيَّنت أنها جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم، والفعل، والحرف، والدليل على انحصار أنواعها فى هذه الثلاثة الاستقراء فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه.

ص ـ فأما الاسم فيعرف بأل كالرجل، وبالتنوين كرجلٍ، وبالحديث عنه كتاء ضربت.

ش ـ لما بيَّنت ما انحصرت فيه أنواع الكلمة الثلاثة، شرعت فى بيان ما يتميز به كل واحد منها عن قسيميه، لتتم فائدة ما ذكرته، فذكرت للاسم ثلاث علامات علامة من أوله، وهى الألف واللام، كالفرس، والغلام، وعلامة من آخره، وهى التنوين، وهو «نون زائدة» ساكنة، تلحق الآخر لفظا، لا خطا، لغير توكيد، نحو : زيدٌ ، ورجلٌ،

وصهٍ ، وحينئذٍ ، ومسلماتٍ فهذه وما أشبهها أسماء بدليل وجود التنوين فى آخرها ، وعلامة معنوية ، وهى الحديث عنه ، «قام زيد» فزيد : اسم ، لأنك قد حدثت عنه بالقيام ، وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم ، وبها استدل على اسمية التاء فى «ضربت» ألا ترى أنها لا تقبل «أل» ولا يلحقها التنوين ، ولا غيرها من العلامات التى تذكر للاسم سوى الحديث عنها فقط .

ص ـ وهو ضربان : معرب : وهو : مايتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه : كزيد . ومبنى ، وهو بخلافه : كهؤلاءِ فى لزوم الكسر ، وكذلك حذامِ وأمسِ فى لغة الحجازيين ، وكأَحَدَ عشرَ وأخواته فى لزوم الفتح ، وكقبلُ وبعدُ وأخواتهما فى لزوم الضم ، إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه وكمنْ وكمْ فى لزوم السكون ، وهو أصل البناء .

ش ـ لما فرغتُ من تعريف الاسم بذكر شئ من علاماته عقبتُ ذلك ببيان انقسامه إلى مُعْرِبِ ، وَمبْنى ، وقدمتُ المعرب ، لأنه الأصل ، وأخرتُ المبنى لأنه الفرع ، وذكرت أن المعرب هو «ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل» كزيد ، تقول : «جاءنى زيد» ، ورأيت زيدا و«مررت بزيد» ، ألا ترى أن آخر «زيد» تغير _ بالضمة ، والفتحة ، والكسرة _ بسبب ما دخل عليه من «جاءنى» ، و«رأيت» والباء ، فلو كان التغير فى غير الآخر لم يكن إعرابا . كقولك فى «فلس» إذا صغرته «فليس» وإذا كسرته «أفلس ، وفلوس» ، وكذا لو كان التغير فى الآخر ، ولكنه ليس بسبب العوامل ، كقولك : «جلست حيث جلس زيد» ، فإنه يجوز لك أن تقول «حيث» بالضم ، و«حيث» بالفتح ، و«حيث» بالكسر ، إلا أن هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل ، ألا ترى أن العامل واحد ، وهو «جلس» وقد وجد معه التغير المذكور .

ولما فرغتُ من ذكر المعرب ذكرت المبنى ، وأنه «الذى يلزم طريقة واحدة ، ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه» ، ثم قسمتُه إلى أربعة أقسام : مبنى على الكسر ، ومبنى على الفتح ، ومبنى على الضم ، ومبنى على السكون ، ثم قسمت المبنى على الكسر

إلى قسمين : قسم متفق عليه، وهو «هؤلاء» فإن جميع العرب يكسرون آخره فى جميع الأحوال، وقسم مختلف فيه، وهو «حذام وفطام». ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن «فعال»، و«أمس» إذا أردت به اليوم الذى قبل يومكم.

فأما باب «حذامِ» ونحوه. فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا، فيقولون : «جاءتنى حذامِ، ورأيت حذامِ، ومررت بحذامِ»، وعلى ذلك قول الشاعر :

فَلَوْلاَ الْمُزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيَالِى   لَمَا تَرَكَ الْقَطَا طِيبَ الْمَنَامِ
إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصدِّقوهــا   فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

فذكرها فى البيت مرتين مكسورة مع أنها فاعل.

وافْتَرقَتْ بنو تميم فرقتين، فبعضهم يعرب ذلك كله. بالضم رفعا، وبالفتح نصبا وجرا، فيقول «جاءتنى حذامُ» بالضم، و«رأيت حذامَ»، و«مررت بحذامَ» بالفتح، وأكثرها يفصل بين ما كان آخره راء _ كوبارِ : اسم لقبيلة، وحضارِ : اسم لكوكب، وسفارِ : اسم لماء _ فيبنيه على الكسر، كالحجازيين، وما ليس آخره راء، كحذام وفطام فيعربه إعراب مالا ينصرف.

وأما «أمس» إذا أردت به اليوم الذى قبل يومك فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، فيقولون «مضى أمسِ واعتكفت أمسِ وما رأيته منذ أمسِ» بالكسر فى الأحوال الثلاثة وقال الشاعر :

مَنَعَ الْبَقاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ   وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لاَ تُمْسِى
وَطُلُوعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيـةً   وغُرُوبُهـا صَفْــراءَ كَالْوِرْسِ
الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِىءُ بِــه   وَمَــضَى بِفَصْــلِ قَضَائِه أمْــسِ

فأمس فى البيت فاعل لمضى، وهو مكسور كما ترى.

وافترقت بنو تميم فرقتين، فمنهم من أعربه. بالضمة رفعا، وبالفتحة مطلقا فقال :

مضى أمس، واعتكفت أمس، وما رأيته منذ أمس بالفتح، قال الشاعر:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُـذْ أَمْسَــا   عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا   لاَ تَــرَكَ اللهُ لَهُــنَّ ضِرْسَــا

وَلا لقِينَ الدَّهْــرَ إِلاَّ تُعْسَــا.

ومنهم من أعربه بالضمة رفعا، وبناه على الكسر نصبا وجرا.

وزعم الزجاجى أن من العرب من يبنى «أمس» على الفتح، وأنشد عليه قوله: مذ أمسا. وهو وهم، والصواب ما قدمناه من أنه معرب غير منصرف وزعم بعضهم أن «أمسا» فى البيت فعل ماض، وفاعله مستتر، والتقدير. «مذ أمسى المساء».

ولما فرغتُ من ذكر المبنى على الكسر، ذكرت المبنى على الفتح، ومثلته بأحد عشر وأخواته، تقول: «جاءنى أحد عشر رجلا، ورأيت أحد عشر رجلا، ومررت بأحد عشر رجلا» بفتح الكلمتين فى الأحوال الثلاثة، وكذا تقول فى أخواته، إلا «اثنى عشر» فإن الكلمة الأولى منه تعرب. بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجرا، تقول: جاءنى اثنا عشر رجلا، ورأيت اثنى عشر رجلا، ومررت باثنى عشر رجلا».

وإنما لم أستثن هذا من إطلاق قولى «وأخواته» لأنى سأذكر بعد أن «اثنين» واثنتين يعربان إعراب المثنى مطلقا، وإن ركبا.

ولما فرغت من ذكر المبنى على الفتح ذكرت المبنى على الضم، ومثلته بقبل وبعد، وأشرت إلى أن لهما أربع حالات:

إحداها: أن يكونا مضافين، فيعربان نصباً على الظرفية، أو خفضاً بمن تقول: «جئتك قبل زيد وبعده» فتنصبهما على الظرفية، و«من بعده» فتخفضهما بمن، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾. وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، ﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَىٰ﴾.

الحالة الثانية: أن يحذف المضاف إليه، وينوى ثبوت لفظه، فيعربان الإعراب

المذكور، ولا ينونان لنية الإضافة. وذلك كقوله:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً فَما عَطَفَتْ مَولىً عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

الرواية بخفض «قبل» بغير تنوين، أى. ومن قبل ذلك، فحذف «ذلك» من اللفظ وقدره ثابتا، وقرأ الجحدرى، والعقيلى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدِ﴾، بالخفض بغير تنوين، أى: من قبل الغلب ومن بعده، فحذف المضاف إليه» وقدر وجوده ثابتا.

الحالة الثالثة: أن يقطعا عن الإضافة لفظا، ولا ينوى المضاف إليه، فيعربان أيضا الإعراب المذكور، ولكنهما ينونان، لأنهما حينئذ اسمان تامان، كسائر الأسماء النكرات، فتقول: «جئتك قبلاً وبعداً، ومن قبلٍ ومن بعدٍ»، قال الشاعر:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

وقرأ بعضهم: «لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ» بالخفض والتنوين.

الحالة الرابعة: أن يحذف المضاف إليه، وينوى معناه دون لفظه، فيبنيان حينئذ على الضم، كقراءة السبعة: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾.

وقولى «وأخواتهما» أردتُ به أسماء الجهات الست، وأول، ودون ونحوهن، قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنِّــى لأَوْجَـلُ عَلَى أينا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وقال آخر:

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلاَّ مِنْ وَرَاءُ وراءُ

ولما فرغتُ من ذكر المبنى على الضم، ذكرت المبنى على السكون، ومثَّلت له بمَنْ، كمْ، تقول: «جاءنى مَنْ قام، ورأيت مَنْ قام، ومررت بمَنْ قام، فتجد «مَنْ» ملازمة للسكون فى الأحوال الثلاثة، وكذا تقول: «كمْ مالك وكمْ عبدا ملكتَ، وبكمْ درهم اشتريتَ» «كمْ» فى المثال الأول فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وعلى الخبرية عند الأخفش، وفى الثانى فى موضع نصب على المفعولية بالفعل الذى بعدها، وفى الثالث فى موضع خفض بالباء، وهى ساكنة فى الأحوال الثلاثة كما ترى.

ولما ذكرتُ المبنى على السكون متأخراً، خشيتُ من وهم من يتوهم أنه خلاف الأصل، فدفعت هذا الوهم بقولى: «وهو أصل البناء».

ص _ وأما الفعل فثلاثة أقسام:

ماض، ويُعرف بتاء التأنيث الساكنة، وبناؤه على الفتح. كضرب، إلا مع واو الجماعة، فيضم. كضربوا، أو الضمير المرفوع المتحرك فيسكن: كضربت، ومنه، «نعم، وبئس، وعسى، وليس» فى الأصح.

وأمر، ويُعرف بدلالته على الطلب، مع قبوله ياء المخاطبة، وبناؤه على السكون. كاضرب، إلا المعتل، فعلى حذف آخره: كاغز، واخش، وارم. ونحو: قوما، وقوموا، وقومى، فعلى حذف النون، ومنه: «هلم» فى لغة تميم و«هات» و«تعال» فى الأصح.

ومضارع، ويُعرف بلم، وافتتاحه بحرف من حروف: «نأيت»، نحو «نقوم وأقوم، ويقوم، وتقوم»، ويضم أوله إن كان ماضيه رباعيا، كيدحرج ويكرم، ويفتح فى غيره. كـ«يضرب، (ويجتمع) ويستخرج»، ويسكن آخره مع نون النسوة، نحو (يتربصن، وإلا أن يعفون)، ويُفْتَح مع نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا، نحو (لينبذن)، ويعرب فيما عدا ذلك نحو (يقوم زيد، ولا تتبعان، لتبلون، فإما ترين، ولا يصدنك).

ش _ لما فرغتُ من ذكر علامات الاسم وبيان انقسامه إلى معرب ومبنى وبيان انقسام المبنى منه إلى مكسور ومفتوح ومضموم وموقوف (ساكن)، شرعت فى ذكر الفعل فذكرت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر، وذكرت لكل واحد منها علامته الدالة عليه، وحكمه الثابت له: من بناء، وإعراب.

وبدأتُ من ذلك بالماضى، فذكرتُ أن علامته: أن يقبل تاء التأنيث الساكنة، كقام، وقعد، وأن حكمه فى الأصل: البناء على الفتح كما مثلنا، وقد يخرج عنه إلى الضم، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، كقولك: «قاموا، وقعدوا» أو إلى السكون، وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك، كقولك: «قمت، وقعدت، وقمنا، وقعدنا» وكقولك «النسوة قمن، وقعدن».

وتلخص من ذلك أن له ثلاث حالات : الضم ، والفتح ، والسكون ، وقد بينت ذلك .

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف فى فعليته نصصت عليه ونبهت على أن الأصح فعليته وهو أربع كلمات : نعم وبئس وعسى وليس .

فأما نعم وبئس : فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم ـ وقد بشر ببنت - : «والله ماهى بنعم الولد» وقول آخر ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطىء السير - : «نعم السير على بئس العير» .

وأما «ليس» فذهب الفارسى فى الحلبيات إلى أنها حرف نفى بمنزلة «ما» النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير .

وأما «عسى» فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة «لعل» وتبعهم على ذلك ابن السراج .

والصحيح أن الأربعة أفعال ، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل» والمعنى : من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ ، ونعمت الرخصة الوضوء وتقول «بئست المرأة حمالة الحطب ، وليست هند مفلحة . وعست هند أن تزورنا» .

وأما ما استدل به الكوفيون : فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامها . والتقدير : ماهى بولد مقول فيه نعم الولد ، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير . فحرف الجر فى الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بينا وكما قال الآخر :

والله مَالَيْلِى بِنَامَ صَاحِبُهْ   وَلاَ مُخَالِطُ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

أى بليل مقول فيه نام صاحبه .

ولما فرغتُ من ذكر علامات الماضى وحكمه وبيان ما اخْتُلِفَ فيه منه ثَنَّيْتُ بالكلام على فعل الأمر فذكرت أن علامته التى يعرف بها مركبة من مجموع شيئين وهما :

دلالتـه على الطلب وقبـوله ياء المخاطبـة وذلك نحـو : «قم» فإنه دال على طلب القيـام ويقبـل ياء المخـاطبـة تقـول إذا أمـرت المرأة «قـومى» وكـذلك : «اقـعـد واقـعـدى واذهب واذهبى» قال الله تعالى : ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ .

فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو «صـه» بمعنى اسكت و«مه» بمعنى اكـفف أو قبـلت ياء المخـاطبـة ولم تدل عـلى الطلب نحـو «أنت ياهند تقـومـين وتأكلين» لم يكن فعل أمر .

ثم بينتُ أن حكم فعل الأمر فى الأصل البناء على السكون كـاضـرب واذهب وقد يبنى على حذف آخره وذلك إن كـان معتلا نحو اغز واخش وارم، وقد يبنى على حذف النون وذلك إذا كـان مسندًا لألـف اثنين نحو «قوما» أو واو جـمع نحو« «قوموا» أو ياء مخاطبة نحو «قومى» ، فهذه ثلاثة أحوال للأمر أيضا كما أن للماضى ثلاثة أحوال .

ولما كان بعض كلمـات الأمر مختلفا فيـها : هل هى فعل أو اسم؟ نبـهت عليها كـما فعلت مثل ذلك فى الفعل الماضى وهى ثلاث : هلم وهات وتعال .

فأما «هلم» فاختلف فيها العرب على لغتين :

إحداهمـا : أن تلزم طريقـة واحدة ، ولا يختلف لفظهـا بحـسب من هى مسـندة إليـه ، فتقول : هلم يازيد وهلم يا زيدان وهلم يازيدون وهلم ياهند وهلم ياهندان وهلم ياهندات وهى لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى : ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ أى ائتوا إلينا ، وقال تعالى ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ أى : أحضروا شهداءكم وهى عندهم اسم فعل لا فعل أمر ، لأنها وإن كانت دالة على الطلب لكنها لا تقبل ياء المخاطبة .

والثـانيـة : أن تلحـقـهـا الضـمـائر البـارزة بحسـب من هى مـسندة إليـه ، فـتـقـول : هلم وهلما وهلموا وهلممن _ بالفك وسكون اللام _ وهلمى «وهى لغة تميم» وهى عند هؤلاء فعل أمر ، لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة .

وقد تبين بما استشهدت به من الآيتين أن «هلم» تستعمل قاصرة ومتعدية .

وأما «هات» و«تعال» فعدهما جماعة من النحويين فى أسماء الأفعال والصواب أنهما فعلا أمر، بدليل أنهما دالان على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة تقول: «هاتى» و«تعالى».

واعلم أن آخر «هاتِ» مكسور أبدا إلا إذا كان لجماعة المذكورين، فإنه يضم فتقول: هات يا زيد. وهاتى يا هند. وهاتيا يازيدان.أو يا هندان. وهاتين ياهندات كل ذلك بكسر التاء. وتقول: هاتوا ياقوم. بضمها قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾. وأن آخر «تعال» مفتوح فى جميع أحواله من غير استثناء. تقول: تعال يا زيد. وتعالَىْ يا هند. وتعاليا يازيدان وتعالوا يا زيدون. وتعالين يا هندات كل ذلك بالفتح. قال الله تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾. ومن ثم لحنوا من قال:

تَعَالِى أقَاسِمْكِ الْهُمُومَ تعَالِى بكسر اللام

ولما فرغتُ من ذكر علامات الأمر وحكمه وبيان ما اختلف فيه منه _ ثلثت بالمضارع. فذكرت أن علامته أن يصلح دخول «لم» عليه. نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ وذكرت أنه لابد أن يكون أوله حرف من حروف «نأيت» وهى: النون. والألف. والياء. والتاء _ نحو: «نقوم. وأقوم. ويقوم. وتقوم». وتسمى هذه الأربعة «أحرف المضارعة».

وإنما ذكرتُ هذه الأحرف بساطاً وتمهيداً للحكم الذى بعدها، لا لأعرف بها الفعل المضارع, لأنَّا وجدناها تدخل فى أول الفعل الماضى، ونحو «أكرمت زيداً» و«تعلمت المسألة»، و«نرجست الدواء إذا جعلته نرجساً، و«يرنأت الشيب» إذا خضبته باليرناء، وهو الحناء، وإنما العمدة فى تعريف المضارع دخول «لم» عليه.

ولما فرغْتُ من ذكر علامات المضارع شرعت فى ذكر حكمه، فذكرت أن له حكمين: حكماً باعتبار أوله، وحكماً باعتبار آخره.

فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يضم تارة، ويفتح أخرى، فيضم إن كان الماضى أربعة أحرف، سواء كانت كلها أصولا، نحو «دحرج» أو كان بعضها أصلا وبعضها زائداً نحو «أكرم يكرم» فإن الهمزة فيه زائدة، لأن أصله كرم، ويفتح إن كان الماضى أقل من

الأربعة، أو أكثر منها، فالأول نحو «ضرب يضرب» و«ذهب يذهب»، و«دخل يدخل»، والثانى نحو «انطلق ينطلق»، و«استخرج يستخرج».

وأما حكمه باعتبار آخره، فإنه تارة يبنى على السكون، وتارة يبنى على الفتح، وتارة يعرب، فهذه ثلاث حالات لآخره، كما أن لآخر الماضى ثلاث حالات ولآخر الأمر ثلاث حالات.

فأما بناؤه على السكون فمشروط بأن يتصل به نون الإناث، نحو «النسوة يقمن» و﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾، و﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾، ومنه: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ لأن الواو أصلية، وهى واو عفا يعفو، والفعل مبنى على السكون لاتصاله بالنون، والنون فاعل مضمر، عائد على المطلقات، ووزنه يفعلن، وليس هذا كيعفون فى قولك: «الرجال يعفون»: لأن تلك الواو ضمير لجماعة المذكرين كالواو فى قولك: «يقومون» وواو الفعل حذفت والنون علامة الرفع، ووزنه يفعون، وهذا يقال فيه: «إلا أن يعفوا» بحذف نونه، كما تقول «إلا أن يقوموا» وسيأتى شرح ذلك كله.

وأما بناؤه على الفتح فمشروط بأن تباشره نون التوكيد لفظاً وتقديراً، نحو «كلا لينبذن)، واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾، فإن الألف فى الأول والواو فى الثانى، والياء فى الثالث، فاصلة بين الفعل والنون فهو معرب، لا مبنى.

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مُقدراً كان الفعل أيضا معرباً، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾، و(لتسمعن) مثله، غير أن نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالى الأمثال ثم التقى ساكنان أصله قبل دخول الجازم (يصدوننك) فلما دخل الجازم _ وهو «لا» الناهية _ حذفت النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون فحذفت الواو لاعتلالها، ووجود دليل يدل عليها، وهو الضمة، وقدر الفعل معرباً _ وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظاً _ لكونها منفصلة عنه تقديراً، وقد أشرت إلى ذلك كله ممثلاً. وأما إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين، نحو: «يقوم زيد» و«لن يقوم زيد»، و«لم يقم زيد».

ص _ وأما الحرف فَيُعرف : بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل، نحو : هل، وبل، وليس منه مهما، وإذا ما، بل ما المصدرية ولما الرابطة فى الأصح.

ش _ لما فرغتُ من القول فى الاسم والفعل، شرعت فى ذكر الحرف فذكرت أنه يعرف بأن لايقبل شيئاً من علامات الاسم، ولا علامات الفعل، نحو «هل» و«بل» فإنهما لا يقبلان شيئا من علامات الأسماء، ولا شيئاً من علامات الأفعال، فانتفى أن يكونا اسمين، وأن يكونا فعلين، وتعين أن يكونا حرفين، إذ ليس إلا ثلاثة أقسام، وقد انتفى اثنان، فتعين الثالث.

ولما كان من الحروف ما اختلف فيه : هل هو حرف أو اسم. نصصت عليه كما فعلت فى الفعل الماضى وفعل الأمر، وهو أربعة : إذما، ومهما، وما المصدرية ولما الرابطة.

فأما «إذما» فاختَلف فيها سيبويه وغيره، فقال سيبويه، إنها حرف بمنزلة «إن» الشرطية، فإذا قلت : «إذما تقم أقم» فمعناه : إن تقم أقم وقال المبرد وابن السراج، والفارسى : إنها ظرف زمان، وإن المعنى فى المثال : متى تقم أقم، واحتجوا بأنها قبل دخول «ما» كانت اسما، والأصل عدم التغيير، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعا، بدليل أنها كانت للماضى، فصارت للمستقبل، فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى ألبتة : وفى هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر.

وأما «مهما» فزعم الجمهور أنها اسم، بدليل قوله تعالى : ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ فالهاء من «به» عائدة عليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وزعم السهيلى وابن يسعون أنها حرف، واستدلا على ذلك بقول زهير :

وَمَهْمَا تكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ   وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وتقرير الدليل أنهما أعربا «خليقة» اسماً لتكن ومن زائدة، فتعين خلو الفعل من الضمير، وكون «مهما» لا موضع لها من الإعراب، إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل إلا أن تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له، وإذا ثبت أن لا موضع لها من الإعراب تعين كونها حرفاً والتحقيق أن اسم «تكن»

مستتر، و«من خليقة» تفسير لمهما، كما أن «من آية» تفسير لـ«ما» فى قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾، و«مهما» المبتدأ، والجملة خبر.

وأما «ما» المصدرية، فهى التى تسبك مع ما بعدها بمصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾، أى: ودوا عنتكم، وقول الشاعر:

يَسُرُّ المَرْءَ مَاذَهَب الّليَالِى   وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

أى: يسر المرء ذهاب الليالى.

وقد اختلف فيها، فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة «أن» المصدرية وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة «الذى» واقع على مالا يعقل وهو الحديث والمعنى: ودوا الذى عنتموه، أى العنت الذى عنتموه، ويسر المرء الذى ذهبه الليالى، أى: الذهاب الذى ذهبه الليالى، ويرد (على) هذا القول أنه لم يسمع: «أعجبنى ما قمته وما قعدته»، ولو صح ما ذكر لجاز ذلك لأن الأصل أن العائد يكون مذكورا، لا محذوفا.

وأما «لَّما» فإنها فى العربية على ثلاثة أقسام:

نافية بمنزلة «لم» نحو: (لمايقض ما أمره) أى: لم يقض ما أمره.

وإيجابية بمنزلة «إلا» نحو قولهم: عزمت عليك لما فعلت كذا، أى: إلا فعلت كذا، أى ما أطلب منك إلا فعل كذا.

وهى فى هذين القسمين حرف باتفاق.

والثالث: أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره، نحو «لما جاءنى أكرمته» فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجيء، واختلف فى هذه، فقال سيبويه: إنها حرف وجود لوجود، وقال الفارسى وجماعة: إنها ظرف بمعنى حين، ورد بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ الآية، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل فى محل النصب، وذلك العامل إما «قضينا» أو «دلهم»، إذ ليس معنا سواهما وكون العامل «قضينا» مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف، وكون العامل «دلهم» مردود بأن ما النافية لا يعمل

ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضى الحرفية.

ص ـ وجميع الحروف مبنية.

ش ـ لما فرغت من ذكر علامات الحرف، وبيان ما اختلف فيه منه، ذكرت حكمه، وأنه مبنى لاحظ لشئ من كلماته فى الإعراب.

ص ـ والكلام لفظ مفيد.

ش ـ لما أنهيت القول فى الكلمة وأقسامها، شرعت فى تفسير الكلام، فذكرت أنه عبارة عن «اللفظ المفيد» ونعنى باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، أو ما هو فى قوة ذلك، فالأول نحو «رجل» و«فرس» والثانى كالضمير المستتر فى نحو «اضرب» و«اذهب» المقدر بقولك «أنت» ونعنى بالمفيد ما يصح الاكتفاء به، فنحو «قام زيد» كلام، لأنه لفظ يصح الاكتفاء به، وإذا كتبت «زيد قائم» مثلا، فليس بكلام، لأنه وإن صح الاكتفاء به (لكنه) ليس بلفظ وكذلك إذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام، لأنه ليس بلفظ.

ص ـ وأقل ائتلافه من اسمين، كـ«زيد قائم» أو فعل واسم، كـ«قام زيد».

ش ـ صور تأليف الكلام ست، وذلك لأنه يتألف من اسمين، أو من فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء.

أما ائتلافه من اسمين فله أربع صور، إحداها: أن يكون مبتدأً وخبراً، نحو: «زيد قائم»، الثانية: أن يكونا مبتدأً وفاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر، نحو «أقائم الزيدان»؟، وإنما جاز ذلك لأنه فى قوة قولك: «أيقوم الزيدان»؟ وذلك كلام تام، لا حاجة له إلى شيء، فكذلك هذا، الثالثة: أن يكونا مبتدأً ونائباً عن فاعل سد مسد الخبر، نحو: «أمضروب الزيدان»؟ الرابعة: أن يكونا اسم فعل وفاعله، نحو: «هيهات العقيق»، فهيهات: اسم فعل،وهو بمعنى بعد، والعقيق: فاعل به.

وأما ائتلافه من فعل واسم فله صورتان، إحداهما : أن يكون الاسم فاعلاً، نحو : «قام زيد» والثانية : أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل، نحو : «ضُرِب زيد».

وأما ائتلافه من الجملتين فله صورتان أيضا، إحداهما : جملة الشرط والجزاء، نحو : «إن قام زيد قمت»، والثانية : جملتا القَسَم وجوابه، نحو «أحلف بالله لزيد قائم».

وأما ائتلافه من فعل واسمين، فنحو : «كان زيد قائماً».

وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء، فنحو : «علمت زيداً فاضلاً».

وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء، فنحو : «أعلمت زيدا عمرا فاضلا».

فهذه صور التأليف وأقل ائتلافه من اسمين، أو من فعل واسم، كما ذكرت وما صرحت به من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين، وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين، أو من فعل واسم.

ص ـ فصل : أنواع الإعراب أربعة : رفع ،ونصب، فى اسم وفعل، نحو : «زيد يقوم»، و«إن زيداً لن يقوم»، وجر فى اسم، نحو : «بزيد»، وجزم فى فعل، نحو : «لم يقم»، فيرفع بضمة وينصب بفتحة ويجر بكسرة ويجزم بحذف حركة.

ش ـ الإعراب «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة»، فالظاهر كالذى فى آخر «زيد» فى قولك : «جاء زيد» و«رأيت زيداً» و«مررت بزيد»، والمقدر كالذى فى آخر «الفتى» فى قولك : «جاء الفتى» و«رأيت الفتى» و«مررت بالفتى»، فإنك تقدر الضمة فى الأول والفتحة فى الثانى والكسرة فى الثالث لتعذر الحركة فيها، وذلك المقدر هو الإعراب.

والإعراب جنس تحته أربعة أنواع : الرفع والنصب والجر والجزم.

وهذه الأنواع الأربعة تنقسم ثلاثة أقسام : قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب، تقول : «زيد يقوم» و«إن زيداً لن يقوم»، وقسم يختص به الأسماء وهو الجر، تقول : «مررت بزيدٍ»، وقسم يختص به الأفعال وهو الجزم، تقول : «لم يقمْ».

ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدل عليها وهى ضربان: علامات أصول وعلامات فروع، فالعلامات الأصول أربعة: الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم، وقد مثلت لها كلها.

والعلامات الفروع منحصرة فى سبعة أبواب خمسة فى الأسماء واثنان فى الأفعال وستمر بك هذه الأبواب مفصلة باباً باباً.

ص _ إلا الأسماء الستة وهى أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

ش _ هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل، وهو باب الأسماء الستة المعتلة المضافة، وهى: أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال، فإنها ترفع بالواو

نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة تقول «جاءنى أبوه» و«رأيت أباه» و«مررت بأبيه»، وكذلك القول فى الباقى.

وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور:

أحدها: أن تكون مفردة، فلو كانت مثناة أعربت بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا كما تعرب كل تثنية تقول: «جاءنى أبوان» و«رأيت أبوين» و«مررت بأبوين»، وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كقولك: «جاءنى آباؤك» و«رأيت آباءك» و«مررت بآبائك»، وإن كانت مجموعة جمع تصحيح، أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا، تقول: «جاءنى أبون» و«رأيت أبين» و«مررت بأبين» ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم.

الثانى: أن تكون مكبرة، فلو صغرت أعربت بالحركات نحو «جاءنى أُبَيُّكَ» و«رأيت أُبَيَّك» و«مررت بأُبَيِّك».

الثالث: أن تكون مضافة، فلو كانت مفردة غير مضافة أعربت أيضا بالحركات، نحو: «هذا أب» «ورأيت أباً» و«مررت بأب».

ولهذا الشرط الأخير شرط، وهو أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم، فإن كان ياء المتكلم أعربت أيضاً بالحركات، لكنها تكون مقدرة، تقول: «هذا أبى» و«رأيت أبى» و«مررت بأبى»، فيكون آخرها مكسوراً فى الأحوال الثلاثة، والحركات مقدرة فيه كما تقدر فى جميع الأسماء المضافة إلى الياء، نحو: «أبى» و«أخى» و«حمى» و«غلامى».

واستغنيت عن اشتراط هذه الشروط لكونى لفظت بها مفردة، مكبرة، مضافة إلى غير ياء المتكلم.

وإنما قلتُ: «وحموها»، فأضفتُ الحم إلى ضمير المؤنث، لأُبيِّن أن الحمَ أقارب زوج المرأة، كأبيه، وعمه، وابن عمه، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة.

والهن: قيل: اسمُ يُكَنِّى به عن أسماء الأجناس، كرجل وفرس، وغير ذلك، وقيل: عما يستقبح التصريح به، وقيل: عن الفرج خاصة.

ص _ والأفصح استعمال الهن كغد.

ش _ إذا استعمل الهن غير مضاف، كان بالإجماع منقوصا، أى: محذوف اللام معربا بالحركات كسائر أخواته، تقول: «هذا هن»، و«رأيت هنا» و«مررت بهن» كما تقول: «يعجبنى غد»، و«أصوم غداً» و«اعتكفت فى غد».

وإذا استعمل مضافاً، فجمهور العرب تستعمله كذلك، فتقول: «جاء هنك»، و«رأيت هنك» و«مررت بهنك» كما يفعلون فى غدك، وبعضهم يجريه مجرى أب وأخ، فيعربه بالحروف الثلاثة، فيقول: «هذا هنك» و«رأيت هناك»، «مررت بهنيك»، وهى لغة قليلة، ذكرها سيبويه، ولم يطلع عليها الفراء، ولا الزجاجى، فأسقطاه من عدة هذه الأسماء وعداها خمسة.

ص _ والمثنى كـ«الزيدان»، فيرفع بالألف، وجمع المذكر السالم كـ«الزيدون» فيرفع بالواو، ويجران وينصبان بالياء، و«كلا» و«كلتا» مع الضمير كالمثنى، وكذا «اثنان واثنتان» مطلقاً، وإن ركبا و«أولو» و«عشرون» وأخواته، و«عالمون» و«أهلون»

و«وابلون»، و«أرضون» و«سنون» وبابه، و«عليون» وشبه _ كالجمع.

ش _ الباب الثانى والباب الثالث مما خرج عن الأصل: المثنى كـ«الزيدان» و«العمران» وجمع المذكر السالم كـ«الزيدون» و«العمرون».

أما المثنى فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة، ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة، تقول: «جاءنى الزيدان» و«رأيت الزيدين» و«مررت بالزيدين».

وحملوا عليه فى ذلك أربعة ألفاظ: لفظين بشرط، ولفظين بغير شرط:

فاللفظان اللذان بشرط «كلا» و«كلتا» وشرطهما: أن يكونا مضافين إلى الضمير، تقول: «جاءنى كلاهما» و«رأيت كليهما» و«مررت بكليهما» فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال، تقول: «جاءنى كلا أخويك» و«رأيت كلا أخويك» و«مررت بكلا أخويك» فيكون إعرابهما حينئذ بحركات مقدرة على الألف، لأنهما مقصوران، كالفتى والعصا، وكذا القول فى كلتا، تقول: «كلتاهما» رفعا، و«كلتيهما» جرا ونصبا، و«كلتا أختيك» بالألف فى الأحوال كلها.

واللفظان اللذان بغير شرط: «اثنان» و«اثنتان»، تقول: جاءنى اثنان واثنتان و«رأيت اثنين واثنتين» و«مررت باثنين واثنتين»، فتعربهما إعراب المثنى، وإن كانا غير مضافين، وكذا تعربهما إعرابه، إذا كانا مضافين للضمير، نحو: «اثناهم» أو للظاهر نحو «اثنا أخويك» أو كانا مركبين مع العشرة نحو «جاءنى اثنا عشر» و«رأيت اثنى عشر» و«مررت باثنى عشر».

وأما جمع المذكر السالم، فإنه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء تقول: «جاءنى الزيدون» و«رأيت الزيدين» و«مررت بالزيدين».

وحملوا عليه فى ذلك ألفاظاً.

منها «أولو» قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾، فأولو فاعل، وعلامة رفعه الواو، وأولى مفعول، وعلامة نصبه الياء، وقال

تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ فهذا مجرور، وعلامة جره الياء.

ومنها «عشرون» وأخواته إلى التسعين، تقول: «جاءنى عشرون» و«رأيت عشرين» و«مررت بعشرين»، وكذلك تقول فى الباقى.

ومنها «أهلون» قال الله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾، ﴿إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾، الأول: فاعل والثانى: مفعول والثالث: مجرور.

ومنها «وابلون» وهو جمع لوابل وهو المطر الغزير.

ومنها «أرضون» بتحريك الراء ويجوز إسكانها فى ضرورة الشعر.

ومنها «سنون» وبابه، وهو: كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر، ألا ترى أن سنة أصلها سنو أو سنة، قولهم فى الجمع بالألف والتاء: «سنوات» فلما حذفوا من المفرد اللام، وهى الواو أو الهاء وعوضوا عنها تاء التأنيث، أرادوا فى جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم أعنى مختوماً بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا، ليكون ذلك جبرا لما فاته من حذف اللام، وكذلك القول فى نظائره وهى: عِضَةُ وعضون وعِزَةُ وعزون وثُبَةٌ وثبون وقُلَةُ وقلون ونحو ذلك. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾.

ومما حمل على جمع المذكر السالم فى الإعراب «بنون».

وكذلك «عِلِّيُّون» وما أشبهه مما سمى به من الجموع ألا ترى أن «عليين» فى الأصل جمع لِعِلِّيٍّ، فُنقِل عن ذلك المعنى وسمى به أعلى الجنة وأعرب هذا الإعراب، نظرا إلى أصله قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾، فعَلَى ذلك إذا سميت رجلا بـ«زيدون»، قلت: «هذا زيدون» و«رأيت زيدين» و«مررت بزيدين» فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً.

ص ــ و«أولات» وما جمع بألف وتاء مزيدتين وما سمى به منهما فينصب

بالكسرة نحو : (خلق الله السموات) و (أصطفى البنات) .

ش ـ الباب الرابع مما خرج عن الأصل ما جمع بألف وتاء مزيدتين كـ «هندات» و«زينبات» ، فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، تقول : «رأيت الهندات والزينبات» قال الله تعالى : (خلق الله السموات) و (أصطفى البنات) ، فأما فى الرفع والجر فإنه على الأصل تقول : (جاءت الهندات) فترفعه بالضمة و (مررت بالهندات) فتجره بالكسرة .

ولافرق بين أن يكون مسمى هذا مؤنثا بالمعنى كـ «هند وهندات» أو بالتاء كـ «طلحة وطلحات» أو بالتاء والمعنى جميعا كـ «فاطمة وفاطمات» أو بالألف المقصورة كـ «حبلى وحبليات» أو الممدودة كـ «صحراء وصحراوات» أو يكون مسماه مذكرا كـ «اصطبل واصطبلات» ، «حمام وحمامات» .

وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سلم بِنْيَةُ واحدة كـ «ضخمة وضخمات» أو تغيرت كـ «سجدة وسجدات» و«حبلى وحبليات» و«صحراء وصحراوات» .

ألا ترى أن الأول محرك وسطه ، والثانى قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واواً ، ولذلك عدلت عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قلت : الجمع بالألف والتاء لأعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير .

وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو «بيت وأبيات» و«ميت وأموات» فإن التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول : «سكنت أبياتاً» و«حضرت أمواتاً» قال الله تعالى : ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ ، وكذلك نحو : «قضاة» و«غزاة» فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية ، لأنها منقلبة عن أصل ، ألا ترى أن الأصل قضية وغزوة ، لأنهما من قضيت وغزوت ، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ، فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل تقول : «رأيت قضاة وغزاة» .

ص ـ ومالا ينصرف فيجر بالفتحة نحو : «بأفضل منه» إلا مع أل ، نحو : «بالأفضلِ» أو بالإضافة «بأفضلكم» .

ش ـ الباب الخامس، مما خرج عن الأصل مالا ينصرف، وهو مافيه علتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامها، فالأول كـ «فاطمة» فإن فيه التعريف والتأنيث وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير، والثانى نحو «مساجد» و«مصابيح» فإنهما جمعان، والجمع فرد عن المفرد وصيغتهما صيغة منتهى الجموع ومعنى هذا أن مفاعل ومفاعيل وقف الجموع عندهما وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما فلا يجمعان مرة أخرى بخلاف غيرهما من الجموع، فإنه قد يجمع تقول: كلب وأكلب كفلس وأفلس، ثم تقول: أكلب وأكالب ولايجوز فى «أكالب» أن يجمع بعده، وكذا أعرب وأعارب، فلا يجوز فى أعارب أن يجمع أكلب على أكالب وآصال على أصائل، فكأن الجمع قد تكرر فيهما، فنزل لذلك منزلة جمعين، وكذلك «صحراء» و«حبلى» فإن فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير وهو تأنيث لازم فنزل لزومه منزلة تأنيث ثان، ولهذا الباب مكان يأتى شرحه فيه، إن شاء الله تعالى.

وحكمه أنه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، حملوا جره على نصبه، كما عكسوا ذلك فى الباب السابق، تقول: «مررت بفاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء»، قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾، وقال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾.

ويستثنى من ذلك صورتان، إحداهما: أن تدخل عليه «أل»، والثانية أن يضاف فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل، فالأولى نحو: (وأنتم عاكفون فى المساجد) والثانية نحو: (فى أحسن تقويم)، وتمثيلى فى الأصل بقولى بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله «مررت بعثماننا» فإن الأعلام لاتضاف حتى تنكر، فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف وهو العلمية فدخل فى باب ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف «أفضل» فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه، وكذلك تمثيل بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ اليزيد مُبَارَكاً ... شَدِيداً بأعباء الخِلافَةِ كَاهِلُهْ

لأنه يحتمل أن يكون قدر فى «يزيد» الشياع فصار نكرة، ثم أدخل عليه «أل» للتعريف، فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة، ويحتمل أن يكون باقياً على علميته و«أل» زائدة فيه، كما زعم من مثل به.

ص _ والأمثلة الخمسة، وهى: تفعلان وتفعلون بالياء والتاء فيهما وتفعلين فترفع بثبوت النون وتجزم وتنصب بحذفها، نحو: (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا).

ش _ الباب السادس، مما خرج عن الأصل الأمثلة الخمسة.

وهى كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو: «يقومان» للغائبْينِ و«تقومان للحاضرَيْنِ، أو واو الجمع نحو: «يقومون» للغائبِينَ و«تقومون» للحاضرِينَ، أو ياء المخاطبة نحو: «تقومين».

وحكم هذه الأمثلة الخمسة، أنها ترفع بثبوت النون، نيابة عن الضمة وتجزم وتنصب بحذفها، نيابة عن السكون والفتحة، تقول: «أنتم تقومون»« و«لم تقوموا» و«لن تقوموا»، رفعْتَ الأول لخلوه من الناصب والجازم، وجعلت علامة رفعه النون، وجزمت الثانى بلم، ونصبت الثالث بلن، وجعلت علامة النصب والجزم حذف النون، قال الله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾، الأول جازم ومجزوم، والثانى ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب الحذف.

ص _ والفعل المضارع المعتل الآخر فيجزم بحذف آخره نحو: «لم يغْزُ» و«لم يخْشَ» و«لم يَرْمِ».

ش _هذا هو الباب السابع، مما خرج عن الأصل، وهو الفعل (المضارع) المعتل الآخر نحو، «يغزو» و«يخشى» و«يرمى».

فإنه يجزم بحذف آخره، فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة، تقول: «لم يغْزُ» و«لم يخشَ» و«لم يرْمِ».

ص _ فصل _ تقدر جميع الحركات فى نحو غلامى والفتى، ويسمى الثانى مقصورا والضمة والكسرة فى نحو: القاضى، ويسمى منقوصا، والضمة والفتحة فى

نحو : يخشى والضمة فى نحو : يدعو ويقضى ، وتظهر الفتحة فى نحو : «إن القاضِىَ لن يقضِىَ ولن يَدْعُوَ» .

ش ـ علامة الإعراب على ضربين : ظاهرة وهى الأصل وقد تقدمت أمثلتها ، ومقدرة وهذا الفصل معقود لذكرها .

فالذى يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع :

أحدها : ما يقدر فيه حركات الإعراب جميعها لكوْن الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته وذلك الاسم المقصور وهو «الذى آخره ألف لازمة» نحو : «الفتى» تقول : «جاء الفتى» و«رأيت الفتى» و«مررت بالفتى» فتقدر فى الأول ضمة وفى الثانى فتحة وفى الثالث كسرة ، وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لاتقبل الحركة لذاتها .

والثانى : ما يقدر فيه حركات الإعراب جميعها ، لا لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته ، بل لأجل ما اتصل به وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو : «غلامى» و«أخى» و«أبى» ، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لأجل المناسبة فاشتغال آخر الاسم الذى قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الإعراب فيه .

الثالث : ما قدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال ، وهو الاسم المنقوص ونعنى به : الاسم الذى آخره ياء مكسور ماقبلها ، كـ«القاضى» و«الداعى» .

الرابع : ما تقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر وهو الفعل المعتل بالألف نحو : «يخشى» تقول : «يخشى زيد» و«لن يخشى عمرو» ، فتقدر فى الأول الضمة وفى الثانى الفتحة لتعذر ظهور الحركة على الألف .

الخامس : ما تقدر فيه الضمة فقط وهو الفعل المعتل بالواو نحو : «زيد يدعو» وبالياء نحو : «زيد يرمى» .

وتظهر الفتحة لخفتها على الياء فى الأسماء والأفعال ، وعلى الواو فى الأفعال ، كقولك : «إن القاضى لن يقضى ولن يدعو» قال الله تعالى : ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾

﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾، ﴿لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾.

ص ـ فصل ـ يرفع المضارع خالياً من ناصب وجازم نحو: «يقوم زيد».

ش ـ أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعا، كقولك: «يقوم زيد ويقعد عمرو»، وإنما اختلفوا فى تحقيق الرافع له، ماهو؟ فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم، وقال الكسائى: حروف المضارعة، وقال: ثعلب مضارعته للاسم، وقال: البصريون حلوله محل الاسم. قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو: أن ولن ولم ولما، امتنع رفعه، لأن الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذ حالا محل الاسم.

وأصح الأقوال الأول وهو، الذى يجرى على ألسنة المعربين، يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم.

ويفسد قول الكسائى أنَّ جزء الشيء لا يعمل فيه، وقول ثعلب: أنَّ المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ولا قائل به.

ويرد قول البصريين ارتفاعه فى نحو: «هلّا يقوم» لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض.

ص ـ وينصب بلن نحو: «لن نبرح».

ش ـ لما انقضى الكلام على الحالة التى يرفع فيها المضارع، ثنى بالكلام على الحالة التى ينصب فيها، وذلك إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة وهى: لن وكى وإذن وأن:

وبدأ بالكلام على «لن»، لأنها ملازمة للنصب بخلاف البواقى، وختم بالكلام على «أن» لطول الكلام عليها.

و«لن»: حرف يفيد النفى والاستقبال بالاتفاق ولا يقتضى تأييداً خلافاً للزمخشرى فى أنموذجه ولا تأكيداً خلافا له فى كشافه، بل قولك: لن أقوم محتمل

لأن تريد بذلك أنك لا تقوم فى بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك : «لا أقوم» فى عدم إفادة التأكيد.

ولا تقع «لن» للدعاء خلافا لابن السراج ولا حجة له فيهما استدل به من قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ ، مدعياً أن معناه فاجعلنى لا أكون لإمكان حملها على النفى المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى ألا يظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التى أنعم بها عليه، ولا هى مركبة من «لا وأن» فحذفت الهمزة تخفيفا، والألف لالتقاء الساكنين خلافاً للخليل، ولا أصلها «لا» فأبدلت (الألف) نوناً خلاف للفراء.

ص ـ وبكى المصدرية نحو (لكيلا تَأْسَوْا).

ش ـ الناصب الثانى : «كى» وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة أن، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظا كقوله تعالى : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ أو تقديرا نحو : «جئتك كى تكرمنى» إذا قدرت أن الأصل لكى، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها، فإن لم تقدر اللام كانت كى حرف جر بمنزلة اللام فى الدلالة على التعليل، وكانت «أن» مضمرة بعدها إضماراً لازماً.

ص ـ وبإذن مُصَدَّرة وهو مستقبل متصل أو منفصل بقسم نحو : «إذن أكرمك» و«إذن والله نرميهم بحرب».

ش ـ الناصب الثالث : «إذن»، وهى حرف جواب وجزاء عند سيبويه، وقال الشلوبين هى كذلك فى كل موضع، وقال الفارسى فى الأكثر، وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال : «أحبك» فتقول : «إذاً أظنك صادقا» إذ لا مجازاة بها هنا.

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط :

الأول : أن تكون واقعة فى صدر الكلام، فلو قلت : «زيد إذن» قلت : «أكرمه» بالرفع.

الثانى : أن يكون الفعل بعدها مستقبلا، فلو حدثك شخص بحديث، فقلت : «إذن تصدق» رفعت، لأن المراد به الحال.

الثالث: ألا يفصل بينهما بفاصل غير القسم، نحو: «إذن أكرمك» و«إذن والله أكرمك» وقال الشاعر:

إِذاً –وَاللَه –نَرميهِم بِحَربٍ .·. تُشيبُ الطِفلَ مِن قَبلِ المَشيبِ

ولو قلت: «إذن يازيد» قلت: «أكرمُك» بالرفع، وكذا إذا قلت: «إذن فى الدار أكرمك» و«إذن يوم الجمعة أكرمك»، كل ذلك بالرفع.

ص ــ وبأن المصدرية ظاهرة نحو: (أن يغفر لى) مالم تسبق بعلم، نحو: (علم أن سيكون منكم مرضى)، فإن سبقت بظن فوجهان، نحو: (وحسبوا أن لاتكون فتنة) ومضمرة جوازا بعد عاطف مسبوق باسم خالص نحو: «ولبس عباءة وتقر عينى» وبعد اللام نحو: (لتبين للناس) إلا فى نحو: (لئلا يعلم)، (لئلا يكون للناس) فتظهر لاغير، ونحو: (وما كان الله ليعذبهم) فتضمر لا غير كإضمارها بعد «حتى» إذا كان مستقبلا نحو: (حتى يرجع إلينا موسى) وبعد أو التى بمعنى إلى، نحو: «لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى»، أو التى بمعنى إلا، نحو:

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ .·. كَسَرْتُ كُعُوبَها أَوْ تَسْتَقِيمَا

وبعد فاء السببية أو واو المعية مسبوقتين بنفى محض أو طلب بالفعل، نحو: (لا يقضى عليهم فيموتوا)، (ويعلمَ الصابرين)، (ولا تطغَوْا فيه فيحل) و«لا تأكل السمك وتشرب اللبن».

ش ــ الناصب الرابع: «أن» وهى أم الباب، وإنما أخرت فى الذكر لما قدمناه، ولأصالتها فى النصب عملت ظاهرة ومضمرة، بخلاف بقية النواصب، فلا تعمل إلا ظاهرة، مثال إعمالها ظاهرة قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى ﴾، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ ﴾.

وقيدت «أن» بالمصدرية احترازا من المفسرة والزائدة، فإنهما لا ينصبان المضارع. فالمفسرة هى: المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، نحو «كتبت إليه أن يفعل كذا» إذا أردت به معنى أى.

والزائدة هى: الواقعة بين القسم ولو نحو: «أقسم بالله أن لو يأتينى زيد لأكرمته»

واشترطت أن لاتسبق المصدرية بعلم مطلقا ولا بظن فى أحد الوجهين احترازاً عن المخففة من الثقيلة.

والحاصل أن لأن المصدرية باعتبار ماقبلها ثلاث حالات:

إحداها: أن يتقدم عليها مايدل على العلم فهذه مخففة من الثقيلة لاغير.

ويجب فيما بعدها أمران أحدهما: رفعه، والثانى: فصله منها بحرف من حروف أربعة وهى (حرف) التنفيس وحرف النفى وقد ولو، فالأول، نحو: (علم أن سيكونُ)، والثانى نحو: (أفلا يرون أن لايرجع إليهم قولا)، والثالث نحو: «علمت أن قد يقومُ زيد» والرابع نحو: (أن لو يشاءُ الله لهدى الناس جميعا) وذلك لأن قبله (أفلم ييأس الذين آمنوا) ومعناه _ فيما قاله المفسرون _ أفلم يعلم وهى لغة النخع وهوازن، قال سحيم:

أَقُولُ لَهُمْ بِالشِّعْبِ إِذْ يَأسِرُونَنِى   أَلَمْ تَيْأَسُوا أَنِّى ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ

أى، ألم تعلموا، ويؤيده قراءة ابن عباس: (أفلم يتبين)، وعن الفراء إنكار كون ييئس، بمعنى يعلم، وهو ضعيف.

الثانية: أن يتقدم عليها ظن، فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة، فيكون حكمها كما ذكرنا، ويجوز أن تكون ناصبة، وهو الأرجح فى القياس والأكثر فى كلامهم، ولهذا أجمعوا على النصب فى قوله تعالى: «آلم، أحسب الناس أن يتركوا» واختلفوا فى قوله تعالى: «وحسبوا أن لا تكون فتنة» فقرئ بالوجهين.

الثالثة: أن لايسبقها علم ولا ظن فيتعين كونها ناصبة، كقوله تعالى: «والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى».

وأما إعمالها مضمرة، فعلى ضربين، لأن إضمارها إما جائز، أو واجب، فالجائز فى مسائل:

إحداها: أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل كقوله تعالى:

﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ فى قراءة من قرأ من السبعة بنصب (يرسل) وذلك بإضمار «أن» والتقدير: أو أن يرسل، وأن والفعل معطوفان على (وحيا) أى وحيا أو إرسالا، و«وحياً» ليس فى تقدير الفعل، ولو أظهرت «أن» فى الكلام لجاز، وكذا قول الشاعر:

وَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عينى ... أَحَبُّ إِلىَّ من لُبْس الشفوفِ

تقديره: ولبس عباءة وأن تقر عينى.

الثانية: أن تقع بعد لام الجر، سواء أكانت للتعليل كقوله تعالى: (أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس) وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا (١) لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ أو للعاقبة كقوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ واللام هنا ليست للتعليل لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، فكانت عاقبته أن صار لهم عدواً وحزناً، أو زائدة كقوله تعالى: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت)، فالفعل فى هذه المواضع منصوب بأن مضمرة، ولو أظهرت فى الكلام لجاز، وكذا بعد كى الجارة.

ولو كان الفعل الذى دخلت عليه اللام مقروناً بلا وجب إظهار «أن» بعد اللام، سواء كانت «لا» نافية كالتى فى قوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ ﴾ أو زائدة كالتى فى قوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ أى: ليعلم أهل الكتاب.

ولو كانت اللام مسبوقة بكون ماض منفى وجب إضمار «أن»، سواء كان المضى فى اللفظ والمعنى، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ أو فى المعنى فقط، نحو: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾، وتسمى هذه اللام «لام الجحود».

ونلخص أنَّ لـ«أن» بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الإضمار، وذلك بعد لام الجحود، ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بلا، وجواز الوجهين، وذلك فيما بقى، قال الله تعالى: (و ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ تعالى:
﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾

ولما ذكرت أنها تضمر وجوبا بعد لام الجحود استطردت فى ذكر بقية المسائل التى يجب فيها إضمار «أن» وهى أربع :

إحداها : بعد «حتى» واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين : الرفع، والنصب.

فأما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ماقبلها، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أو لا، فالأول كقوله تعالى : ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعا، والثانى كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ ، لأن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم.

ولحتى التى ينتصب الفعل بعدها معنيان، فتارة تكون بمعنى كَىْ، وذلك إذا كان ماقبلها علة لما بعدها، نحو : «أسلم حتى تدخل الجنة» وتارة تكون بمعنى إلى، وذلك إذا كان مابعدها غاية لما قبلها كقوله تعالى ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ، وكقولك : «لأسيرَنَّ حتى تطلعَ الشمس» وقد تصلح للمعنيين معا كقوله تعالى : ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾) يحتمل أن يكون المعنى : كى تفئ أو إلى أن تفئ.

والنصب فى هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى حتماً لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين، لأنها قد عملت فى الأسماء الجر، كقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ ، (حتى حين)، فلو عملت فى الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة فى الأسماء وتارة فى الأفعال، وهذا لانظير له فى العربية.

وأما رفع الفعل بعدها فله ثلاثة شروط : الأول كونه مسبباً عما قبلها ولهذا امتنع الرفع فى نحو «سرت حتى تطلع الشمس» لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها الثانى : أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال على العكس من شرط النصب، إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديراً، فالأول كقولك : «سرت حتى أدخلها» إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول والثانى كالمثال المذكور، إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال وعلى هذا جاء الرفع فى قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ ،

لأن الزلزال والقول قد مضيا، والثالث: أن يكون ما قبلها تاماً ولهذا امتنع الرفع فى نحو: «سيرى حتى أدخلها»، وفى نحو «كان سيرى حتى أدخلها» إذا حملت «كان» على النقصان دون التمام.

المسألة الثانية بعد «أو» التى بمعنى «إلى» أو «إلا» فالأول كقولك: «لألزمنك أو تقضينى حقى» وقال الشاعر:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المنَى   فَمَا انْقَادَتِ الآمال إلاّ لِصابِرِ

والثانى كقولك: «لأقتلن الكافر أو يسلم» أى إلا أن يسلم وقول الشاعر:

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أى إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر.

المسألة الثالثة: بعد فاء السببية، إذا كانت مسبوقة بنفى محض أو طلب بالفعل فالنفى كقوله تعالى ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ وقولك: ما تأتينا فتحدثنا واشترطنا كونه محضا احترازا من نحو: (مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) و(مَا تَأْتِينَا إلاّ فَتُحَدِّثُنَا)، فإن معناهما الإثبات، فلذلك وجب رفعها، أما الأول، فلأن (زال) للنفى وقد دخل عليه النفى ونفى النفى إثبات وأما الثانى فلانتقاض النفى بإلا.

وأما الطلب فإنه يشمل الأمر كقوله:

يا ناق سِيرى عَنَقاً فسيحا   إلَى سليمان فنستريحا

والنهى، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ والتحضيض نحو: (لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق) والتمنى، نحو: (يا ليتنى كنت معهم فأفوز) والترجى، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ ، فى قراءة بعض السبعة بنصب (أطلع) والدعاء كقوله:

رَبِّ وَفِّقْنِى فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ   سَنَنِ الساعين فِى خَيْرِ سنَنْ

والاستفهام، كقوله:

هَلْ تَعْرِفون لُبَاناتى فَأَرْجُو أَنْ تُقضَى فَيَرْتدَّ بَعْضُ الرّوحِ لِلْجَسَدِ

والعرض كقوله:

يَابْنَ الكِرامِ أَلا تدنو فَتُبْصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فما راءٍ كمن سميعا

واشترطت فى الطلب أن يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك: «نزال فنكرمك»، و«صه فنحدثك»، خلافا للكسائى فى إجازة ذلك مطلقا، ولابن جنى وابن عصفور فى إجازته بعد «نَزَالِ» و«دَرَاكِ» ونحوهما مما فيه لفظ الفعل، دون صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه، وقد صرحت بهذه المسألة فى المقدمة فى باب اسم الفعل.

المسألة الرابعة: بعد واو المعية، إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره، مثالُ ذلك قوله تعالى: (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين)، (ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) فى قراءة حمزة وابن عامر وحفص، وقال الشاعر:

ألمْ أَكُ جَارَكُم ويكُونَ بينِى وبَيْنَكُم المَوَدَّةُ والإِخَاءُ

وقال آخر:

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِىَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وتقول «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» فتنصب «تشرب» إن قصدت النهى عن الجمع بينهما، وتجزم إن قصدت النهى عن كل واحد منهما، أى: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثانى، أى: لا تأكل السمك ولك شرب اللبن.

ص ــ فإن سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء جزم نحو قوله تعالى ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ وشرط الجزم بعد النهى صحة حلول «إن لا» محله نحو «لاتدن من الأسد تسلم» بخلاف «يأكلك» ويجزم أيضا بلم نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ولمَّا نحو (لما يقض) وباللام و«لا» الطلبيتين نحو (لينفق، ليقض، لا تشرك، لاتؤاخذنا) ويجزم فعلين: إن، وإذا

ما، وأين وأنى، وأيان، ومتى ومهما، ومن، وما، وحيثما نحو (إن يشأ يذهبكم، من يعمل سوءا يجز به، ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها) ويسمى الأول شرطاً والثانى جواباً وجزاءً وإذا لم يصلح لمباشرة الأداة قرن بالفاء نحو ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ أو بإذا الفجائية نحو ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾

ش _ لما انقضى الكلام على ماينصب الفعل المضارع شرعت فى الكلام على مايجزمه، والجازم ضربان: جازم لفعل واحد: وجازم لفعلين، فالجازم لفعل واحد خمسة أمور:

أحدها: الطلب، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهى أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء، وقصد به الجزاء فإنه يكون مجزوما بذلك الطلب، لما فيه من معنى الشرط، ونعنى بقصد الجزاء أنك تقدره مسببا عن ذلك المتقدم: كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط، كقوله تعالى ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ تقدم الطلب وهو «تعالوا»، وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو «أتل» وقصد به الجزاء، إذ المعنى: تعالوا فإن تأتوا أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم، فلذلك جزم، وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو وقول الشاعر:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وتقول: (ائتنى أكرمك) و(هل تأتينى أحدثك) و(لا تكفر تدخل الجنة)

ولو كان المتقدم نفياً أو خبراً مثبتا لم يجزم الفعل بعده. فالأول نحو «ما تأتينا تحدثنا» برفع تحدثنا وجوباً، ولا يجوز لك جزمه، وقد غلط فى ذلك صاحب الجمل، والثانى نحو «أنت تأتينا تحدثنا» برفع تحدثنا وجوبا باتفاق النحويين وأما قول العرب «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه» بالجزم فوجهه أن اتقى الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب. والمعنى: ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً وكذلك قوله تعالى:

﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ ،

فجزم (يغفر) لأنه جواب لقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾ لكونه فى معنى آمنوا وجاهدوا، وليس جوابا للاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

ولو لم يقصد بالفعل بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء، وإن كان مسبوقاً بالطلب وهو (خذ): لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة، فتطهرهم صفة لصدقة، ولو قرىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس كما قرئ قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِى﴾ بالرفع على جعل (يرثنى) صفة لوليا، والجزم على جعله جزاء للأمر، وهذا بخلاف قولك «ائتنى برجل يحب الله ورسوله» فإنه لايجوز فيه الجزم، لأنك لاتريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الإتيان (به) كما فى قولك «ائتنى أكرمك» بالجزم، لأن الإكرام مسبب عن الإتيان، وإنما أردت ائتنى برجل موصوف بهذه الصفة.

واعلم أنه لا يجوز الجزم فى جواب النهى إلا بشرط أن يصح تقدير شرط فى موضعه مقرون بلا النافية مع صحة المعنى وذلك نحو قولك«لا تكفر تدخل الجنة» و«لا تدن من الأسد تسلم» فإنه لو قيل فى موضعهما «إن لا تكفر تدخل الجنة» و«إن لا تدن من الأسد تسلم» صح، بخلاف «لا تكفر تدخل النار» و«لا تدن من الأسد يأكلك» فإنه ممتنع فإنه لا يصح أن يقال «إن لا تكفر تدخل النار» و«إن لا تدن من الأسد يأكلك» ولهذا أجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى «ولا تمنن تستكثر» لأنه لا يصح أن يقال إن «لا تمنن تستكثر» وليس هذا بجواب، وإنما هو فى موضع نصب على الحال من الضمير فى «تمنن» فكأنه قيل: ولا تمنن مستكثرا، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئا وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب.

فإن قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم؟

قلت : يحتمل ثلاثة أوجه . أحدها : أن يكون بدلاً من «تمنن» كأنه قيل لا تستكثر أى : لا تر ما تعطيه كثيرا ، والثانى : أن يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية ، فَسَكَّنَهُ لأجل الوقف ، ثم وصله بنيه الوقف ، والثالث : أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآى ، وهى : فأنذر ، فكبر ، فطهر ، فاهجر .

الثانى : مما يجزم فعلاً واحداً : «لم» وهو حرف ينفى المضارع ويقلبه ماضياً كقولك لم يقم ولم يقعد وكقوله تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ .

الثالث : «لمَّا» أختها كقوله تعالى : ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾
وتشارك لم فى أربعة أمور ، وهى : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه إلى المضى .

وتفارقها فى أربعة أمور . أحدها : أن المنفى بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال بخلاف المنفى بلم فإنه قد يكون مستمراً مثل ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ وقد يكون منقطعاً مثل (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا) لأن المعنى أنه بعد ذلك شيئا مذكوراً ومن ثم امتنع أن تقول «لما يقم ثم قام» لما فيه من التناقض ، وجاز «لم يقم ثم قام» والثانى : أن لَّما تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها ، نحو (بل لما يذوقوا عذاب) أى إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه ولم لا تقتضى ذلك ، ذكر هذا المعنى الزمخشرى ، والاستعمال والذوق يشهدان به ، والثالث : أن الفعل يحذف بعدها يقال : هل دخلت البلد؟ فتقول : «قاربتها ولَّما» تريد ولَّمآ أدخلها ، ولا يجوز «قاربتها ولم » والرابع : أنها لاتقترن بحرف الشرط ، بخلاف «لم» تقول «إن لم تقم قمت» ولايجوز «إن لما تقم قمت» .

الجازم الرابع : اللام الطلبية ، وهى الدالة على الأمر ، نحو (لينفق ذو سعة من سعته) أو الدعاء ، نحو (ليقض علينا ربك) .

الجازم الخامس : «لا» الطلبية ، وهى الدالة على النهى ، نحو (لاتشرك بالله) أو الدعاء ، نحو (لاتؤاخذنا) .

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلاً واحداً.

وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة، وهى «إن» نحو ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ و«أين» نحو «أينما تكونوا يدرككُم الموت» و«أى» نحو (أيا ماتدعوا فله الأسماءُ الحسنى) و«من» نحو (من يعمل سوءاً يجز به) و«ما» نحو ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ و«مهما» كقول امرئ القيس:

أغَـرَّكِ مِـنِّى أنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِـى وأنَّـكِ مَـهْـمَـا تَـأْمُـرِى الـقَـلْـبَ يَفْعَـلِ

و«متى» كقول الآخر:

مَتَى أضع الْعِمَامَةَ تعرفونى

و«أيّان» كقوله:

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرّيحَ ينزِل

و«حيثما» كقوله:

حَيْثُمَا تَستقم يُقدرْ لَكَ اللهُ نجاحًا فِى غَابِرِ الأزمان

و«إذ ما» كقوله:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

و«أنى» كقوله:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا تجِدْ ....

فهذه الأدوات التى تجزم فعلين، ويسمى الأول منهما: شرطاً، ويسمى الثانى: جواباً وجزاءً.

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابا لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء، وذلك إذا كانت الجملة اسمية، أو فعلية فعلها طلبى، أو جامد، أو منفى بلن، أو ما، أو مقرون بقد أو حرف تنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾

﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾ ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾
﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾
﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ ﴿وَمَن يُقَاتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾
ويجوز فى الجملة الاسمية: أن تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ وإنما لم أقيد فى الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا عليها، فأغنانى ذلك عن الاشتراط.

ص ـ فصل الاسم ضربان نكرة، وهو ماشاع فى جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس، ومعرفة وهى ستة: الضمير: وهو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب، وهو إما مستتر كالمقدر وجوباً فى نحو «أقوم» و«نقوم» أو جوازاً فى نحو «زيد يقوم» أو بارز وهو إما متصل كتاء «قمت» وكاف «أكرمك» وهاء «غلامه» أو منفصل ك«أنا» و«هو» و«إياى» ولا فصل مع إمكان الوصل إلا فى نحو الهاء من «سلنيه» بمرجوحية و«ظننتكه» و«كنته» برجحان.

ش ـ ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف «إلى» قسمين: نكرة، وهى الأصل ولهذا قدمتها، ومعرفة، وهى الفرع، ولهذا أخرتها.

فأما النكرة: فهى عبارة عما شاع فى جنس موجود أو مقدر، فالأول: كرجل فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً، فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه، والثانى: كشمس، فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ينسخ ظهور وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلاً كذلك، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له فى الخارج، ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحاً لها، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصاً كزيد وعمرو، وإنما وضع وضع أسماء الأجناس.

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام، القسم الأول: الضمير وهو أعرف الستة، ولهذا بدأت به وعطفت بقية المعارف عليه بثم.

وهو عبارة عما دل على متكلم كأنا، أو مخاطب كأنت، أو غائب كهو. وينقسم

إلى مستتر وبارز، لأنه لايخلو : إما أن يكون له صورة فى اللفظ أولا ، فالأول البارز كتاء «قمت» ، والثانى المستتر كالمقدر فى نحو قولك «قم» .

ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار .

فأما المستتر فينقسم ـ باعتبار وجوب الاستتار وجوازه ـ إلى قسمين : واجب الاستتار، وجائزه، ونعنى بواجب الاستتار : مالا يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم أو بالنون كنقوم، أو بالتاء كتقوم ألا ترى أنك لا تقول «أقوم زيد» ولا تقول «نقوم عمرو» ونعنى بالمستتر جوازاً : مايمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو «زيد يقوم» ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول «زيد يقوم غلامه» .

وأما البارز فإنه ينقسم ـ بحسب الاتصال والانفصال ـ إلى قسمين : متصل ومنفصل، فالمتصل هو الذى لا يستقل بنفسه، كتاء «قمت» والمنفصل هو الذى يستقل بنفسه، كأنا وأنت وهو .

وينقسم الأول ـ بحسب موقعه فى الإعراب ـ إلى. ثلاثة أقسام : مرفوع المحل، ومنصوبه، ومخفوضه، فمرفوعه كتاء «قمت» ، فإنه فاعل، ومنصوبه ككاف «أكرمك» فإنه مفعول، ومخفوضه كهاء «غُلامه» فإنه مضاف إليه .

وينقسم المنفصل ـ بحسب موقعه فى الإعراب ـ إلى مرفوع الموضع، ومنصوبه، فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة : أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن، هو،هى، هما، هم، هن، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضا : إياى، إيانا، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن، فهذه الاثنتا عشرة كلمة لاتقع إلا فى محل النصب، كما أن تلك الأولى لاتقع إلا فى محل الرفع، تقول : «أنا مؤمن» فأنا : مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع، و«إياك أكرمت» فإياك : مفعول مقدم، والمفعول حكمه النصب ولايجوز أن يعكس ذلك، فلا تقول : «إياك مؤمن» و«أنت أكرمت» وعلى ذلك فقس الباقى .

وليس فى الضمائر المنفصلة ماهو مخفوض الموضع، بخلاف المتصلة .

ولما ذكرت أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرت بعد ذلك إلى أنه متى أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، لاتقول «قام أنا» ولا «أكرمت إياك» للتمكن من أن تقول «قمت» و«أكرمتك» بخلاف قولك «ماقام إلا أنا» و«ما أكرمت إلا إياك» فإن الاتصال هنا متعذر، لأن «إلا» مانعة منه، فلذلك جيء بالمنفصل.

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل.

وضابط الأولى: أن يكون الضمير ثانى ضميرين أولهما أعرف من الثانى، وليس مرفوعا، نحو «سلنيه» و«خلتكه» يجوز أن تقول فيهما «سلنى إياه» و«خلتك إياه» وإنما كان الضمير الأول فى ذلك أعرف لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

وضابط الثانية: أن يكون الضمير خبراً لكان أو إحدى أخواتها، سواء أكان مسبوقاً بضمير أم لا، فالأول نحو «الصديق كنته» والثانى نحو «الصديق كانه زيد» يجوز أن تقول فيهما «كنا إياه» و«كان إيَّاهُ زيد».

واتفقوا على أن الوصل أرجح فى الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبياً، نحو «سلنيه» و«أعطنيه» ولذلك لم يأت فى التنزيل إلا به، كقوله تعالى:

﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾.

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً، نحو «خلتكه» و«ظننتكه» وفى باب كان نحو «كنته» و«كانه زيد» فقال الجمهور: الفصل أرجح فيهن، واختار ابن مالك فى جميع كتبه: الوصل فى كان، واختلف رأيه فى الأفعال القلبية، فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم.

ص ــ ثم العلم، وهو إما شخصى كزيد، أو جنسى، كأسامة، وإما اسم كما مثلنا، أو لقب كزين العابدين وقفة، أو كنية كأبى عمرو وأم كلثوم، ويؤخر اللقب عن الاسم تابعاً له مطلقاً أو مخفوضاً بإضافته إن أفردا كسعيد كرز.

ش ــ الثانى من أنواع المعارف. العلم، وهو «ماعلق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه».

وينقسم باعتبارات أقساماً متعددة:

فينقسم _ باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه _ إلى قسمين: علم شخص وعلم جنس، فالأول: كزيد وعمرو، والثاني: كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب وذؤالة للذئب، فإن كلاً من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس، تقول لكل أسد رأيته: هذا أسامة مقبلاً وكذا البواقي ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو، فتقول: أسامة أشجع من ثعالة أي صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب، لاتقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص: ما فعل أسامة.

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركب: فالمفرد: كزيد وأسامة، والمركب ثلاثة أقسام: مركب تركيب إضافة كعبد الله، وحكمه: أن يعرب الجزء الأول من جزءيه بحسب العوامل الداخلة عليه، ويخفض الثاني بالإضافة دائما، ومركب تركيب مزج كبعلبك وسيبويه، وحكمه أن يعرب بالضمة رفعا، وبالفتحة نصباً وجراً كسائر الأسماء التي لاتنصرف، هذا إذا لم يكن مختوماً بويه كبعلبك فإن ختم بها بني على الكسر كسيبويه، ومركب تركيب إسناد. وهو ما كان جملة في الأصل كشاب قرناها وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً، بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل.

وينقسم إلى اسم وكنية ولقب وذلك لأنه إن بدىء بأب أو أم كان كنية كأبي بكر وأم بكر وأبي وأم عمرو، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أو ضعته: كقفة، وبطة، وأنف الناقة. فلقب، وإلا فاسم، كزيد وعمرو.

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب _ في الأفصح _ تقديم الاسم وتأخير اللقب، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً كزيد زين العابدين أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفة _ وجب كون الثاني تابعا للأول في إعرابه: إما على أنه بدل منه، أو عطف بيان عليه وإن كانا مفردين كزيد قفه وسعيد كرز، فالكوفيون والزجاج: يجيزون فيه وجهين: إتباع اللقب للاسم كما تقدَّم في

بقية الأقسام، والثانى: إضافة الاسم إلى اللقب وجمهور البصريين: يوجبون الإضافة، والصحيح الأول، والإتباع أقيس والإضافة أكثر.

ص _ ثم الإشارة، وهى: ذا للمذكر، وذى وذه وتى وته وتا للمؤنث، وذان وتان للمثنى، بالألف رفعا، وبالياء جرا ونصبا، وأولاء لجمعهما والبعيد بالكاف مجردة من اللام مطلقاً أو مقرونة بها، إلا فى المثنى مطلقاً، وفى الجمع فى لغة من مَدَّهُ، وفيما تقدمته ها التنبيه.

ش _ الثالث من أنواع المعارف: اسم الإشارة.

وينقسم _ بحسب المشار إليه _ ثلاثة أقسام: ما يشار به للمفرد وما يشار به للمثنى وما يشار به للجماعة وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث.

فللمفرد المذكر لفظة واحدة، وهى «ذا»

وللمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال، وهى: ذى، وذهى _ بالإشباع، وذه _ بالكسر، وذه _ بالإسكان، وذات، وهى أغربها، وإنما المشهور استعمال ذات معنى صاحبة، كقولك «ذات جمال» أو بمعنى التى، فى لغة بعض طىء، حكى الفراء، «بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله بها»:

أى التى أكرمكم الله بها، فلها حينئذ ثلاثة استعمالات وخمسة مبدوءة بالتاء، وهى: تى، وتهى _ بالإشباع، وته _ بالكسر، وته بالإسكان، وتا.

ولتثنية المذكر: ذان _ بالألف رفعا، كقوله تعالى: (فذانك برهانان)، وذين بالياء جرا ونصبا، كقوله تعالى ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ .

ولتثنية المؤنث: تان، بالألف رفعا كقولك «جاءتنى هاتان» وهاتين، بالياء جراً ونصباً كقوله تعالى: ﴿إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾ .

ولجمع المذكر والمؤنث: أولاء، قال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾. وبنو تميم يقولون أولى بالقصر. وقد أشرت إلى هذه اللغة بما ذكرته بعد من أن اللام لا تلحقه فى لغة من مده.

ثم المشار إليه إما أن يكون قريبا . أو بعيدا .

فإن كان قريباً جىء باسم الإشارة مجرداً من الكاف وجوباً . ومقروناً بهاء التنبيه جوازاً . تقول : «جاءنى هذا» و«جاءنى ذا» ويعلم أن ها التنبيه تلحق اسم الإشارة بما ذكرته بعد من أنها إذا لحقته لم تلحقه لام البعد .

وتمتنع اللام فى ثلاث مسائل ، إحداها : المثنى . تقول : ذانك . وتانك ولايقال «ذان لك» . ولا «تان لك» . الثانية : الجمع فى لغة من مده . تقول : أولئك .

ولايجوز «أولاء لك» . ومن قصره قال : «أولالك» الثالثة : إذا تقدمت عليها ها التنبيه . تقول : «هذاك» ولا يجوز «هذا لك» .

ص _ ثم الموصول . وهو : الذى . والتى . واللذان واللتان _ بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا _ ولجمع المذكر : الذين _ بالياء مطلقا _ والألى ولجمع المؤنث : اللائى ، واللاتى ، وبمعنى الجميع : من ، وما ، وأى ، وأل فى وصف صريح لغير تفضيل كالضارب والمضروب، وذو فى لغة طيىء وذا بعد (ما أو مَنْ)الاستفهاميتين، وصلة أل الوصف ، وصلة غيرها إما جملة خبرية ذات ضمير مطابق للموصول يسمى عائداً ، وقد يحذف نحو (أيهم أشد) (وما عملت أيديهم) (فاقض ما أنت قاض) (ويشرب مّما تشربون) أو ظرف أو جار ومجرور تامان متعلقان باستقر محذوفاً .

ش _ الباب الرابع من أنواع المعارف : الأسماء الموصولة ، وهى المفتقرة إلى صلة وعائد .

وهى على ضربين : خاصة ، ومشتركة .

فالخاصة «الذى» للمذكر ، «التى» للمؤنث و«اللذان» لتثنية المذكر . و«اللتان» لتثنية المؤنث ، ويستعملان بالألف رفعا وبالياء جراً ونصباً ، و«الألى» لجمع المذكر ، وكذلك «الذين» وهو بالياء فى أحواله كلها وهذيل وعقيل يقولون «اللذون» رفعا و«الذين» جرا ونصبا و«اللائى» و«اللاتى» ولك فيهما إثبات الياء وتركها .

والمشتركة : من وما وأى وأل وذو وذا ، فهذه السِّتَّة تطلق على المفرد والمثننى

والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث، تقول فى من «يعجبنى» من جاءك ومن جاءتك ومن جاءاك ومن جاءتاك ومن جاءوك ومن جئنك وتقول فى «ما» لمن قال: اشتريت حماراً أو أتاناً أو حمارين أو أتانين أو حمراً أو أتناً «أعجبنى ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن» وكذلك تفعل فى البواقى.

وإنما تكون «أل» موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب واسم المفعول كالمضروب والصفة المشبهة كالحسن فإذا دخلت على اسم جامد كالرجال أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى فهى حرف تعريف.

وإنما تكون «ذو» موصولة فى لغة طيىء خاصة تقول: «جاءنى ذو قام» وسمع من كلام بعضهم «لاوذو فى السماء عرشه» وقال شاعرهم:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبى وجَدى وبئْرى ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

وإنما تكون «ذا» موصولة بشرط أن يتقدمها «ما» الاستفهامية نحو (ماذا أنزل ربكم) أو «من» الاستفهامية نحو قوله:

وَقَصِيدَةٍ تَأْتِى الْمُلُوكَ غَرِيبَةً قَدْ قَلْتُهَا لِيُقَالَ مِنْ ذَا قَالَهَا

أى ما الذى أنزل ربكم؟ ومن الذى قالها؟

فإن لم يدخل عليها شىء من ذلك فهى اسم إشارة ولايجوز أن تكون موصولة خلافاً للكوفيين واستدلوا بقوله:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيك إِمارة أَمِنْتِ وَهَذَا تَحمِلْينَ طَلِيقُ

قالوا «هذا» موصول مبتدأ و«تحملين» صلته والعائد محذوف و«طليق» خبره والتقدير: والذى تحملينه طليق.

وهذا لا دليل فيه لجواز أن يكون «ذا» للإشارة وهو مبتدأ و«طليق» خبره و«تحملين» جملة حالية، والتقديروهذا طليق فى حالة كونه محمولاً لك ودخول حرف التنبيه

عليها يدل على أنها للإشارة لا موصولة.

فهذا خلاصة القول فى تعداد الموصولات خاصها ومشتركها.

فأما الصلة فهى على ضربين جملة وشبه جملة والجملة على ضربين اسمية وفعلية.

وشرطها أمران: إحداهما أن تكون خبرية أعنى محتملة للصدق والكذب فلا يجوز «جاء الذى اضربه» ولا «جاء الذى ضربته» والثانى أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول فى إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه نحو «جاء الذى أكرمته» و«جاءت التى أكرمتها» و«جاء اللذان أكرمتهما» «جاء اللتان أكرمتهما» و«جاء الذين أكرمتهم» و«اللاتى أكرمتهن».

وقد يحذف الضمير سواء كان مرفوعاً نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ أى: الذى هو أشد أو منصوباً. نحو (وما عملت أيديهم) قرأ غير حمزة والكسائى وشعبة (عملته) بالهاء على الأصل وقرأ هؤلاء بحذفها أو مخفوضاً بالإضافة كقوله تعالى: ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ أى ما أنت قاضيه وقول الشاعر:

سَتُبْدِى لَكَ الأيام مَا كُنْتَ جاهلاً   وَيَأْتِيكَ بالأخبار مِنْ لَمْ تُزَوِّدِ

أى ما كنت جاهله.

أو مخفوضاً بالحرف، نحو قوله تعالى (يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون) أى منه وقول الشاعر:

نصلّى للذى صلّتْ قريشً   ونَعبدُه وإنْ جَحدَ الْعُمُومُ

أى نصلى للذى صلت له قريش

وفى هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر.

وشبه الجملة ثلاثة أشياء: الظرف، نحو «الذى عندك» والجار والمجرور نحو الذى فى الدار والصفة الصريحة، وذلك فى صلة أل، وقد تقدم شرحه.

وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين فلا يجوز «جاء الذى بك» ولا «جاء

الذى أمس» لنقصانهما وحكى الكسائى «نزلنا المنزل الذى البارحة» أى الذى نزلناه البارحة، وهو شاذ.

وإذا وقع الظرف والجار والمرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوباً تقديره استقر، والضمير الذى كان مستتراً فى الفعل انتقل منه إليهما.

ص – ثم ذو الأداة وهى أل عند الخليل وسيبويه لا اللام وحدها خلافاً للأخفش وتكون للعهد نحو (فى زجاجة الزجاجة) و« جاء القاضى» أو للجنس ك «أهلك الناس الدينار والدرهم» و ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ أو لاستغراق أفراده نحو (وخلق الإنسان ضعيفا) أو صفاته نحو «زيد الرجل».

ش ـ النوع الخامس من أنواع المعارف: ذو الأداة نحو الفرس والغلام.

والمشهور بين النحويين أن المعرف «أل» عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان والثانى عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الأخفش، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل فى أن المعرف أل وقال: وإنما الخلاف بينهما فى الهمزة: أزائدة هى أم أصلية؟ واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه.

وتلخص (أن) فى المسألة ثلاثة مذاهب: أحدها أن المعرف«أل» والألف أصل الثاني أن المعرف «أل» والألف زائدة.

الثالث: أن المعرف اللام وحدها والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعى تطويلا لا يليق بهذا الإملاء.

وتنقسم «أل» المعرفه إلى ثلاثة أقسام وذلك أنها إما لتعريف العهد أو لتعريف الجنس أو للاستغراق.

فأما التى لتعريف العهد فتنقسم قسمين لأن العهد إما ذكرى وإما ذهنى، فالأول كقولك: «اشتريت فرسا ثم بعت الفرس» أى بعت الفرس المذكور، ولو قلت «ثم بِعْتُ فرساً» لكان غيرَ الفرس الأول، قال الله تعالى:
﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾

والثانى كقولك «جاء القاضى» إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى قاض خاص.

وأما التى لتعريف الجنس فكقولك الرجل أفضل من المرأة إذ لم ترد به رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء لأن الواقع بخلافه وكذلك قولك أهلك الناس الدينار والدرهم وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ وأل هذه هى التى يعبر عنها بالجنسية ويعبر عنها أيضاً بالتى لبيان الماهية وبالتى لبيان الحقيقة.

وأما التى للاستغراق فعلى قسمين لأن الاستغراق: إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد أو باعتبار صفات الأفراد فالأول: نحو ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ أى كل واحد من جنس الإنسان ضعيف والثانى نحو قولك أنت الرجل أى الجامع لصفات الرجال المحمودة.

وضابط الأولى: أن يصح حلول كل محلها على جهة الحقيقة فإنه لو قيل وخلق كل إنسان ضعيفا لصح ذلك على جهة الحقيقة.

وضابط الثانية: أن يصح حلول كل محلها على جهة المجاز فإنه لو قيل أنت كل الرجل لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام: «كل الصيد فى جوف الفرا» وقول الشاعر:

لَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِى وَاحِدِ

ص – وإبدال اللام ميماً لغة حميرية.

ش – لغة حِمْيَرَ إبدال لام أل ميما وقد تكلم النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ بلغتهم إذ قال: «ليس من امبر امصيام فى امسفر» وعليه قول الشاعر:

ذَاكَ خليلى وَذُو يواصلنى يَرْمِى ورائى بامْسَهْم وامسلمه

ص – والمضاف إلى واحد مما ذكر وهو بحسب ما يضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير فكالعلم.

ش – النوع السادس من المعارف ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة نحو غلامى وغلام هذا وغلام الذى فى الدار وغلام القاضى.

ورتبته فى التعريف كرتبة ما أضيف إليه فالمضاف إلى العلم فى رتبة العلم والمضاف إلى الإشارة فى رتبة الإشارة وكذا الباقى إلا المضاف إلى المضمر فليس فى رتبة المضمر وإنما هو فى رتبة العلم.

والدليل على ذلك أنك تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف إلى المضمر فلو كان فى رتبة المضمر لكانت الصفة أعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الأصح.

ص – باب: المبتدأ والخبر مرفوعان كالله ربنا ومحمد نبينا.

ش المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد فالاسم جنس يشمل الصريح كزيد فى نحو زيد قائم والمؤول فى نحو وأن تصوموا فى قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) فإنه مبتدأ مخبر عنه بخير وخرج بالمجرد نحو زيد فى كان زيد عالماً فإنه لم يتجرد عن العوامل اللفظية ونحو ذلك فى العدد واحد اثنان ثلاثة فإنها تجردت لكن لا إسناد فيها ودخل تحت قولنا للإسناد ما إذا كان المبتدأ مسندا إليه ما بعده نحو زيد قائم وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده نحو أقائم الزيدان.

والخبر هو المسند الذى تتم به مع المبتدأ فائدة فخرج بقولى المسند الفاعل فى نحو أقائم الزيدان فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة لكنه مسند إليه لا مسند وبقولى مع المبتدأ نحو قام فى قولك قام زيد وحكم المبتدأ والخبر الرفع.

ص – ويقع المبتدأ نكرة إن عم أو خص نحو ما رجل فى الدار «أإله مع الله» «ولعبد مؤمن خير من مشرك» و«خمس صلوات كتبهن الله».

ش – الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة لأن النكرة مجهولة غالباً والحكم على المجهول لا يفيد ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاماً أو خاصاً فالأول كقولك ما رجل فى الدار وكقوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ فالمبتدأ فيهما عام لوقوعه فى سياق النفى

والاستفهام والثانى كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة فالمبتدأ فيهما خاص لكونه موصوفاً فى الآية ومضافا فى الحديث وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً وأنهاها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعاً وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم فليتأمل ذلك.

ص – والخبر جملة لها رابط ك زيد أبوه قائم ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٌ﴾ و ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ وزيد نعم الرجل إلا فى نحو ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ .

ش – أى ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة أحدها الضمير وهو الأصل فى الربط كقولك زيد أبوه قائم فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان والهاء مضاف إليه وقائم خبر المبتدأ الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما الضمير.

الثانى الإشارة كقوله تعالى ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٌ﴾ فلباس مبتدأ والتقوى مضاف إليه وذلك مبتدأ ثان وخير خبر المبتدأ الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما الإشارة.

الثالث إعادة المبتدأ بلفظه نحو ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ فالحاقة مبتدأ أول وما مبتدأ ثان والحاقة خبر المبتدأ الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

الرابع العموم نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة فعلية خبره والرابط بينهما العموم وذلك لأن أل فى الرجل للعموم وزيد فرد من أفراده فدخل فى العموم فحصل الربط.

وهذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ فى المعنى فإن كانت كذلك لم يحتج إلى رابط كقوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فهو مبتدأ والله أحد مبتدأ وخبره والجملة خبر المبتدأ الأول وهى مرتبطة به لأنها نفسه فى المعنى لأن هو بمعنى الشأن وكقوله.

– صلى الله عليم وسلم: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله».

ص – وظرفاً منصوباً نحو «والركب أسفل منكم» وجاراً ومجروراً كقوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وتعلقهما بمستقر أو استقر محذوفين.

ش – أى ويقع الخبر ظرفا منصوبا كقوله تعالى (والركب أسفل منكم) وجارا ومجرورا كقوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر أو استقر والأول اختيار جمهور البصريين وحجتهم أن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة والأصل فى الخبر أن يكون اسماً مفرداً والثانى اختيار الأخفش والفارسى والزمخشرى وحجتهم أن المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والأصل فى العامل أن يكون فعلاً.

ص – ولا يخبر بالزمان عن الذات والليلة الهلال متأول.

ش – ينقسم الظرف إلى زمانى ومكانى والمبتدأ إلى جوهر كزيد وعمرو وعرض كالقيام والقعود فإن كان الظرف مكانيا صح الإخبار به عن الجوهر والعرض تقول زيد أمامك والخير أمامك وإن كان زمانيا صح الإخبار به عن العرض دون الجوهر تقول الصوم اليوم ولا يجوز زيد اليوم فإن وجد فى كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله كقولهم الليلة الهلال فهذا على حذف مضاف والتقدير الليلة طلوع الهلال.

ص – ويغنى عن الخبر مرفوع وصف معتمد على استفهام أو نفى نحو أقاطن قوم سلمى وما مضروب العمران.

ش – إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفى أو استفهام استغنى بمرفوعه عن الخبر تقول أقائم الزيدان وما قائم الزيدان فالزيدان فاعل بالوصف والكلام مستغن عن الخبر لأن الوصف هنا فى تأويل الفعل ألا ترى أن المعنى أيقوم الزيدان وما يقوم الزيدان والفعل لا يصح الإخبار عنه فكذلك ما كان فى موضعه وإنما مثلت بقاطن ومضروب ليعلم أنه لا فرق بين كون الوصف رافعاً للفاعل أو النائب عن الفاعل.

ومن شواهد النفى قوله:

خَلِيلَىَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِى أنتما ۝ إذا لم تكونا لى على مَنْ أُقاطِعُ

ومن شواهد الاستفهام قوله:

أقاطنٌ قومُ سلمى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا إِنَّ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

ص- وقد يتعدد الخبر، نحو ﴿وهو الغفور الودود﴾.

ش - يجوز أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد وهو الأصل نحو زيد قائم أو بأكثر كقوله تعالى ﴿وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد﴾ وزعم أن الخبر لا يجوز تعدده وقدر لما عدا الخبر الأول فى هذه الآية مبتدآت أى وهو الودود وهو ذو العرش وأجمعوا على عدم التعدد فى مثل زيد شاعر وكاتب وفى نحو الزيدان شاعر وكاتب وفى نحو هذا حلو حامض لأن ذلك كله لا تعدد فيه فى الحقيقة أما الأول فلأن الأول خبر والثانى معطوف عليه وأما الثانى فلأن كل واحد من الشخصين مخبر عنه بخبر واحد وأما الثالث فلأن الخبرين فى معنى الخبر الواحد إذ المعنى هذا مز.

ص - وقد يتقدم نحو فى الدار زيد وأين زيد

ش - قد يتقدم الخبرعلى المبتدأ جوازا أو وجوبا.

فالأول نحو فى الدار زيد وقوله تعالى سلام هى وآية لهم الليل وإنما لم يجعل المقدم فى الآيتين مبتدأ والمؤخر خبرا لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

والثانى كقولك فى الدار رجل وأين زيد وقولهم على التمرة مثلها زبدا وإنما وجب فى ذلك تقديمه لأن تأخيره فى المثال الأول يقتضى التباس الخبر بالصفة فإن طلب النكرة الوصف لتختص به طلب حثيث فالتزم تقديمه دفعا لهذا الوهم وفى الثانى إخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدريته وفى الثالث عود الضمير على متأخرلفظا ورتبة.

ص - يحذف كل من المبتدأ والخبر نحو «سلام قوم منكرون» أى عليكم أنتم

ش - وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ أى هى النار وقوله

تعالى : ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ أى هذه سورة

والثانى كقوله تعالى ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ أى دائم وقوله تعالى ﴿قل أأنتم أعلم أم الله﴾ أى أم الله أعلم

وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فى قوله تعالى : ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ فسلام مبتدأ حذف خبره أى سلام عليكم وقوم خبر حذف مبتدؤه أى أنتم قوم.

ص - ويجب حذف الخبر قبل جوابى لولا والقسم الصريح والحال الممتنع كونها خبراً وبعد واو المصاحبة الصريحة نحو «لولا أنتم لكنا مؤمنين» لعمرك لأفعلن وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته.

ش - يجب حذف الخبر فى أربع مسائل :

إحداها قبل جواب لولا نحو قوله تعالى ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾ أى لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بدليل أن بعده ﴿أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم﴾ الثانية قبل جواب القسم الصريح نحو قوله تعالى : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ أى لعمرك يمينى أو قسمى واحترزت بالصريح عن نحو عبد الله فإنه يستعمل قسما وغيره تقول فى القسم عهد الله لأفعلن وفى غيره عهد الله يجب الوفاء به فلذلك يجوز ذكر الخبر تقول على عهد الله.

الثالثة قبل الحال التى يمتنع كونها خبرا عن المبتدأ كقولهم ضربى زيدا قائما أصله ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما فحاصل خبر وإذا ظرف للخبر مضاف إلى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما حال منه وهذه الحال لا يصح كونها خبرا عن هذا المبتدأ فلا تقول ضربى قائم لأن الضرب لا يوصف بالقيام وكذلك أكثر شربى السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير قائما تقديره حاصل إذا كان ملتوتا أو قائما وعلى ذلك فقس.

الرابعة بعد واو المصاحبة الصريحة كقولهم كل رجل وضيعته أى كل رجل مع ضيعته مقرونان والذى دل على الاقتران ما فى الواو من معنى المعية.

نواسخ المبتدأ والخبر

ص – باب النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع أحدها كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وما زال وما فتئ وما انفك وما برح وما دام فيرفعن المبتدأ اسما لهن وينصبن الخبر خبراً لهن نحو ﴿وكان ربك قديراً﴾.

ش – النواسخ جمع ناسخ وهو فى اللغة من النسخ بمعنى الإزالة يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته وفى الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر.

وهو ثلاثة أنواع مايرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها وما ينصبهما معاً وهو ظن وأخواتها.

ويسمى الأول من باب كان اسماً وفاعلاً ويسمى الثانى خبراً ومفعولاً ويسمى الأول من معمولى باب إن اسما والثانى خبرا ويسمى الأول من معمولى باب ظن مفعولا أولا والثانى مفعولا ثانيا

والكلام الآن فى باب كان وألفاظه ثلاث عشرة لفظة وهى على ثلاثة أقسام ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط وهى ثمانية كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفى أو شبهه وهو أربعة زال وبرح وفتئ وانفك فالنفى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ وشبهه هو النهى والدعاء، فالأول كقوله:

صاحِ شمِّرْ ولاتَزَلْ ذاكرَ المْوْتِ فنسيانهُ ضَلَالٌ مبينْ

والثانى كقوله:

أَلاَ يا اِسْلَمِي يا دَارَ ميَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بجرعائك الْقطرُ

وما يعمله بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية وهو دام كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ أى مدة دوامى حيا وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية لأنها تقدر بالظرف وهو المدة

ص ــ وقد يتوسط الخبر، نحو:

فَلَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

ش – يجوز فى هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الاسم والفعل كما يجوز فى باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل قال الله تعالى ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾ ﴿أكان للناس عجباً أن أوحينا﴾ وقرأ حمزة وحفص «ليس البر أن تولوا وجوهكم» بنصب البر وقال الشاعر:

سَلِى إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ   فَلَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

وقال آخر:

لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ منَّغصَةً   لذَاتُهُ بَادِّ كَارِ الْمَوْتِ وَالْهِرَمِ

وعن ابن درستويه أنه منع تقديم خبر ليس ومنع ابن معط فى ألفيته تقديم خبر دام وهما محجوجان بما ذكرنا من الشواهد وغيرها.

ص – وقد يتقدم الخبر إلا خبر دام وليس

ش – للخبر ثلاثة أحوال

أحدها التأخير عن الفعل واسمه وهو الأصل كقوله تعالى: «﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾

الثانى التوسط بين الفعل واسمه كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ وقد تقدم شرح ذلك

والثالث التقدم على الفعل واسمه كقولك عالما كان زيد والدليل على ذلك قوله تعالى ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾ فإياكم مفعول يعبدون وقد تقدم على كان وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل.

ويمتنع ذلك فى خبر ليس ودام فأما امتناعه فى خبر دام فبالاتفاق لأنك إذا قلت لا أصحبك ما دام زيد صديقك ثم قدمت الخبر على ما دام لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لأن ما هذه موصول حر فى يقدر بالمصدر كما قدمناه وإن قدمته على دام دون ما لزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته وذلك لا يجوز لا تقول عجبت

مما زيدا تصحب وإنما يجوز ذلك فى الموصول الاسمى غير الألف واللام تقول جاءنى الذى زيدا ضرب ولا يجوز فى نحو جاء الضارب زيدا أن تقدم زيدا على ضارب وأما امتناع ذلك فى خبر ليس فهو اختيار الكوفيين والمبرد وابن السراج وهو الصحيح لأنه لم يسمع مثل ذاهبا لست ولأنها فعل جامد فأشبهت عسى وخبرها لا يتقدم باتفاق وذهب الفارسى وابن جنى إلى الجواز مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ وذلك لأن يوم متعلق بمصروفا وقد تقدم على ليس وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل والجواب أنهم توسعوا فى الظروف ما لم يتوسعوا فى غيرها ونقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع.

ص ـ وتختص الخمسة الأول بمرادفة صار.

ش – يجوز فى كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل أن تستعمل بمعنى صار كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا (٥) فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنبَثًّا (٦) وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ وقال الشاعر:

أَمْسَتْ خَلاءً وَأَمْسَى أهْلُها احْتَمَلُوا … أَخنى عَلَيها الَّذِى أَخنى عَلَى لُبدِ

وقال الآخر:

أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوابِى ويضربنى … أَبَعْدَ شيبى يَبْغِى عِنْدَى الأدبا

ص – وغير ليس وفتئ وزال بجواز التمام أى الاستغناء عن الخبر نحو وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون خالدين فيها ما دامت السموات والأرض.

ش – ويختص ما عدا فتئ وزال وليس من أفعال هذا الباب بجواز التمام ومعنى التمام أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ . ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾

قال الشاعر :

تطاوَلَ ليلُكَ بالإثمد　　　وَبَاتَ الخَلِيُّ وَلَمْ تُرْقَدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ　　　كَلَيْلَةِ ذِى العائر الأرمدِ

وَذَلِكَ مِنْ نبإٍ جاءنى　　　وخُبِّرتُه عَنْ بَنِى الأسودِ

وما فسرنا به التمام هو الصحيح وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذلك الخلاف فى تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمى نقصا فعلى ما اخترناه سمى ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان والصحيح الأول.

ص – وكان بجواز زيادتها متوسطة نحو ما كان أحسن زيدا

ش – ترد كان فى العربية على ثلاثة أقسام :

ناقصة فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب نحو وكان ربك قديرا

وتامة فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب نحو وإن كان ذو عسرة

وزائدة فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب

وشرط زيادتها أمران أحدهما أن تكون بلفظ الماضى والثانى أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كقولك ما كان أحسن زيدا أصله ما أحسن زيدا فزيدت كان بين ما وفعل التعجب ولا نعنى بزيادتها أنها لم تدل على معنى ألبتة بل أنها لم يؤت بها للإسناد.

ص – وحذف نون مضارعها المجزوم وصلا إن لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب متصل

ش – تختص كان بأمور منها مجيئها زائدة وقد تقدم ومنها جواز حذف آخرها وذلك بخمسة شروط : وهى أن تكون بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة، وأن لا تكون موقوفا عليها، ولا متصلة بضمير نصب ولا بساكن وذلك كقوله تعالى : «ولم أك بغيا» أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف وهذا

الحذف جائز والحذفان الأولان واجبان ولا يجوز الحذف فى نحو لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب لأجل اتصال الساكن بها فهى مكسورة لأجله فهى متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة ولا فى نحو إن يكنه فلن تسلط عليه لاتصال الضمير المنصوب بها والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ولا فى الموقوف عليها نص على ذلك ابن خروف وهو حسن لأن الفصل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقى على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه ف لم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه بإعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ولا يقال مثله فى لم يع لأن إعادة الياء تؤدى إلى إلغاء الجازم بخلاف لم يكن فإن الجازم اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا.

ص – وحذفها وحدها معوضا عنها ما فى مثل أما أنت ذا نفر ومع اسمها فى مثل إن خيرا فخير والتمس ولو خاتما من حديد

ش – من خصائص كان جواز حذفها ولها فى ذلك حالتان فتارة تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر ويعوض عنها ما وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يعوض عنها شىء

فالأول بعد أن المصدرية فى كل موضع أريد فى تعليل فعل بفعل كقولهم أما أنت منطلقا انطلقت أصله انطلقت لأن كنت منطلقا فقدمت اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به أو لقصد الاختصاص فصار لأن كنت منطلقا انطلقت ثم حذف الجار اختصارا كما يحذف قياسا من أن كقوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما أى فى أن يطوف بهما ثم حذفت كان اختصارا أيضا فانفصل الضمير فصار أن أنت ثم زيد ما عوضا فصارت أن ما أنت ثم أدغمت النون فى الميم فصار أما أنت وعلى ذلك قول العباس بن مرداس.

أَبَا خراشة أَمّا أَنْتَ ذَا نفرٍ   فَإِنَّ قَوْمِى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

أصله لأن كنت فعمل فيه ما ذكرنا

والثانى بعد إن ولو الشرطيتين مثلا ذلك بعد إن قولهم المرء مقتول بما قتل به إن سيفا فسيف وإن خنجرا فخنجر «والناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر» وقال الشاعر :

لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مطرَّفٍ إِنْ ظَالِماً أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومَا

أى إن كان ما قتل به سيفا فالذى يقتل به سيف وإن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وإن كنت ظالما وإن كنت مظلوما

ومثاله بعد لو قوله عليه الصلاة والسلام. «التمس ولو خاتما من حديد».

وقول الشاعر :

لاَ يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْي وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبلُ

أى : ولو كان ماتلتمس خاتما من حديد، ولو كان الباغى ملكا.

ص - وما النافية عند الحجازيين كليس إن تقدم الاسم ولم يسبق بإن ولا بمعمول الخبر إلا ظرفا أو جارا ومجرورا ولا اقترن الخبر بإلا نحو:«ما هذا بشرا».

ش - اعلم أنهم أجروا ثلاثة حروف من حروف النفى مجرى ليس فى رفع الاسم ونصب الخبر وهى ما ولا ولات ولكل منها كلام يخصها.

والكلام الآن فى ما وإعمالها عمل ليس وهى لغة الحجازيين وهى اللغة القويمة وبها جاء التنزيل قال الله تعالى: «ما هذا بشرا»-«ما هن أمهاتهم».

ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط أن يتقدم اسمها على خبرها وأن لا تقترن بإن الزائدة ولا خبرها بإلا فلهذا أهملت فى قولهم فى المثل ما مسىء من أعتب لتقدم الخبر وفى قول الشاعر :

بنىِ غدانة مَا إِنْ أَنْتُمُ ذهبٌ وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكُنْ أَنْتُمُ الخْزَفُ

لوجود إن المذكورة وفى قوله تعالى «وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل» «وما أمرنا إلا واحدة» لاقتران خبرها بإلا

وبنو تميم لا يعملون ما شيئا ولو استوفت الشروط الثلاثة فيقولون ما زيد قائم ويقرءون ما هذا بشر

ص – وكذا لا النافية فى الشعر بشرط تنكير معموليها نحو :

تعزَّ فَلاَ شيءٌ عَلَى الأرض باقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

ش – الحرف الثانى مما يعمل عمل ليس (لا) كقوله :

تعزَّ فَلاَ شيءٌ عَلَى الأرض باقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

ولإعمالها أربعة شروط أن يتقدم اسمها، وأن لا يقترن خبرها بإلا، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون ذلك فى الشعر لا فى النثر فلا يجوز إعمالها فى نحو لا أفضل منك أحد ولا فى نحو لا أحد إلا أفضل منك ولا فى نحو لا زيد قائم ولا عمرو ولهذا غلط المتنبى فى قوله :

إذا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خلاصًا مِنْ الأذى ...فَلاَ الحَمْدُ مكسوبا وَلاَ المَالُ باقِيَا

وقد صرحت بالشرطين الأخيرين ووكلت معرفة الأولين إلى القياس على ما لأن ما أقوى من لا ولهذا تعمل فى النثر وقد اشترطت فى ما أن لا يتقدم خبرها ولا يقترن بإلا فأما اشتراط أن لا يقترن الاسم بإن فلا حاجة له هنا لأن اسم لا لا يقترن بإن.

ص – ولات لكن فى الحين ولا يجمع بين جزءيها والغالب حذف المرفوع نحو ولات حين مناص

ش – الثالث مما يعمل عمل ليس لات وهى لا النافية زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو للمبالغة

وشرط إعمالها أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين والثانى أن يحذف أحد الجزءين والغالب أن يكون المحذوف اسمها كقوله تعالى «فنادوا ولات حين مناص» والتقدير والله أعلم فنادى بعضهم بعضا أن ليس الحين حين فرار وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع

ص – الثانى إن وأن للتأكيد ولكن للاستدراك وكأن للتشبيه أو الظن وليت للتمنى ولعل للترجى أو الإشفاق أو التعليل فينصبن المبتدأ اسما لهن ويرفعن الخبر خبرا لهن

ش – الثانى من نواسخ المبتدأ والخبر ما ينصب الاسم ويرفع الخبر.

وهو ستة أحرف (إنَّ وأنَّ) ومعناهما التوكيد تقول: زيد قائم ثم تدخل إن لتأكيد الخبر وتقريره إن زيدا قائم وكذلك أن إلا أنها لا بد أن يسبقها كلام كقولك بلغنى أو أعجبنى ونحو ذلك (ولكنَّ) ومعناها الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه يقال زيد عالم فيوهم ذلك أنه صالح فتقول لكنه فاسق وتقول ما زيد شجاع فيوهم ذلك أنه ليس بكريم فتقول لكنه كريم (وكأن) للتشبيه كقولك كأن زيدا أسد أو الظن كقولك كأن زيدا كاتب، (وليت) للتمنى وهو طلب ما لا طمع فيه كقول الشيخ

لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمَا

أو ما فيه عسر كقول المعدم الآيس ليت لى قنطارا من الذهب (ولعل) للترجى وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله كقولك لعل زيدا هالك أو للتعليل كقوله تعالى: «فقولا له قولا لينا لعله يتذكر» أى لكى يتذكر نص على ذلك الأخفش

ص – إن لم تقترن بهن ما الحرفية كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ إلا ليت فيجوز الأمران

ش – إنما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبار بشرط أن لا تقترن بهن ما الحرفية فإن اقترنت بهن بطل عملهن وصح دخولهن على الجملة الفعلية قال الله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ وقال تعالى ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ وقال الشاعر:

فوالله مَا فَارَقْتُكُم قاليا لَكُمْ   وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقال الآخر:

أَعِدْ نظَراً يا عَبْدَ قَيسٍ لِعَلَّمَا .. أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المقَيَّدا

ويستثنى منها ليت فإنها تكون باقية مع ما على اختصاصها بالجملة الاسمية فلا يقال ليتما قام زيد فلذلك أبقوا عملها وأجازوا فيها الإهمال حملا على أخوتها وقد روى بالوجهين قول الشاعر _ :

قَالَتْ أَلاَ لِيتُمَا هَذَا الحمام لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

برفع الحمام ونصبه.

وقولى ما الحرفية احتراز عن ما الاسمية فإنها لا تبطل عملها وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ فما هنا اسم بمعنى الذى فى موضع نصب بإن وصنعوا صلة والعائد محذوف وكيد ساحر الخبر والمعنى إن الذى صنعوه كيد ساحر.

ص _ كإنْ المكسورة مخففة.

معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمال فى ليتما كذلك يجوز فى إن المكسورة إذا خففت كقولك إن زيد لمنطلق وإن زيدا منطلق والأرجح الإ همال عكس ليت قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ وقال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ قرأ الحرميان وأبو بكر بالتخفيف والإعمال.

ص _ فأما لكنْ مخففة فتهمل.

ش – وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ فدخلت على الجملتين.

ص – وأما أن فتعمل ويجب فى غير الضرورة حذف اسمها ضمير الشأن وكون خبرها جملة مفصولة إن بدئت بفعل متصرف غير دعاء بقد أو تنفيس أو نفى أو لو.

ش – وأما أن المفتوحة فإنها إذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال لكن يجب فى اسمها ثلاثة أمور أن يكون ضميرا لا ظاهرا وأن يكون بمعنى الشأن وأن يكون محذوفا.

ويجب فى خبرها أن يكون جملة لا مفردا فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو فعلية فعلها متصرف وهو دعاء لم تحتج إلى فاصل يفصلها من أن.

مثال الاسمية قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تقديره أنه الحمد لله أى الأمر والشأن فخففت أن وحذف اسمها ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل

ومثال الفعلية التى فعلها جامد وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم وأن ليس للإنسان إلا ما سعى والتقدير وأنه عسى وأنه ليس

ومثال التى فعلها متصرف وهو دعاء والخامسة أن غضب الله عليها فى قراءة من خفف أن وكسر الضاد

فإن كان الفعل متصرفا وكان غير دعاء وجب أن يفصل من أن بواحد من أربعة وهى قد نحو ونعلم أن قد صدقتنا ليعلم أن قد أبلغوا وحرف التنفيس نحو علم أن سيكون منكم مرضى وحرف النفى نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ ولو نحو «وأن لو استقاموا».

وربما جاء فى الشعر بغير فصل كقوله:

علموا أن يؤَمَّلون فَجَادُوا ... قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بأعظَم سُؤْلِ

وربما جاء اسم أن فى ضرورة الشعر مصرحا به غير ضمير شأن فيأتى خبرها حينئذ مفردا وجملة وقد اجتمعا فى قوله:

بأنْكَ ربيع وغيثٌ مُرِيعٌ ... وأنْكَ هُنَاكَ تكونَ الثمالا

ص - وأما كأن فتعمل ويقل ذكر اسمها ويفصل الفعل منها بلم أو قد

ش - إذا خففت كأن وجب إعمالها كما يجب إعمال أن ولكن ذكر اسمها أكثر من ذكر اسم أن ولا يلزم أن يكون ضميرا قال الشاعر:

وَيَوْمَاً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

يروى بنصب الظبية على أنها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف أى كأن

ظبية عاطية هذه المرأة فيكون من عكس التشبيه أو كأن مكانها ظبية على حقيقة التشبيه ويروى برفعها على حذف الاسم أى كأنها ظبية.

وإذا كان الخبر مفردا أو جملة اسمية لم يحتج لفاصل فالمفرد كقوله كأن ظبية فى رواية من رفع والجملة الاسمية كقوله كَأَنْ ثدْيَاهُ حُقَّانِ.

وإن كان فعلا وجب أن يفصل منها إما بلم أو قد فالأول كقوله تعالى: «كأن لم تغن بالأمس» وقول الشاعر:

كَأَنْ لَمْ يَكنِ بَيْنَ الحُجُونِ إِلَى الصَّفا   أَنيسٌ وَلَمْ يَسْمُر بمكة سَامِرُ

والثانى كقوله:

أَزِفَ الترحُّل غَيْرَ أَنّ رِكابَنَا   لمَّا تَزَلْ برِحَالِنا وَكَأَنْ قدِ

أى وكأن قد زالت فحذف الفعل.

ص - ولا يتوسط خبرهن إلا ظرفا أو مجرورا نحو إن فى ذلك لعبرة إن لدينا أنكالا

ولا يجوز فى هذا الباب توسط الخبر بين العامل واسمه ولا تقديمه عليها كما جاز فى باب كان لا يقال إن قائم زيدا كما يقال كان قائما زيد والفرق بينهما أن الأفعال أمكن فى العمل من الحروف فكانت أجمل لأن يتصرف فى معمولها وما أحسن قول ابن عنين يشكو تأخره

كَأَنِّى مِنْ أَخبَارِ إِنَّ وَلَمْ يُجزْ   لَهُ أحدٌ فِى النَّحْوِ أَنْ يَتقَدَّمَا

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فإنه يجوز فيهما أن يتوسط لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا فى غيرهما كما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا ﴾ ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰٓ ﴾ واستغنيت بتنبيهى على امتناع التوسط فى غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدم لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس ولا يلزم من ذكرى توسيطهم الظرف والمجرور أن يكونوا يجيزون تقديمه لأنه لا يلزم من تجويزهم فى الأسهل تجويزهم فى غيره.

ص – وتكسر إن فى الابتداء نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ وبعد القسم نحو «حم والكتاب المبين إنا أنزلناه» والقول نحو ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ وقبل اللام نحو «﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ .

ش ـ تكسر إنَّ فى مواضع :

أحدها أن تقع فى ابتداء الجملة كقوله تعالى : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ .

الثانى بعد القسم كقوله تعالى : ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ .

الثالث أن تقع محكية بالقول كقوله تعالى ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾

الرابع أن تقع اللام بعدها كقوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ فكسرت بعد يعلم ويشهد وإن كانت قد فتحت بعد علم وشهد فى قوله تعالى : ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ وذلك لوجود اللام فى الأولين دون الآخرين.

ص – ويجوز دخول اللام على ما تأخر من خبر ان المكسورة أو اسمها أو ما توسط من معمول الخبر أو الفصل ويجب مع المخففة إن أهملت ولم يظهر المعنى.

ش – يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على واحد من أربعة اثنين متأخرين واثنين متوسطين فأما المتأخران فالخبر نحو «وإن ربك لذو مغفرة» والاسم نحو «إن فى ذلك لعبرة» وأما المتوسطان فمعمول الخبر نحو إن زيدا لطعامك آكل والضمير المسمى عند البصريين فصلا وعند الكوفيين عمادا نحو ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ ، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝١٦٥ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ .

وقد يكون دخول اللام واجبا وذلك إذا خففت وأهملت ولم يظهر قصد الإثبات كقولك ان زيد لمنطلق وإنما وجبت ههنا فرقا بينها وبين إن النافية كالتى فى قوله تعالى :

﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ ولهذا تسمى اللام الفارقة لأنها فرقت بين النفى والإثبات.

فإن اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزا لا واجبا لعدم الالتباس وذلك إذا شددت نحو إنَّ زيدا قائم أو خففت وأعملت نحو إن زيدا قائم أو خففت وأهملت وظهر المعنى كقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ أباة الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كرامَ الْمَعَادِنِ

ص - ومثل إن لا النافية للجنس لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها نحو لا صاحب علم ممقوت ولا عشرين درهما عندى

وإن كان اسمها غير مضاف ولا شبهه بنى على الفتح فى نحو لا رجل ولا رجال وعليه أو على الكسر فى نحو لا مسلمات وعلى الياء فى نحو لا رجلين ولا مسلمين

يجرى مجرى إن فى نصب الاسم ورفع الخبر لا بثلاثة شروط أحدها أن يكون نافية للجنس

والثانى أن يكون معمولاها نكرتين

والثالث أن يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا

فإن فُقد الشرط الأول بأن كانت ناهية اختصت بالفعل وجزمته نحو ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ أو زائدة لم تعمل شيئا نحو ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ أو نافية للوحدة عملت عمل ليس نحو لا رجل فى الدار بل رجلان

وإن انخرم أحد الشرطين الأخيرين لم تعمل ووجب تكرارها مثال الأول لا زيد فى الدار ولا عمرو ومثال الثانى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون

وإذا استوفت الشروط فلا يخلو اسمها إما أن يكون مضافا أو شبيها به أو مفردا

فإن كان مضافا أو شبيها به ظهر النصب فيه فالمضاف كقولك لا صاحب علم ممقوت و« لا صاحب جود مذموم».

والشبيه بالمضاف ما اتصل به شىء من تمام معناه إما مرفوع به نحو لا قبيحا فعله ممدوح أو منصوب به نحو لا طالعا جبلا حاضر أو مخفوض بخافض يتعلق به نحو لا

خيرا من زيد عندنا.

وإن كان مفردا أى غير مضاف ولا شبيه به فإنه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا فإن كان مفردا أو جمع تكسير بنى على الفتح نحو لا رجل ولا رجال وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالما فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء تقول لا رجلين ولا مسلمين عندى وإن كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسر وقد يبنى على الفتح نحو لا مسلمات فى الدار وقد روى بالوجهين قول الشاعر:

لاَ سابغاتٍ وَلاَ جأواء بَاسِلَةً   تَقِى المَنُونَ لَدَى اسْتيفاءَ آجال

ص – ولك فى نحو لا حول ولا قوة فتح الأول وفى الثانى الفتح والنصب والرفع كالصفة فى نحو لا رجل ظريف ورفعه فيمتنع النصب وإن لم تتكرر لا أو فصلت الصفة أو كانت غير مفردة امتنع الفتح.

ش – إذا تكررت لا مع النكرة جاز فى النكرة الأولى الفتح والرفع فإن فتحت فلك فى الثانية ثلاثة أوجه الفتح والنصب والرفع وإن رفعت فلك فى الثانية وجهان الرفع والفتح ويمتنع النصب.

فتحصل أنه يجوز فتح الاسمين ورفعهما وفتح الأول ورفع الثانى وعكسه وفتح الأول ونصب الثانى فهذه خمسة أوجه فى مجموع التركيب.

ص– ولك فى نحو لا حول ولا قوة فتح الأول وفى الثانى الفتح والنصب والرفع كالصفة فى نحو لا رجل ظريف ورفعه فيمتنع النصب وإن لم تتكرر لا أو فصلت الصفة أو كانت غير مفردة امتنع الفتح

ش إذا تكررت لا مع النكرة جاز فى النكرة الأولى الفتح والرفع فإن فتحت فلك فى الثانية ثلاثة أوجه الفتح والنصب والرفع وإن رفعت فلك فى الثانية وجهان الرفع والفتح ويمتنع النصب فتحصل أنه يجوز فتح الاسمين ورفعهما وفتح الأول ورفع الثانى وعكسه وفتح الأول ونصب الثانى فهذه خمسة أوجه فى مجموع التركيب فإن لم تتكرر لا مع النكرة الثانية لم يجز فى الأولى

الرفع ولا فى الثانية الفتح بل تقول لا حول وقوة أو قوة بفتح حول لا غير ونصب قوة أو رفعها قال الشاعر :   فَلاَ أَبُ وَابْنَا مِثْلُ مروَانَ وابنه

وإن كان اسم «لا» مفردا ونعت بمفرد ولم يفصل بينهما فاصل _ مثل «لارجل ظريف فى الدار» _ جاز فى الصفة : الرفع على موضع «لا» مع اسمها فإنهما فى موضع الابتداء والنصب على موضع اسمها فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إن، والفتح على تقدير أنك ركبت الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر، ثم أدخلت «لا» عليهما .

فإن فصل بينهما فاصل أو كانت الصفة غير مفردة جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح فالأول نحو لا رجل فى الدار ظريف وظريفاً والثانى نحو لا رجل طالعا جبلا وطالع جبلا

ص - الثالث ظن ورأى وحسب ودرى وخال وزعم ووجد وعلم القلبيات فتنصبها مفعولين نحو رَأَيْتُ اللهَ أَكبَر كُلَّ شَىْءٍ .

ويلغين برجحان إن تأخرن نحو «القومُ فِى أَثَرِى ظَنَنْتُ» وبمساواة إن توسطن نحو :

«وَفِى الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمَ وَالْخَوَرَ»

وإن وليهن ما أو لا أو إن النافيات أو لام الابتداء أو القسم أو الاستفهام بطل عملهن فى اللفظ وجوبا وسمى ذلك تعليقا نحو لنعلم أى الحزبين أحصى

ش - الباب الثالث من النواسخ ما ينصب المبتدأ والخبر معا وهو أفعال القلوب وهو ظن نحو «وإنى لأظنك يا فرعون مثبوراً» ورأى نحو «إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا» وقول الشاعر :

رَأَيْتُ اللهَ أَكبرَ كُلِّ شَىءٍ   مُحَاوَلَةِ وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

وحسب نحو : «لاَ تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ» ودرى كقوله :

دُرِيْتَ الْوَفِىَّ الْعَهْدَ ياعرو فاغْتَبطِ   فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

وخال كقوله :

يُخَالُ بِهِ رَاعِى الحْمُولَةِ طَائِرَا

وزعم كقوله :

زعمتنى شيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مِنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

ووجد كقوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ .

وعلم كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾

فأما الإلغاء فهو عبارة عن إبطال عملها فى اللفظ والمحل لتوسطها بين المفعولين أو تأخرها عنهما

مثال توسطها بينهما قولك زيدا ظننت عالما بالإعمال ويجوز زيد ظننت عالم بالإهمال قال الشاعر :

أَبا لأراجيزِ يابن اللُّؤمِ توعِدُنى وَفِى الأراجيز خِلْتُ اللؤمُ والخورُ

فاللؤم مبتدأ مؤخر وفى الأراجيز فى موضع رفع لأنه خبر مقدم وألغيت خلت لتوسطها بينما وهل الوجهان سواء أو الإعمال أرجح فيه مذهبان .

ومثال تأخرها عنهما قولك زيد عالم ظننت بالإهمال وهو الأرجح بالاتفاق ويجوز زيدا عالما ظننت بالإعمال قال الشاعر :

الْقَوْمُ فِى أَثَرِىٍّ ظَننْتُ فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنُنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

فالقوم مبتدأ وفى أثرى فى موضع رفع على أنه خبره وأهملت ظن لتأخرها عنهما

ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معا لم يجز الإهمال لا تقول ظننت زيد قائم بالرفع خلافا للكوفيين

وأما التعليق فهو عبارة عن إبطال عملها لفظا لا محلا لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها والمراد بماله صدر الكلام ما النافية كقولك علمت ما زيد قائم وقال الله تعالى ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ فهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره وليسا مفعولا أولا وثانيا ولا النافية كقولك علمت لا زيد قائم ولا عمرو وإن النافية كقوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ أى ما لبثتم إلا قليلا ولام الابتداء نحو قولك

علمت لزيد قائم قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ ولام القسم كقول الشاعر:

وَلَقَدْ علمتُ لتأتِينَّ منيَّتى   إِنَّ الْمنَايَا لاَ تَطِيشُ سهامُهَا

والاستفهام كقولك علمت أزيد قائم وكذلك إذا كان فى الجملة اسم استفهام سواء كان أحد جزئى الجملة أو كان فضلة فالأول نحو قوله تعالى ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ والثانى كقوله تعالى ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ فأى منقلب منصوب ينقلبون على المصدرية أى ينقلبون أى انقلاب ويعلم معلقة عن الجملة بأسرها لما فيها من اسم الاستفهام وهو أى وبما توهم بعض الطلبة انتصاب أى بيعلم وهو خطأ لأن الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله.

وإنما سمى هذا الإهمال تعليقا لأن العامل فى نحو قولك علمت ما زيد قائم عامل فى المحل وليس عاملا فى اللفظ فهو عامل لا عامل فشبه بالمرأة المعلقة التى هى لا مزوجة ولا مطلقة والمرأة المعلقة هى التى أساء زوجها عشرتها.

والدليل على أن الفعل عامل فى المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كثير:

وَمَا كنتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ ماالبُكا   وَلاَ موجعاتِ الْقلبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

فعطف موجعات بالنصب على محل قوله ما البكا الذى علق عن العمل فيه قوله أدرى

ص - باب الفاعل مرفوع ك قام زيد ومات عمرو ولا يتأخر عامله عنه ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع بل يقال قام رجلان ورجال ونساء كما يقال قام رجل وشذ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل أو مخرجيهم وتلحقه علامة تأنيث إن كان مؤنثا ك قامت هند وطلعت الشمس ويجوز الوجهان فى مجازى التأنيث الظاهر نحو قد جاءتكم موعظة من ربكم قد جاءكم بينة وفى الحقيقى المنفصل نحو حضرت القاضى امرأة والمتصل فى باب نعم وبئس نحو نعمت المرأة هند وفى الجمع نحو قالت الأعراب

إلا جمعى التصحيح فكمفرديهما نحو قام الزيدون وقامت الهندات وإنما امتنع فى النثر ما قامت إلا هند لأن الفاعل مذكر محذوف كحذفه فى نحو أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما وقضى الأمر وأسمع بهم وأبصر ويمتنع فى غيرهن.

ش - لما انقضى الكلام فى ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ شرعت فى ذكر باب الفاعل وما يتعلق به من باب النائب وباب التنازع وما يتعلق به من باب الاشتغال.

اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعا منه أو قائما به.

مثال ذلك زيد من قولك ضرب زيد عمرا وعلم زيد فالأول اسم أسند إليه فعل واقع منه فإن الضرب واقع من زيد، والثانى اسم أسند إليه فعل قائم به فإن العلم قائم بزيد.

قولى أولا أو مؤول به يدخل فيه نحو أن تخشع فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ﴾ فإنه فاعل مع أنه ليس باسم ولكنه فى تأويل الاسم وهو الخشوع.

وخرج بقولى مقدم عليه نحو زيد من قولك زيد قام فليس بفاعل لأن الفعل المسند إليه ليس مقدما عليه بل مؤخرا عنه وإنما هو مبتدأ والفعل خبر وخرج بقولى بالأصالة نحو زيد من قولك قائم زيد فإنه وإن أسند اليه شىء مؤول بالفعل وهو مقدم عليه لكن تقديمه عليه ليس بالأصالة لأنه خبر فهو فى نية التأخير

وخرج بقولى واقعا منه إلخ نحو زيد من قولك ضرب زيد فإن الفعل المسند إليه واقع عليه وليس واقعا منه ولا قائما به.

وإنما مثلت الفاعل «بقام زيد» ومات عمرو ليعلم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلا أن مسماه أحدث شيئا بل كونه مسندا إليه على الوجه المذكور ألا ترى أن عمرا لم يحدث الموت ومع ذلك يسمى فاعلا.

وإذا عرفت الفاعل فأعلم أن له أحكاما :

أحدها أن لا يتأخر عامله عنه فلا يجوز فى نحو قام أخواك أن تقول أخواك قام وقد تضمن ذلك الحد الذى ذكرناه وإنما يقال أخواك قاما فيكون أخواك مبتدأ وما بعده فعل وفاعل والجملة خبر .

والثانى أنه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع فلا يقال قاما أخواك ولا قاموا إخوتك ولا قمن نسوتك بل يقال فى الجميع قام بالإفراد كما يقال قام أخوك هذا هو الأكثر ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل فعلا كان كقوله عليه الصلاة والسلام : «أو مخرجىّ هم» ؟ قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك والأصل أو مخرجوى هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء والأكثر أن يقال يتعاقب فيكم ملائكة أو مخرجى هم بتخفيف الياء .

والثالث أنه إذا كان مؤنثا لحق عامله تاء التأنيث الساكنة إن كان فعلا ماضيا أو المتحركة إن كان وصفا فتقول قامت هند وزيد قائمة أمه .

ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزا وتارة يكون واجبا .

فالجائز فى أربع مسائل إحداها أن يكون المؤنث اسما ظاهرا مجازى التأنيث ونعنى به مالا فرج له تقول طلعت الشمس وطلع الشمس والأول أرجح قال الله تعالى ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ وفى آية أخرى ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾ والثانية أن يكون المؤنث اسماً ظاهرا حقيقى التأنيث وهو منفصل من العامل بغير إلا وذلك كقولك حضرت القاضى امرأة ويجوز حضر القاضى امرأة والأول أفصح والثالثة أن يكون العامل نعم أو بئس نحو نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند الرابعة أن يكون الفاعل جمعا نحو جاء الزيود وجاءت الزيود وجاءت الهنود وجاء الهنود فمن أنث فعلى معنى الجماعة ومن ذكر فعلى معنى الجمع ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح فإنه يحكم لهما بحكم مفرديهما فتقول جاءت الهندات بالتاء لا غير كما تفعل فى جاءت هند وقام الزيدون بترك التاء لا غير كما تفعل فى قام زيد .

والواجب فيما عدا ذلك وهو مسألتان إحداهما المؤنث الحقيقى التأنيث الذى ليس مفصولا ولا واقعا بعد نعم أو بئس نحو «إذ قالت امرأة عمران» الثانية أن يكون ضميرا متصلا كقولك الشمس طلعت.

وكان الظاهر أن يجوز فى نحو ما قام إلا هند الوجهان ويترجح التأنيث كما فى قولك حضر القاضى امرأة ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء فى النثر لأن ما بعد إلا ليس الفاعل فى الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر العامل والتقدير ما قام أحد إلا هند.

وهذا أحد المواطن الأربعة التى يطرد فيها حذف الفاعل والثانى فاعل المصدر كقوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ تقديره أو إطعامه يتيما والثالث فى باب النيابة نحو وقضى الأمر أصله والله أعلم وقضى الله الأمر والرابع فاعل أفعل فى التعجب إذا دلَّ عليه مقدم مثله كقوله تعالى «أسمع بهم وأبصر» أى وأبصر بهم فحذف بهم من الثانى لدلالة الأول عليه وهو فى موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور.

ص – والأصل أن يلى عامله وقد يتأخر جوازا نحو ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ وكما أتى موسى على قدر ووجوبا نحو ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾ وضربنى زيد وقد يجب تأخير المفعول ك ضربت زيدا وما أحسن زيدا وضرب موسى عيسى بخلاف أرضعت الصغرى الكبرى وقد يتقدم على العامل جوازا نحو فريقا هدى ووجوبا نحو أيا ما تدعوا.

وإذا كان الفعل نعم أو بئس فالفاعل إما معرف بأل الجنسية نحو نعم العبد أو مضاف لما هى فيه نحو «ولنعم دار المتقين» أو ضمير مستتر مفسر بتمييز مطابق للمخصوص نحو «بئس للظالمين بدلا».

ش – الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقهما أن يتصلا وحق المفعول أن يأتى بعدهما قال الله تعالى ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ وقد يتأخر الفاعل عن المفعول وذلك على قسمين جائز وواجب.

فالجائز كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ وقول الشاعر :

جَاءَ الخلافةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قدراً كَمَا أَتَى ربَّهُ مُوسى عَلَى قَدَرِ

فلو قيل فى الكلام جاء النذر آل فرعون لكان جائزا وكذلك لو قيل كما أتى موسى ربه وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائدا على متقدم لفظا ورتبة وذلك هو الأصل فى عود الضمير

والواجب كقوله تعالى ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ وذلك لأنه لو قدم الفاعل هنا فقيل ابتلى ربه إبراهيم لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز وكذلك نحو قولك ضربنى زيد وذلك أنه لو قيل ضرب زيد إياى لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله وذلك أيضا لا يجوز

وقد يجب أيضا تأخير المفعول فى نحو ضرب موسى عيسى لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر فلو وجدت قرينة معنوية نحو أرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى أو لفظية كقولك ضربت موسى سلمى وضرب موسى العاقل عيسى جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه لانتفاء اللبس فى ذلك.

واعلم أنه كما لا يجوز فى مثل ضرب موسى عيسى أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل لئلا يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل متحمل لضميره وأن موسى مفعول.

ويجوز فى مثل ضرب زيد عمرا أن يتقدم المفعول على الفعل لعدم المانع من ذلك قال الله تعالى ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ .

وقد يكون تقديمه واجبا كقوله تعالى «أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى» فأيا مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوبا لأنه شرط والشرط له صدر الكلام وتدعوا مجزوم به.

وإذا كان الفعل نعم أو بئس وجب فى فاعله أن يكون اسما معرفا بالألف واللام نحو نعم العبد أو مضافا لما فيه أل كقوله تعالى ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾

﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾أو مضمرا مستترا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز كقوله تعالى ﴿بئس للظالمين بدلا﴾ أى بئس هو أى البدل بدلا.

وإذا استوفت نعم فاعلها الظاهر أو فاعلها المضمر وتمييزه جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم فقيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد.

وإعرابه مبتدأ والجملة قبله خبر والرابط بينهما العموم الذى فى الألف واللام:

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل فلا يقال نعم زيد الرجل ولا على التمييز خلافا للكوفيين فلا يقال نعم زيد رجلا ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل نحو زيد نعم الرجل ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل قال الله تعالى ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ أى هو أى أيوب.

ص - باب النائب عن الفاعل يحذف الفاعل فينوب عنه فى أحكامه كلها مفعول به فإن لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف أو مجرور أو مصدر ويضم أول الفعل مطلقا ويشاركه ثانى نحو تعلم وثالث نحو انطلق ويفتح ما قبل الآخر فى المضارع ويكسر فى الماضى ولك فى نحو قال وباع الكسر مخلصا ومشما ضما والضم مخلصا

ش - يجوز حذف الفاعل إما للجهل به أو لغرض لفظى أو معنوى فالأول كقولك «سرق المتاع» و«روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» «إذا لم يعلم السارق والراوى» والثانى كقولهم «مَنْ طابت سريرته حُمِدَت سيرته» فإنه لو قيل «حمد الناس سيرته» اختلت السجعة والثالث كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ ﴾ وقول الشاعر:

وإِنْ مُدَّت الأيدى إِلى الزَّادِ لمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِم إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

فحذف الفاعل فى ذلك كله لأنه لم يتعلق غرض بذكره.

وحيث حذف فاعل الفعل فإنك تقيم مقامه المفعول به وتعطيه أحكامه المذكورة له

فى بابه فتصيره مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثا تقول فى ضرب زيد عمرا ضرب عمرو وفى ضرب زيد هندا ضربت هند.

فإن لم يكن فى الكلام مفعول به ناب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر تقول سير فرسخ وصيم رمضان ومر بزيد وجلس جلوس الأمير.

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط:

أحدها أن يكون مختصا فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فإن قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف.

الثانى أن يكون متصرفا لا ملازما للنصب على الظرفية أو المصدرية فلا يجوز سبحان الله بالضم على أن يكون نائبا مناب فاعل فعله المقدر على أن تقديره يسبح سبحان الله ولا يجاء إذا جاء زيد على أن إذا نائبة عن الفاعل لأنهما لا يتصرفان.

الثالث أن لا يكون المفعول به موجودا فلا تقول ضرب اليوم زيدا خلافا للأخفش والكوفيين وهذا الشرط أيضا جار فى الجار والمجرور والخلاف جار فيه أيضا واحتج المجيز بقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ويقول الشاعر:

وَإِنَّمَا يُرْضِى الْمُنِيبُ رَبَّهُ   مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

فأقيم بما وبذكر مع وجود قوما وقلبه وأجيب عن البيت بأنه ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميرا مستترا فى الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله تعالى قل للذين آمنوا يغفروا أى ليجزى الغفران قوما وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثانى وذلك جائز وإذا حذف الفاعل وأقيم شىء من هذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل بضم أوله ماضيا كان أو مضارعا وبكسر ما قبل آخره فى الماضى وبفتحه فى المضارع تقول ضرب ويضرب وإذا كان مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزة وصل شارك فى الضم ثانيه أوله فى مسألة التاء وثالثة أوله

فى مسألة الهمزة تقول فى تعلمت المسألة تعلمت المسألة بضم التاء والعين وفى انطلقت أُنْطلِقَ بزيد انطلق بضم الهمزة والطاء قال الله تعالى:

فمن اضطر إذا ابتدئ بالفعل قيل اضطر بضم الهمزة والطاء وقال الهذلى:

سبقُوا هَوَىَّ وَأَعْنقُوا لهَوَاهُمُ   فَتُخُرِّمُوا ولكل جَنْبٍ مَصْرَعُ

وإذا كان الفعل الماضى ثلاثيا معتل الوسط نحو قال وباع جاز لك فيه ثلاث لغات إحداها وهى الفصحى كسر ما قبل الألف فنقلب الألف ياء الثانية إشمام الكسر شيئا من الضم تنبيها على الأصل وهى لغة فصيحة أيضا الثالثة إخلاص ضم أوله فيجب قلب الألف واوا فتقول قول وبوع وهى قليلة.

ص - باب الاشتغال يجوز فى نحو زيدا ضربته أو ضربت أخاه أو مررت به رفع زيد بالابتداء فالجملة بعده خبر ونصبه بإضمار ضربت وأهنت وجاوزت واجبة الحذف فلا موضع للجملة بعده ويترجح النصب فى نحو زيدا أضربه للطلب ونحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما متأول وفى نحو والأنعام خلقها لكم للتناسب ونحو أبشرا منا واحدا نتبعه وما زيدا رأيته لغلبة الفعل ويجب فى نحو إن زيدا لقيته فأكرمه وهلا زيدا أكرمته لوجوبه ويجب الرفع فى نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو لامتناعه ويستويان فى نحو زيد قام أبوه وعمرو أكرمته للتكافؤ وليس منه وكل شىء فعلوه فى الزبر وأزيد ذهب به.

ش - ضابط هذا الباب أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل فى ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه مثال ذلك زيدا ضربته ألا ترى أنك لو حذفت الهاء وسلطت ضربت على زيد لقلت زيدا ضربت يكون زيدا مفعولا مقدما وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم ومثاله أيضا زيدا مررت به فإن الضمير وإن كان مجرورا بالباء إلا أنه فى موضع نصب بالفعل ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل فى الضمير نحو قولك زيدا ضربت أخاه فإن ضرب عامل فى الأخ نصبا على المفعولية والأخ عامل فى الضمير خفضا بالإضافة.

إذا تقرر هذا فتقول يجوز فى الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء وتكون الجملة بعده فى محل رفع على الخبرية وأن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة حينئذ لأنها مفسرة.

وتقدير الفعل فى المثال الأول ضربت زيدا ضربته وفى الثانى جاوزت زيدا مررت به ولا تقدر مررت لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه وفى الثالث أهنت زيدا ضربت أخاه ولا تقدر ضربت لأنك لم تضرب إلا الأخ.

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات فتارة يترجح نصبه وتارة يجب وتارة يترجح رفعه وتارة يجب وتارة يستوى الوجهان.

فأما ترجيح النصب ففى مسائل:

منها أن يكون الفعل المذكور فعل طلب وهو الأمر والنهى والدعاء كقولك زيدا اضربه وزيدا لا تهنه واللهم عبدك ارحمه.

وإنما يترجح النصب فى ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس لأنها لا تحتمل الصدق والكذب.

ويشكل على هذا نحو قوله تعالى﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ أيديهما فإنه نظير قولك زيدا وعمرا اضرب أخاهما وإنما رجح فى ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب وكذلك قوله تعالى ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع فى الموضعين.

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فالسارق والسارقة مبتدأ ومعطوف عليه والخبر محذوف وهو الجار والمجرور واقطعوا جملة مستأنفة فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ولم يستقم عمل فعل من جملة فى مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى ومثله زيد فقير فأعطه وخالد مكسور فلا تهنه وهذا قول سيبويه وقال المبرد أل موصولة بمعنى الذى والفاء جىء بها

لتدل على السببية كما فى قولك الذى يأتينى فله درهم وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سلط على الاسم لنصبه

ومنها أن يكون الاسم مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية كقولك قام زيد وعمرا أكرمته وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهما متخالفان وإذا نصبت كانت الجملة فعلية لأن التقدير وأكرمت عمرا أكرمته فتكون قد عطفت فعلية على فعلية وهما متناسبان والتناسب فى العطف أولى من التخالف فلذلك رجح النصب قال الله تعالى: ﴿خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين والأنعام خلقها﴾ أجمعوا على نصب الأنعام لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية وهى خلق الإنسان.

ومنها أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال كقولك زيداً ضربته وما زيدا رأيته قال تعالى ﴿أبشرا منا واحدا نتبعه﴾.

وأما وجوب النصب ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل كأدوات الشرط والتحضيض كقولك إن زيدا رأيته فأكرمه وهلا زيدا أكرمته وكقول الشاعر:

لا تَجْزَعِى إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ فَإِذاً هَلَكْتُ فعند ذلك فاجْزَعِى

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية كإذا الفجائية كقولك خرجت فإذا زيد يضربه عمرو فهذ لا يجوز فيه النصب لأنه يقتضى تقدير الفعل وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية.

وأما الذى يستويان فيه فضابطه أن يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها كقولك زيد قام أبوه وعمرا أكرمته وذلك لأن زيد قام أبوه جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولى كبرى أنها جملة فى ضمنها جملة ومعنى قولى ذات وجهين إنها اسمية الصدر فعلية العجز فإن راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وإن راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان.

وأما الذى يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك كقولك زيد ضربته قال الله تعالى ﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا ﴾ أجمعت السبعة على رفعه وقرئ شاذا بالنصب وإنما يترجح الرفع فى ذلك لأنه الأصل ولا مرجح لغيره.

وليس منه قوله تعالى ﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء فى الزبر حتى يصح تسليطه على ما قبله وإنما المعنى وكل مفعول لهم ثابت فى الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فالرفع هنا واجب لا راجح والفعل المتأخر صفة للاسم فلا يصح له أن يعمل فيه وليس منه أزيد ذهب به لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط.

ص ــ باب التنازع، يجوز فى ضربنى وضربت زيدا إعمال الأول واختاره الكوفيون فيضمر فى الثانى كل ما يحتاجه أو الثانى واختاره البصريون فيضمر فى الأول مرفوعه فقط نحو:

جَفَوْنى ولم أجْفُ الأخلاَّءُ

وليس منه كفانى ولم أطلب قليل من المال لفساد المعنى.

ش – يسمى هذا الباب باب التنازع وباب الإعمال أيضا.

وضابطه أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالبا لذلكك المتأخر.

مثال تنازع العاملين معمولا واحدا قوله تعالى ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾وذلك لأن آتونى فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثان أفرغ فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول وتأخر عنهما قطرا وكل منهما طالب له.

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضرب وأكرم زيد عمرا.

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم ف على إبراهيم مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام، : «تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين» ، «فدبر» منصوب على الظرفية، و«ثلاثا وثلاثين» منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما.

فإن أعملت الأول أضمرت فى الثانى كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك نحو (قام وقعد أخواك) و(قام وضربتهما أخواك) و(قام ومررت بهما أخواك) وذلك لأن الاسم المتنازع فيه وهو(أخواك) فى المثال فى نية التقديم فالضمير وإن عاد على متأخر لفظا لكنه متقدم رتبة.

وإن أعملت الثانى فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته فقلت (قاما وقعد أخواك) وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته فقلت (ضربت وضربنى أخواك) و(مررت ومر بى أخواك) ولا تقل (ضربتهم) ولا (مررت بهما) لأن عود الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة إنما اغتفر فى المرفوع لأنه غير صالح للسقوط وليس كذلك فى المنصوب والمجرور.

س- من التنازع قول امرئ القيس

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِى وَلَمْ أطلب قَلِيلٌ مِنْ المالِ

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد كما قدمنا ولو وجه هنا كفانى وأطلب إلى قليل فسد المعنى لأن لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فإذا كان ما بعدها مثبتا كان منفيا نحو (لو جاءنى أكرمته) وإذا كان منفيا كان مثبتا نحو(لو لم يسء لم أعاقبه) وعلى هذا فقوله أن ما أسعى لأدنى معيشة منفى لكونه فى نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه ونقيض السعى لأدنى معيشة عدم السعى لأدنى معيشة وقوله ولم أطلب مثبت لكونه منفيا بلم وقد دخل عليه حرف الامتناع فلو وجه إلى قليل وجب فيه إثبات طلب القليل وهو عين ما نفاه أولا وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا وتقديره ولم أطلب الملك ومقتضى ذلك أنه طالب للملك وهو المراد.

فإن قيل إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفانى ولو قدرته مستأنفا كان نفيا محضا غير داخل تحت حكم لو.

قلت إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط.

ص - باب المفعول منصوب.

ش - قد مضى أن الفاعل مرفوع أبدا واعلم الآن أن المفعول منصوب أبدا والسبب فى ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحدا والرفع ثقيل والمفعول يكون واحدا فأكثر والنصب خفيف فجعلوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير قصدا للتعادل.

ص - وهو خمسة.

ش - هذا هو الصحيح وهى المفعول به كـ (ضربت زيدا) والمفعول المطلق وهو المصدر كـ (ضربت ضربا) والمفعول فيه وهو الظرف كـ (صمت يوم الخميس) و(جلست أمامك) والمفعول له كـ (قمت إجلالا لك) والمفعول معه كـ (سرت والنيل).

ونقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولا به وقدر (سرت وجاوزت النيل).

ونقص الكوفيون منها المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق مثل (قعدت جلوسا).

وزاد السيرافى سادسا وهو المفعول منه نحو قال تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ لأن المعنى من قومه وسمى الجوهرى المستثنى مفعولا دونه.

المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كـ (ضربت زيدا).

ش - هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله وقد استشكل بقولك (ما ضربت زيدا) و(لا تضرب زيدا) وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يعقل إلا به ألا ترى أن زيدا فى المثالين متعلق بضرب وأن ضرب يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات.

ص ــ ومنه المنادى.

ش ــ أى: ومن المفعول به المنادى وذلك لأن قولك (يا عبد الله) أصله (أدعو عبدالله) فحذف الفعل وأنيب (يا) عنه.

ص – وإنما ينصب مضافا كـ(يا عبد الله) أو شبهه كـ(يا حسنا وجهه) و(يا طالعا جبلا) و(يا رفيقا بالعباد) أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى (يا رجلا خذ بيدى).

ش– يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظا فى ثلاث مسائل إحداها أن يكون مضافا كقولك (يا عبد الله) و(يا رسول الله) وقال الشاعر.

أَلاَ يا عِبَادَ اللَّهِ قَلْبِى مُتَيَّمٌ ... بأحسن مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِم بَعْلا

الثانية أن يكون شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذى به التمام إما أن يكون اسما مرفوعا بالمنادى كقولك (يا محمودا فعله) (وياحسنا وجهه) و(يا جميلا فعله) و(يا كثيرا بره) أو منصوبا به كقولك (يا طالعا جبلا) أو مخفوضا بخافض متعلق به كقولك (يا رفيقا بالعباد) و(يا خيرا من زيد) أو معطوفا عليه قبل النداء كقولك (يا ثلاثة وثلاثين) فى رجل سميته بذلك

الثالثة أن يكون نكرة غير مقصودة كقول الأعمى (يا رجلا خذ بيدى) وقول الشاعر

فِيَا رَاكِبا إِمَّا عَرَضْتَ فبلغا ... نداماى مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاقِيا

ص – والمفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به كـ(يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا رجل) لمعين

ش – يستحق المنادى البناء بأمرين: إفراده وتعريفه ونعنى بإفراده أن لا يكون مضافا ولا شبيها به ونعنى بتعريفه أن يكون مرادا به معين سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو أو معرفة بعد النداء بسبب الإقبال عليه كرجل وإنسان تريد بهما معينا فإذا وجب فى الاسم هذان الأمران استحق أن يبنى على ما يرفع به لو كان معربا تقول (يا زيد) بالضم و(يا زيدان) بالألف و(يا زيدون) بالواو وقال الله تعالى ﴿يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا﴾ ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ﴾ .

ص – فصل وتقول (يا غلامُ) بالثلاث وبالياء فتحا وإسكانا وبالألف.

ش – إذا كان المنادى مضافا إلى ياء المتكلم كغلامى جاز فيه ست لغات.

إحداها (يا غلامى) بإثبات الياء الساكنة كقوله تعالى ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾.

والثانية (يا غلامِ) بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلا عليها قال الله تعالى ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾

الثالثة ضم الحرف الذى كان مكسورا لأجل الياء وهى لغة ضعيفة حكوا من كلامهم «يا أمُّ لا تفعلى» بالضم وقرئ «قال ربُّ أحكم بالحق» بالضم.

الرابعة (يا غلامى) بفتح الياء قال الله تعالى ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾.

الخامسة (يا غلاما) بقلب الكسرة التى قبل الياء المفتوحة فتحة فتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قال الله تعالى ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾.

السادسة (يا غلامَ) بحذف الألف وابقاء الفتحة دليلا عليها كقول الشاعر:

ولستُ براجع ما فات منِّى بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لو أنِّى.

أى: بقولى يا لهف.

وقولى وتقول (يا غلامِ) بالثلاث أى بضم الميم وفتحها وكسرها وقد بينت توجيه ذلك.

ص – ويا أبت ويا أمت ويابن أم ويا بن عم بفتح وكسر وإلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح وللآخرين ضعيف.

ش – إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أما جاز فيه عشر لغات الست المذكورة ولغات أربع أخر:

إحداها إبدال الياء تاء مكسورة وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر فى (يا أبت).

الثانية : إبدالها تاء مفتوحة وبها قرأ ابن عامر .

الثالثة : يا أبتا بالتاء والألف وبها قرئ شاذا .

الرابعة : يا أبتى بالتاء والياء .

وهاتان اللغتان قبيحتان والأخيرة أقبح من التى قبلها وينبغى أن لا تجوز إلا فى ضرورة الشعر .

وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء مثل (يا غلام غلامى) لا يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة إلا إن كان (ابن أم أو ابن عم) فيجوز فيهما أربع لغات فتح الميم وكسرها وقد قرأت السبعة بهما فى قوله تعالى قال : ﴿ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾ قال ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾.

والثالثة إثبات الياء كقول الشاعر :

يا بْنَ أُمِّى ويا شُقَيِّق نَفْسِى   أَنْتَ خلفتنى لِدَهْرٍ شديدِ

والرابعة قلب الياء ألفا كقوله :

يا ابنةَ عَمَّا لاَ تلُومِى واهْجَعِى

وهاتان اللغتان قليلتان فى الاستعمال

ص - فصل ويجرى ما أفرد أو أضيف مقرونا بأل من نعت المبنى وتأكيده وبيانه ونسقه والمقرون بأل على لفظه أو محله وما أضيف مجردا على محله ونعت أى على لفظه والبدل المجرد (والنسق المجرد) كالمنادى المستقل مطلقا .

ش - هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى .

والحاصل : أن المنادى إذا كان مبنيا وكان تابعه نعتا أو تأكيدا أو بيانا أو نسقا بالألف واللام وكان مع ذلك مفردا أو مضافا وفيه الألف واللام- جاز فيه الرفع على لفظ المنادى والنصب على محله تقول فى النعت (يا زيد الظريفُ) بالرفع و(الظريفَ) بالنصب وفى التأكيد يا تميم أجمعون وأجمعين وفى البيان يا سعيد كرز

وكرزا وفى النسق يا زيد الضحاكُ والضحاكَ قال الشاعر :

يا حَكَمَ الوارثُ عَنْ عبدالْملك

روى برفع الوارث ونصبه وقال الآخر :

فَمَا كَعْبُ ابْنِ مامة وَابْنَ سعدى　　　بأجود منْكَ يا عُمَرَ الجوادا

والقوافى منصوبة وقال آخر :

أَلاَ يا زَيْدُ وَالضّحاكُ سِيْرَا　　　فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمرَ الطَّرِيقِ

وقال الله تعالى ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ وقرئ شاذا (والطيرُ) وهذه أمثلة المفرد وكذلك المضاف الذى فيه أل تقول يا زيد الحسنُ الوجه والحسنَ الوجه وقال الشاعر :

يا صَاح يا ذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ

يروى برفع الضامر ونصبه.

فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافا وليس فيه الألف واللام تعين نصبه على المحل كقولك (يا زيد صاحب عمرو) و(يا زيدا أبا عبد الله) و(يا تميم كلكم أو كلهم) و(يا زيد وأبا عبدالله) قال الله تعالى ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

وإن كان التابع نعتا لأى تَعَيَّن رفعه على اللفظ كقوله تعالى ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾.

وإن كان التابع بدلا أو نسقا بغير الألف واللام أعطى ما يستحقه لو كان منادى تقول فى البدل (يا سعيد كرزُ) بضم كرز بغير تنوين كما تقول (يا كرز) و(يا سعيد أبا عبدالله) بالنصب كما تقول (يا أبا عبدالله) وفى النسق (يا زيد وعمرو) وبالضم و(يا زيد وأبا عبدالله) بالنصب وهكذا أيضا حكم البدل والنسق لو كان المنادى معربا

ص – ولك فى نحو (يا زيد زيد اليعملات) فتحهما أو ضم الأول.

ش – إذا تكرر المنادى المفرد مضافا نحو (يا زيد زيد اليعملات) جاز لك فى الأول وجهان.

أحدهما : الضم وذلك على تقديره منادى مفردا ويكون الثانى حينئذ إما منادى

سقط منه حرف النداء وإما عطف بيان وإما مفعولا بتقدير أعنى.

والثانى الفتح وذلك على أن الأصل (يا زيد اليعملات) ثم اختلف فيه فقال سيبويه حذف اليعملات من الثانى لدلالة الأول عليه وأقحم زيد بين المضاف والمضاف إليه وقال المبرد حذف اليعملات من الأول لدلالة الثانى عليه وكل من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف أما قول سيبويه ففيه الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه وهو قليل والكثير عكسه.

ص - فصل ويجوز ترخيم المنادى المعرفة وهو حذف آخره تخفيفا فذو التاء مطلقا كيا طلح وياثب وغيره بشرط ضمه وعلميته ومجاوزته ثلاثة أحرف كيا جعف ضما وفتحا.

ش - من أحكام المنادى الترخيم وهو حذف آخره تخفيفا وهى تسمية قديمة وروى أنه قيل لابن عباس إن ابن مسعود قرأ «ونادوا يا مال» فقال ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم ذكره الزمخشرى وغيره وعن بعضهم أن الذى حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يتقطعون بعض الاسم لضعفهم عن إتمامه.

وشرطه أن يكون الاسم معرفة ثم إن كان مختوما بالتاء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة فتقول فى (ثبة) وهى الجماعة (ياثب) كما تقول فى (عائشة) (يا عائش) وإن لم يكن مختوما بالتاء فله ثلاثة شروط أحدها: أن يكون مبنيا على الضم والثانى أن يكون علما والثالث: أن يكون متجاوزا ثلاثة أحرف وذلك نحو(حارث وجعفر) تقول (يا حار) و(يا جعفر) ولا يجوز فى نحو (عبدالله وشاب قرناها) أن يرخما لأنهما ليسا مضمومين ولا فى نحو (إنسان) مقصودا به معين لأنه ليس علما ولا فى نحو (زيد) و(عمرو) و(حكم) لأنها ثلاثية وأجاز الفراء الترخيم فى (حكم) و(حسن) ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط قياسا على إجرائهم نحو (سقر) مجرى زينب فى إيجاب منع الصرف لا مجرى هند فى إجازة الصرف وعدمه وإجرائهم (جمزى) لحركة وسطه مجرى حبارى فى إيجاب حذف ألفه فى النسب لا مجرى حبلى فى إجازة حذف ألفه وقلبها واوا

وأشرت بقولى : (كيا جعف ضما وفتحا) إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف فتجعل الباقى اسما برأسه فتضمه ويسمى لغة من لا ينظر ويجوز أن لا تقطع النظر عنه بل تجعله مقدرا فيبقى ما كان على ما كان عليه ويسمى لغة من ينتظر .

فتقول على اللغة الثانية فى جعفر (يا جعفَ) ببقاء فتحة الفاء وفى مالك (يا مالِ) ببقاء كسرة اللام وهى قراءة ابن مسعود وفى منصور (يا مَنْصُ) ببقاء ضمة الصاد وفى هرقل (يا هرقْ) ببقاء سكون القاف .

وتقول على اللغة الأولى(يا جعفُ) و(يا مال) و(يا هرق) بضم أعجازهن وهى قراءة أبى السرى الغنوى ويا منص باجتلاب ضمة غير (تلك الضمة) التى كانت قبل الترخيم

ويحذف من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان ومن نحو (معدى كرب) الكلمة الثانية .

المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام

أحدهما : أن يكون حرفا واحدا وهو الغالب كما مثلنا .

والثانى : أن يكون حرفين ولك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط أحدها : أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائدا والثانى معتلا والثالث : أن يكون ساكنا والرابع أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها وذلك نحو (سلمان ومنصور ومسكين) علما تقول (يا سلم) و(يا منص) و(يا مسك) وقال الشاعر :

يامرو إِنَّ مَطِيَّتَى مَحْبُوسَةٌ (تَرْجُو الحباء وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسْ)

يريد (يامروان) وقال الآخر :

قِفِى فَانْظُرِى يا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ ؟

يريد «يا أسماء»

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير فى نحو (مختار) علما لأن المعتل أصلى لأن الأصل مختير فأبدلت الياء ألفا وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيها لها بالزائدة

كما شبهوا ألف مرامى فى النسب بألف حبارى فحذفوها وفى نحو (دلامص) علما لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم (درع دلامص) و(درع دلاص) ولكنها حرف صحيح لا معتل وفى نحو (سعيد وعماد وثمود) لأن الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة أحرف وعن الفراء إجازة حذفهن وأنشد سيبويه:

تَنَكَّرْتِ مَنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِى

أى (يا لميس) فحذفوا السين فقط.

وفى نحو (هبيخ وقنور) لأن حرف العلة محرك.

والثالث: أن يكون المحذوف كلمة برأسها وذلك فى المركب تركيب المزج نحو (معدى كرب) و(حضرموت) تقول: و(يا حضر).

ص - فصل ويقول المستغيث (يا لله للمسلمين) بفتح لام المستغاث به إلا فى لام المعطوف الذى لم يتكرر معه ياء نحو (يا زيدا لعمرو) و«ياقوم لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ».

ش _ من أقسام المنادى: المستغاث (به).

وهو كل اسم نودى ليخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة.

ولا يستعمل له من حروف النداء إلا يا خاصة والغالب استعماله مجرورا بلام مفتوحة وهى متعلقة بياء عند ابن جنى لما فيها من معنى الفعل وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف وينسب ذلك إلى سيبويه وقال ابن خروف وهى زائدة فلا تتعلق بشىء وذكر المستغاث له بعده مجرورا بلام مكسورة دائما على الأصل وهى حرف تعليل وتعلقها بفعل محذوف وتقديره أدعوك لكذا وذلك كقول عمر رضى الله عنه (يا لله للمسلمين) بفتح اللام الأولى وكسر الثانية وإذا عطفت عليه مستغاثا آخر فإن أعدت يا مع المعطوف فتحت اللام قال الشاعر:

يا لَقَوْمِى ويا لأمثال قَوْمِى لأُنَاسٍ عُتُوُّهُم فِى ازْدِيَادِ

وإن لم تعد يا كسرت لام المعطوف كقوله:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ   يا لَلْكُهُولِ وَلِلْشُبَّانِ لِلْعَجَبِ

وللمستغاث به استعمالان آخران أحدهما أن تلحق آخره ألفا فلا نلحقه حينئذ اللام من أوله وذلك كقوله :

يا يَزِيدَا لأَمَلِ نَيْلِ عِزٍّ   وَغِنىً بَعْدَ فَاقَةٍ وهوان

والثانى : أن لا تدخل عليه اللام من أوله ولا تلحقه الألف من آخره وحينئذ يجرى عليه حكم المنادى فتقول على ذلك (يا زيد لعمرو) بضم زيد و(يا عبدالله لزيد) بنصب عبدالله قال الشاعر :

أَلاَ يا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ   وَلِلْغَفْلَاتِ تعرِضُ للأريب

والنادب وازيدا وا أمير المؤمنينا وا رأسا ولك إلحاق الهاء وقفا

المندوب هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه فالأول كقول الشاعر يرثى عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه :

حُمِّلْتَ أَمْراً عظيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ   وَقُمْتَ فِيه بأمر اللهِ يا عُمَرَا

والثانى كقول المتنبى :

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ   (وَمِنْ بِجِسْمِي وَحالَى عِنْدَه سِقَمُ)

ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان (وا) وهى الغالبة عليه والمختصة به و(يا) وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض

وحكمه حكم المنادى فتقول (وازيد) بالضم و(واعبد الله)بالنصب ولك أن تلحق آخره ألفا فتقول (وازيدا واعمرا) ولك إلحاق الهاء فى الوقف فتقول (وازيداه) (واعمراه) فإن وصلت حذفتها إلا فى الضرورة فيجوز إثباتها كما تقدم فى بيت المتنبى ويجوز حينئذ أيضا ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وقولى والنادب معناه ويقول النادب

والمفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظة ك ضربت ضربا أو

من معناه كـ (قعدت جلوسا) وقد ينوب عنه غيره كـ (ضربته سوطا) قال تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ قال تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ وليس منه قال تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾.

لما أنهيت القول فى المفعول به وما يتعلق به من أحكام المنادى شرعت فى الكلام على الثانى من المفاعيل وهو المفعول المطلق.

وهو عبارة عن مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه.

فالأول كقوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ والثانى: نحو قولك (قعدت جلوسا) وتأليت حلفه قال الشاعر:

تَأْلَى ابْنُ أُوسٍ حَلْفَةَ ليردنى   إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مفائد

وذلك لأن الألية هى الحلف والقعود هو الجلوس.

واحترزت بذكر الفضلة عن نحو قولك كلامك كلام حسن وقول العرب جد جده فكلام الثانى وجده مصدران سلط عليهما عامل من لفظهما وهو الفعل فى المثال الثانى والمبتدأ فى المثال الأول بناء على قول سيبويه إن المبتدأ عامل فى الخبر وليس من باب المفعول المطلق فى شىء.

وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرا وذلك على سبيل النيابة عن المصدر نحو كل وبعض مضافين إلى المصدر كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ والعدد نحو قال تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ فثمانين مفعول مطلق وجلدة تمييز وأسماء الآلات نحو (ضربته سوطا أو عصا أو مقرعة).

وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو قال تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ خلافا للمعربين زعموا أن الأصل أكلا رغدا وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصب انتصابه ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حالة كون الأكل رغدا ويدل على ذلك أنهم يقولون (سير عليه طويلا)

فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون (طويلٌ) بالرفع فدل على أنه حال لا مصدر وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق

ص - والمفعول له وهو المصدر المعلل لحدث شاركه وقتا وفاعلا نحو (قمت إجلالا لك) فإن فقد المعلل شرطا جر بحرف التعليل نحو خلق لكم

وَإِنِّى لِتعْرُوْنِى لِذَكْرَاكِ هِزَّةٌ

وفَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها

ش - الثالث من المفاعيل المفعول له ويسمى المفعول لأجله ومن أجله

وهو كل مصدر معلل لحدث مشارك له فى الزمان والفاعل وذلك كقوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ فالحذر مصدر منصوب ذكر علة لجعل الأصابع فى الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد وفاعلهما أيضا واحد وهم الكافرون فلما استوفيت هذه الشروط انتصب.

فلو فقد المعلل شرطا من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل

فمثال ما فقد المصدرية قوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ فإن المخاطبين هم العلة فى الخلق وخفض ضميرهم باللام لأنه ليس مصدرا وكذلك قول امرئ القيس

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِىَ وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنْ الْمَالِ

فأدنى أفعل تفضيل وليس بمصدر فلهذا جاء مخفوضا باللام

ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيابَهَا لَدَى السَّتْرِ إلاّ لُبْسَةُ المتفصِّل

فإن النوم وإن كان علة فى خلع الثياب لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله:

وَإِنِّى لَتعْرُوْنِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

فإن الذكرى هى علة عرو الهزة وزمنها واحد ولكن اختلف الفاعل ففاعل العرو هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لأن المعنى لذكرى إياك فلما اختلف الفاعل خفض باللام وعلى هذا جاء قوله تعالى ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ فإن تركبوها بتقدير لأن تركبوها وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى وفاعل الركوب بنو آدم وجيء بقوله جل ثناؤه (وزينة) منصوبا لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى.

المفعول فيه وهو ما سلط عليه عامل على معنى (فى) من اسم زمان كـ (صمت يوم الخميس أو حينا أو أسبوعا) أو اسم مكان مبهم وهو الجهات الست كالأمام والفوق واليمين وعكسهن ونحوهن كعند ولدى والمقادير كالفرسخ وما صيغ من مصدر عامله كـ (قعدت مقعد زيد).

الرابع من المفعولات المفعول فيه وهو المسمى ظرفا.

وهو كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى (فى) كقولك (صمت يوم الخميس) و (جلست أمامك).

وعلم مما ذكرته أنه ليس من الظروف يوما وحيث من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ وقوله تعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ فإنهما وإن كانا زمانا ومكانا لكنهما ليسا على معنى فى وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه فلهذا أعرب كل منهما مفعولا به وعامل حيث فعل مقدر دل عليه أعلم أى يعلم حيث يجعل رسالته وأنه ليس منهما أيضا نحو (أن تنكحوهن) من قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ لأنه وإن كان على معنى فى لكنه ليس زمانا ولا مكانا.

واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ولا فرق فى ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم ونعنى بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كالأسبوع والشهر والحول وبالمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كالحين والوقت.

وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهما.

والمبهم ثلاثة أنواع:

أحدها: أسماء الجهات الست وهى الفوق والتحت والأعلى والأسفل واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والأمام قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ و ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾ وقولي و(عكسهن) أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال وقولي و(نحوهن) أشرت به إلى أن الجهات وإن كانت ستا لكن ألفاظها كثيرة.

ويلحق بأسماء الجهات ما أشبهها فى شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها كعند ولدى.

الثاني: أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل والبريد.

الثالث: ما كان مصوغا من مصدر عامله كقولك (جلست مجلس زيد) فالمجلس مشتق من الجلوس الذى هو مصدر لعامله وهو جلست قال الله تعالى ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ ولو قلت (ذهبت مجلس زيد) أو (جلست مذهب عمرو) لم يصح لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله.

ص – والمفعول معه وهو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه كـ (سرت والنيل).

ش – خرج بذكر الاسم الفعل المنصوب بعد الواو فى قولك (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فإنه على معنى الجمع أى لا تفعل هذا مع فعلك هذا ولا يسمى مفعولا معه لكونه ليس اسما والجملة الحالية فى نحو (جاء زيد والشمس طالعة) فإنه وإن كان المعنى على قولك (جاء زيد مع طلوع الشمس) إلا أن ذلك ليس باسم ولكنه جملة وبذكر الفضلة ما بعد الواو فى نحو (اشترك زيد وعمرو) فإنه عمدة لأن الفعل لا يستغنى عنه لا يقال اشترك زيد لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين وبذكر الواو ما بعد

(مع) فى نحو (جاءنى زيد مع عمرٍو) وما بعد الباء فى نحو (بعتك الدار بأثاثها) وبذكر إرادة التنصيص على المعية نحو (جاء زيد وعمرو) إذا أريد مجرى العطف.

وقولى مسبوقة إلخ بيان لشرط المفعول معه وهو أنه لا بد أن يكون مسبوقا بفعل أو بما فيه معنى الفعل وحروفه فالأول: كقولك (سرت والنيل) وقول الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ والثانى: كقولك (أنا سائر والنيل) ولا يجوز النصب فى نحو قولهم كل رجل وضيعته خلافا للصيمرى لأنك لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى الفعل وكذلك لا يجوز (هذا لك وأباك) بالنصب لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو أشير لكنه ليس فيه حروفه.

ص - وقد يجب النصب كقولك (لاتنه عن القبيح وإتيانه) ومنه (قمت وزيدا) و(مررت بك وزيدا) على الأصح فيهما ويترجح فى نحو قولك (كن أنت وزيدا كالأخ) ويضعف فى نحو (قام زيد وعمرو).

للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما فى معناه ثلاث حالات:

إحداها: أن يجب نصبه على المفعولية وذلك إذا كان العطف ممتنعا لمانع معنوى أو صناعى فالأول كقولك (لا تنه عن القبيح وإتيانه) وذلك لأن المعنى على العطف لاتنه عن القبيح وعن إتيانه وهذا تناقض والثانى كقولك (قمت وزيدا) و(مررت بك وزيدا) أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعالى ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ،أما الثانى فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض كقوله تعالى ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ ومن النحويين من لم يشترط فى المسألتين شيئا فعلى قوله يجوز العطف ولهذا قلت على الأصح فيهما.

والثانية: أن يترجح المفعول معه على العطف وذلك نحو قولك (كن أنت وزيدا كالأخ) وذلك لأنك لو عطفت (زيدا)على الضمير فى (كن) لزم أن يكون (زيد) مأمورا وأنت لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ قال الشاعر:

فكونوا أَنْتُمُ وبَنِى أَبِيكُمْ　　　مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنْ الطِّحَالِ

وقد استفيد من تمثيلي ب (كن أنت وزيدا كالأخ) أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبهما وإلا لقلت (كالأخوين) هذا هو الصحيح وممن نص عليه ابن كيسان والسماع والقياس يقتضيانه وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياسا على العطف وليس بالقوى.

والثالثة : أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف فى اللفظ ولا ضعف فى المعنى نحو (قام زيد وعمرو) لأن العطف هو الأصل ولا مضعف له فيترجح.

باب الحال وهو : وصف فضلة يقع فى جواب كيف كـ (ضربت اللص مكتوفا) .

انتهى الكلام على المفعولات شرعت فى الكلام على بقية المنصوبات فمنها الحال وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط أحدها أن يكون وصفا والثانى أن يكون فضلة والثالث أن يكون صالحا للوقوع فى جواب كيف وذلك كقولك (ضربت اللص مكتوفا) .

فإن قلت يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى «فانفروا ثبات» فإن (ثبات) حال وليس بوصف وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى «ولا تمش فى الأرض مرحا» وقول الشاعر .

لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأحياء

إِنَّمَا الْمَيْتُ مِنْ يَعِيشُ كئيباً كَاسِفًا بالُهُ قَلِيلَ الرَّجاءِ

فإنه لو أسقط (مرحا) و- كئيباً فسد المعنى فيبطل كون الحال فضلة وعلى ذكر الوقوع فى جواب كيف نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

قلت (ثبات) فى معنى متفرقين فهو وصف تقديرا والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة.

وشرطها التنكير .

شرط الحال أن تكون نكرة فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة وذلك كقولهم (ادخلو الأول فالأول) (وأرسلها العراك) وقراءة بعضهم قال تعالى «ليخرجن

الأعز منها الأذل» بفتح الياء وضم الراء وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الألف واللام وكقولهم (اجتهد وحدك) وهذا مؤول بمالا إضافة فيه والتقدير (اجتهد منفردا).

وشرط صاحبها التعريف أو التخصيص أو التعميم أو التأخير نحو قال تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طللٌ

أى شرط صاحب الحال واحد من أمور أربعة:

الأول: التعريف كقوله تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ فخشعا حال من الضمير فى قوله تعالى (يخرجون) والضمير أعرف المعارف والثانى التخصيص كقوله تعالى ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ (فسواء) حال من أربعة وهى وإن كانت نكرة ولكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام والثالث التعميم كقوله تعالى ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ فجملة «لها منذرون» حال من قرية وهى نكرة عامة لوقوعها فى سياق النفى والرابع التأخير عن الحال كقول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوحَشَا طللُ   يَلُوحُ كَأَنَّه خُلَلُ

ف موحشا حال من طلل وهو نكرة لتأخيره عن الحال

ص - باب والتمييز وهو اسم فضلة نكرة جامد مفسر لما انبهم من الذوات

ش - من المنصوبات التمييز وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور

أحدها: أن يكون اسما، والثانى: أن يكون فضلَة، والثالث: أن يكون نكرة والرابع: أن يكون جامدا، والخامس: أن يكون مفسرا لما انبهم من الذوات

فهو موافق للحال فى الأمور الثلاثة الأولى ومخالف فى الأمرين الأخيرين لأن الحال مشتق مبين للهيئات والتمييز جامد مبين للذوات.

ص - وأكثر وقوعه بعد المقادير كـ(جريب نخلا) و(صاع تمرا) و(منوين عسلا) والعدد نحو قال تعالى «أحد عشر كوكبا» و«تسع وتسعون نعجة» ومنه تمييز كم الاستفهامية نحو «كم عبدا ملكت؟» فأما تمييز الخبرية فمجرور مفرد كتمييز المائة وما

فوقها أو مجموع كتمييز العشرة وما دونها ولك فى تميز الاستفهامية المجرورة بالحرف جر ونصب ويكون التمييز مفسرا للنسبة محولا كـقال تعالى : ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ و ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ و﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ أو غير محول نحو (امتلأ الإناء ماء) وقد يؤكدان نحو قال تعالى ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ وقوله

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَاَ وَمِنْه : بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً خلافا لسيبويه

التمييز نوعان مفسر لمفرد ومفسر لنسبة .

ش- التمييز ضربان مفسر لمفرد ومفسر لنسبة فمفسر المفرد له مظان يقع بعدها أحدها : المقادير وهو عبارة عن ثلاثة أمور المساحات كـ(جريب نخلا) والكيل كـ (صاع تمرا) والوزن كـ (منوين عسلا) .

الثانى : العدد كأحد عشر درهما ومنه قوله تعالى ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾ وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين وقال الله تعالى «إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة» وفى الحديث «إن لله تسعة وتسعين اسما» وفهم من عطفى فى المقدمة العدد على المقادير أنه ليس من جملتها وهو قول أكثر المحققين لأن المراد بالمقادير ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى إنه تصح إضافة المقدار إليه وليس العدد كذلك ألا ترى أنك تقول (عندى مقدار رطل زيتا) ولا تقول (عندى مقدار عشرين رجلا) إلا على معنى آخر .

ومن تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية : وذلك لأن كم فى العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهى على ضربين استفهامية بمعنى أى عدد ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء وخبرية بمعنى كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد تقول (كم عبدا ملكت؟) و(كم دارا بنيت؟) وتمييز الخبرية مخفوض دائما ثم تارة يكون مجموعا كتميز العشرة فما دونها وتقول (كم عبيد ملكت!) كما تقول (عشرة أعبد ملكت) و(ثلاثة أعبد ملكت) وتارة

يكون مفردا كتمييز المائة فما فوقها تقول (كم عبد ملكت!) كما تقول مائة عبد ملكت وألف عبد ملكت ويجوز خفض تمييز كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر تقول (بكم درهم اشتريت؟) والخافض له من مضمرة لا الإضافة خلافا للزجاج.

الثالث: من مظان تمييز المفرد ما دل على مماثلة نحو قوله تعالى ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ وقولهم: (إن لنا أمثالها إبلا).

الرابع: ما دل على مغايرة نحو إن لنا غيرها إبلا أو شاء وما أشبه ذلك وقد أشرت بقولي وأكثر وقوعه إلى أن تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير.

ومفسر النسبة على قسمين محول وغير محول.

فالمحول على ثلاثة أقسام محول عن الفاعل نحو قال تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ أصله اشتعل شيب الرأس فجعل المضاف إليه فاعلا والمضاف تمييزا أو محول عن المفعول نحو قال تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ أصله وفجرنا عيون الأرض فنفعل فيه مثل ما ذكرنا ومحول عن مضاف غيرهما وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز وذلك كقولك (زيد أكثر منك علما) أصله علم زيد أكثر وكقوله تعالى ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة كقولك (مال زيد أكثر مال) إلا أن كان أفعل التفضيل مضافا إلى غيره فينصب نحو (زيد أكثر الناس مالا).

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكدا غير مبين لهيئة ولا ذات مثال ذلك فى الحال قوله تعالى ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ ثم ﴿وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ و ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ «فتبسم ضاحكا» وقال الشاعر:

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً كَجُمَانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُها

ومثال ذلك فى التمييز قوله تعالى «إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا» «وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة» وقول أبى طالب

ولقد عَلِمْتُ بأنَّ دِينَ محمد   من خير أديان البرية دينا

ومنه قول الشاعر :

والتَّغلَبيوُّن بِئْسَ الْفَحْلُ فَحلهُمُ   فَحْلاً وأُمُّهُمُ زَلاّءُ مِنْطِيقُ

وسيبويه رحمه الله تعالى يمنع أن يقال (نعم الرجل رجلا زيد) وتأولوا فحلا فى البيت على أنه حال مؤكدة والشواهدعلى جواز المسألة كثيرة فلا حاجة إلى التأويل ودخول التمييز فى باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال.

والمستثنى بإلا من كلام تام موجب نحو قال تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ فإن فقد الإيجاب ترجح البدل فى المتصل نحو قال تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ والنصب فى المنقطع عند بنى تميم ووجب عند الحجازيين نحو «ما لهم به من علم إلا اتباع الظن» ما لم يتقدم فيهما فالنصب نحو قوله.

وَمَا لِى إِلاّ آلَ أَحَمْدَ شِيْعَةُ   وَمَالِى إِلاّ مَذْهَبَ الحْقِّ مّذْهَبُ

أو فقد التمام فعلى حسب العوامل نحو قوله تعالى «وما أمرنا إلا واحدة» ويسمى مفرغا.

ش-من المنصوبات المستثنى فى بعض أقسامه والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بإلا وكانت مسبوقة بكلام تام وموجب وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى سواء كان الاستثناء متصلا نحو قام القوم إلا زيدا وقوله تعالى فشربوا منه إلا قليلا منهم أو منقطعا كقولك (قام القوم إلا حمارا) ومنه فى أحد القولين قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ .

فلو كانت المسألة بحالها ولكن الكلام السابق غير موجب فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا.

فإن كان متصلا جاز فى المستثنى وجهان: أحدهما أن يجعل تابعا للمستثنى منه على أنه بدل منه (بدل بعض من كل) عند البصريين أو عطف نسق عند الكوفيين.

الثانى: أن ينصب على أصل الباب وهو عربى جيد والإتباع أجود منه.

ونعنى بغير الإيجاب النفى والنهى والاستفهام مثال النفى قوله تعالى

﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ وقرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو فى ما فعلوه وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ومثال النهى قوله تعالى ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من أحد وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان أحدهما أن يكون مستثنى من أحد وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأى والثانى أن يكون مستثنى من أهلك فعلى هذا يكون النصب واجبا ومثال الاستفهام قوله تعالى ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير فى (يقنط) ولو قرئ (الضالين) بالنصب على الاستثناء لجاز ولكن القراءة سنة متبعة.

وإن كان الاستثناء منقطعا فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون (ما فيها أحد إلا حمارا) وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى «ما لهم به من علم إلا اتباع الظن» وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال ويقرءون (إلا اتباع الظن) بالرفع على أن بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لأن الخافض له من الزائدة وإتباع الظن معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل إلا فى النكرات المنفية أو المستفهم عنها وقد اجتمعا فى قوله تعالى ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا أى سواء كان الاستثناء منقطعا نحو (ما فيها إلا حمارا أحد) أو متصلا نحو (ما قام إلا زيدا القوم) قال الكميت.

وَمَا لِى إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لى إلا مذهبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

وإنما امتنع الاتباع فى ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع.

وإن كان الكلام السابق على إلا غير تام ونعنى به ألا يكون المستثنى منه مذكورا فإن الاسم المذكور الواقع بعد إلا يعطى ما يستحقه لو لم توجد إلا فيقال (ما قام إلا زيد) بالرفع كما يقال (ما قام زيد) و(ما رأيت إلا زيدا) بالنصب كما يقال (ما رأيت زيدا) و(ما مررت إلا بزيد) بالجر كما يقال (ما مررت بزيد) ويسمى ذلك استثناء

مفرغا لأن ما قبل إلا قد تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه والاستثناء فى ذلك كله من اسم عام محذوف فتقدير (ما قام إلا زيد) ما قام أحد إلا زيد وكذا الباقى.

ص- ويستثنى بغير وسوى خافضين معربين بإعراب الاسم الذى بعد إلا وبخلا وعدا وحاشا ونواصب أو خوافض وبما خلا وبما عدا وليس ولا يكون نواصب.

ش- الأدوات التى يستثنى بها- غير إلا- ثلاثة أقسام: ما يخفض دائما وما ينصب دائما وما يخفض تارة وينصب أخرى.

فأما الذى يخفض دائما فغير وسوى تقول (قام القوم غير زيد) و(قام القوم سوى زيد) بخفض زيد فيهما وتعرب غير نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا فى ذلك الكلام فتقول (قام القوم غيرَ زيد) بنصب غير كما تقول (قام القوم إلا زيدا) بنصب زيد وتقول (ما قام القوم غيَر زيد) و(غيرُ زيد) بالنصب والرفع كما تقول (ما قام القوم إلا زيدا) وإلا زيد وتقول ما (قام القوم غير حمار) بالنصب عند الحجازيين وبالنصب أو الرفع عند التميميين وعلى ذلك فقس وهكذا حكم سوى خلافا لسيبويه فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائما الثانى: ما ينصب فقط وهو أربعة ليس ولا يكون وما خلا وما عدا تقول (قاموا ليس زيدا) و(لا يكون زيدا) و(ما خلا زيدا) و(ما عدا زيدا) وفى الحديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وقال لبيد.

ألا كُلُّ شيءٍ مَا خَلَا اللهَ باطلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زائلُ

وانتصابه بعد «ليس» ولا يكون على أنه خبرهما واسمهما مستتر فيهما أى وجوبا وانتصابه بعد(ما خلا وما عدا) على أنه مفعولهما والفاعل مستتر فيهما الثالث ما يخفض تارة وينصب أخرى وهو ثلاثة (خلا وعدا وحاشا) وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالا ماضية فإن قدرتها حروفا خفضت بها المستثنى وإن قدرتها أفعالا نصبته بها على المفعولية وقدرت الفاعل مضمرا فيها.

ص- باب يخفض الاسم إما بحرف مشترك وهو من وإلى وعن وعلى وفى واللام والباء

للقسم وغيره أو مختص بالظاهر وهو رب ومذ ومنذ والكاف وحتى وواو القسم وتاؤه

ش- لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات شرعت فى ذكر المجرورات وقسمت المجرورات إلى قسمين مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل.

والحروف الجارة عشرون حرفا أسقطت منها سبعة: وهى خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى وكى ولولا وإنما أسقطتُ منها الثلاثة الأول لأنى ذكرتُها فى الاستثناء فاستغنيتُ بذلك عن إعادتها وإنما أسقطتُ الأربعة الباقية لشذوذها وذلك لأن لعل لا يجربها إلا عقيل قال شاعرهم.

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلكُمْ عَلَينَا بشىءٍ أَنْ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

و متى: لا يجر بها إلا هذيل قال شاعرهم يَصِفُ السَّحَابَ:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لججٍ خضرٍ لَهُنَّ نهيجُ

كى: لا يجر بها إلا (ما) الاستفهامية وذلك فى قولهم فى السؤال عن علة الشىء (كيمه؟) بمعنى (لمه؟)

ولولا: لا يجر بها إلا الضمير فى قولهم (لولاى ولولاك ولولاه) وهو نادر قال الشاعر:

أَوْمَتْ بِعَينيهَا مِنْ الْهَوْدَجِ لولاك فِى ذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجِ

وأنكر المبرد استعماله وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه والأكثر فى العربية (لولا أنا) و(لولا أنت) (ولولا هو) قال الله تعالى ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾

وتنقسم الحروف المذكورة إلى: ما وضع على حرف واحد وهو: خمسة (الباء واللام والكاف والواو والتاء) وما وضع على حرفين: وهو أربعة (من وعن وفى ومذ) وما وضع على ثلاثة أحرف وهو: ثلاثة(إلى وعلى ومنذ) وما وضع على أربعة وهو: (حتى) خاصة وتنقسم أيضا إلى ما يجر الظاهر دون المضمر وهو سبعة (الواو والتاء ومذ ومنذ وحتى والكاف ورب) وما يجر الظاهر والمضمر وهو (البواقى) ثم الذى لا يجر إلا الظاهر

ينقسم إلا ما لا يجر إلا الزمان وهو (مذ ومنذ) تقول (ما رأيته مذ يومين أو منذ يوم الجمعة) وما لا يجر إلا النكرات وهو (رب) تقول (رب رجل صالح) وما لا يجر إلا لفظ الجلالة وقد يجر لفظ الرب مضافا إلى الكعبة وقد يجر لفظ الرحمن وهى (التاء) قال الله تعالى ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ وهو كثير وقالوا (ترب الكعبة لأفعلن كذا) وهو قليل وقالوا (تالرحمن لأفعلن كذا) وهو أقل وما يجر كل ظاهر وهو الباقىٰ المجرور بالإضافة.

ص- أو بإضافة اسم على معنى اللام كـ (غلام زيد) أو من كـ (خاتم حديد) أو فى كـ (مكر الليل) وتسمى معنوية لأنها للتعريف أو التخصيص أو بإضافة الوصف إلى معموله كـ (بالغ الكعبة) و(معمور الدار) و(حسن الوجه) وتسمى لفظية لأنها لمجرد التخفيف.

لما فرغتُ من ذكر المجرور بالحرف شرعت فى ذكر المجرور بالإضافة وقسمته إلى قسمين:

أحدهما: أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها ويخرج من ذلك ثلاث صور إحداها أن ينتفى الأمران معا كـ (غلام زيد) والثانية: أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه مفعولا لتلك الصفة نحو (كاتب القاضى) و(كاسب عياله) والثالثة أن يكون المضاف إليه معمولا للمضاف وليس المضاف صفة نحو (ضرب اللص) وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية وذلك لأنها تفيد أمرا معنويا وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة نحو (غلام زيد) والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة كـ (غلام امرأة) ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام أحدها: أن تكون على معنى (فى) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف نحو (بل مكر الليل) الثانى: أن تكون على معنى (من) وذلك إذا كان المضاف إليه كالمضاف ويصح الإخبار به عنه كـ (خاتم حديد) و(باب ساج) بخلاف نحو (يد زيد) فإنه لا يصح أن يخبر عن اليد بأنها زيد الثالث أن تكون على معنى (اللام) وذلك فيما بقى نحو (غلام زيد) و(يد زيد) القسم الثانى أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة ولهذا أيضا ثلاث صور إضافة اسم الفاعل كـ (هذا ضارب زيد الآن أو

غدا) وإضافة اسم المفعول كـ (هذا معمور الدار الآن أو غدا) وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كـ (هذا رجل حسن الوجه) وتسمى إضافة لفظية لأنها تفيد أمرا لفظيا وهو التخفيف ألا ترى أن قولك (ضارب زيد) أخف من قولك (ضارب زيدا) وكذا الباقى ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ولهذا صح وصف (هديا) ب (بالغ) مع إضافته إلى المعرفة فى قوله تعالى ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ وصح مجيء (ثانى) حالا مع إضافته إلى المعرفة فى قوله تعالى ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ .

ص- ولا تجمع الإضافة تنوينا ولا نونا تالية للإعراب مطلقا ولا أل إلا فى نحو (الضاربا زيد) و (الضاربو زيد) و (الضارب الرجل) و (الضارب رأس الجانى) و (الرجل الضارب غلامه) .

ش- اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين ولا مع النون التالية للإعراب ولا مع الألف واللام تقول (جاءنى غلام هذا) فتنون وإذا أضفت تقول (جاءنى غلام زيد) فتحذف التنوين وذلك لأنه يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشيء كاملا ناقصا وتقول (جاءنى مسلمان ومسلمون) فإذا أضفت قلت (مسلماك ومسلموك) فتحذف النون قال الله تعالى ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾ ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾ والأصل المقيمين والذائقون ومرسلون .

والعلة فى حذف النون هى العلة فى حذف التنوين لكونها قائمة مقام التنوين وإنما قيدت النون بكونها تالية للإعراب احترازا من نونى المفرد وجمع التكسير وذلك كنونى حين وشياطين فإنهما متلوان بالإعراب تاليان له تقول (هذا حين يا فتى) و (هؤلاء شياطين يا فتى) فتجد إعرابهما بضمة واقعة بعد النون فإذا أضفت قلت (آتيك حين طلوع الشمس) و (هؤلاء شياطين الإنس) بإثبات النون فيهما لأنها متلوة بالإعراب لا تاليةً له وأما الألف واللام فإنك تقول (جاء الغلام) فإذا أضفت قلت (جاء غلام زيد) وذلك لأن الألف واللام للتعريف والإضافة للتعريف فلو قلت (الغلام زيد) جمعت على الاسم تعريفين وذلك لا يجوز ويستثنى من مسألة

الألف واللام أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة وفى المسألة واحد من خمسة أمور تذكر فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة أحدها : أن يكون المضاف مثنى نحو (الضاربا زيد) الثانى : أن يكون المضاف جمع مذكر سالما نحو (الضاربو زيد) الثالث : أن يكون المضاف إليه بالألف واللام نحو (الضارب الرجل) الرابع : أن يكون المضاف اليه مضافا إلى ما فيه الألف واللام نحو (الضارب رأس الرجل) الخامس : أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام نحو (مررت بالرجل الضارب غلامه)' ما يعمل عمل الفعل' .

ص- باب يعمل عمل فعله سبعة : اسم الفعل : (كهيهات وصه ووى)

بمعنى : بعد، واسكت، وأعجب، ولا يحذف، ولا يتأخر عن معموله، و(كتاب الله عليكم) متأول، ولايبرز ضميره، ويجزم المضارع فى جواب الطلبى منه نحو :

مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى ولاينصب

ش- هذا الباب معقود للأسماء التى تعمل عمل أفعالها وهى سبعة أحدها اسم الفعل وهو على ثلاثة أقسام :

ماسمى به الماضى كـ«هيهات» بمعنى بعد، قال الشاعر :

فهيهات هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمنْ بِهِ وهيهات خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُواصِلُه

وماسمى به الأمر، كـ(صه) بمعنى اسكت، وفى الحديث «إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه فقد لغوت»، كذا جاء فى بعض الطرق.

وماسمى به المضارع، كـ«وَىْ» بمعنى أعجب، قال الله تعالى : ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ أى : أعجب لعدم فلاح الكافرين، ويقال فيه «واها» قال الشاعر :

وَاهاً لسلمى ثُمَّ وَاهاً واها يا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يتأخر عن معموله فلا يجوز فى (عليك زيدا) بمعنى الزم زيدا أن يقال (زيدا عليك) خلافا للكسائى فإنه أجازه محتجا عليه بقوله تعالى

﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ زاعما أن معناه عليكم كتاب الله أى الزموه وعند البصريين أن (كتاب الله) مصدر محذوف العامل و(عليكم) جار ومجرور متعلق به أو بالعامل المقدر والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم ودل على ذلك المقدر قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ ﴾ لأن التحريم يستلزم الكتابة.

ومن أحكامه: أنه إذا كان دالا على الطلب جاز جزم المضارع فى جوابه تقول: (نزال نحدثك) بالجزم كما تقول (انزل نحدثك) وقال الشاعر

وَقَوْلِى كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تستريحى

فـ «مكانك» فى الأصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسما للفعل ومعناه اثبتى وقوله (تحمدى) مضارع مجزوم فى جوابه وعلامة جزمه حذف النون

ومن أحكامه: أنه لا ينصب الفعل بعد الفاء فى جوابه لا تقول (مكانك فتحمدى) و(صه فنحدثك) خلافا للكسائى وقد قدمت هذا الحكم فى صدر المقدمة فلم أحتج إلى إعادته هنا.

ص - والمصدر كـ(ـضرب وإكرام) إن حل محله فعل مع أن أو مع ما ولم يكن مصغرا ولا مضمرا ولا محدودا ولا منعوتا قبل العمل ولا محذوفا ولا مفصولا من المعمول ولا مؤخرا عنه وإعماله مضافا أكثر نحو قوله تعالى ﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ وقول الشاعر:

«أَلاَ إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءَ بَيِّنُ»

ومنونا أقيس نحو (إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) وبأل شاذ نحو

«وكَيْفَ التَّوَقِّى ظَهْرَ مَا أَنْتَ راكبُه»

ش- النوع الثانى من الأسماء العاملة عمل الفعل: المصدر.

وهو: الاسم الدال على الحدث الجارى على الفعل (كالضرب والإكرام) وإنما يعمل بثمانية شروط:

أحدها أن يصح أن يحل محله فعل مع «أن» أو فعل مع «ما».

فالأول كقولك (أعجبنى ضربك زيدا) و(يعجبنى ضربك عمرا) فإنه يصح أن تقول مكان الأول (أعجبنى أن ضربت زيدا) ومكان الثانى (يعجبنى أن تضرب عمرا) والثانى نحو (يعجبنى ضربك زيدا الآن) فهذا لا يمكن أن يحل محله (أن ضربت) لأنه للماضى ولا (أن تضرب) لأنه للمستقبل ولكن يجوز أن تقول فى مكانه (ما تضرب) وتريد بما المصدرية مثلها فى قوله تعالى ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ وقوله تعالى ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ أى برحبها وعنتكم ولا يجوز فى قولك (ضربا زيدا) أن تعتقد أن زيدا معمول لضربا خلافا لقول من النحويين لأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون أن وما تقول (اضرب زيدا) وإنما زيدا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ولا يجوز فى نحو (مررت بزيد فإذا له صوتَ صوت حمار) أن تنصب (صوت) الثانى بصوت الأول لأنه لا يحل محل الأول فعل لا مع حرف مصدرى ولا بدونه لأن المعنى يأبى ذلك لأن المراد أنك مررت به وهو فى حالة تصويته لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به الشرط الثانى أن لا يكون مصغرا فلا يجوز (أعجبنى ضريبك زيدا) ولا يختلف النحويون فى ذلك وقاس على ذلك بعضهم المصدر المجموع فمنع إعماله حملا له على المصغر لأن كلا منهما مباين للفعل وأجاز كثير منهم إعماله واستدلوا بنحو قوله.

وَعَدْتِ وَكَانَ الْخُلفُ مِنْكِ سَجِيَّةً ... مواعيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاه بيثربَ

الثالث أن لا يكون مضمرا فلا تقول (ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح) لأنه ليس فيه لفظ الفعل وأجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بقوله.

وَمَا الحَرْبُ إلاّ مَا عَلِمْتُم وَذُقْتُم ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَديثِ الْمُرَجَّمِ

أى وما الحديث عنها بالحديث المرجم قالوا فعنها متعلق بالضمير وهذا البيت نادر قابل للتأويل فلا تبنى عليه قاعدة.

الرابع: أن لا يكون محدودا فلا تقول (أعجبنى ضربتك زيدا) وشذ قوله:

يُحَابِى بِهِ الجْلدُ الَّذى هُوَ حازِمُ ... بِضَرْبَةِ كَفَّيْه الملا نَفْسَ رَاكِبِ

فأعمل الضربة فى الملا وأما نفس راكب فمفعول ليحابى ومعناه أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم وسقى الراكب الماء الذى كان معه فأحيا نفسه.

الخامس: أن لا يكون موصوفا قبل العمل فلا يقال (أعجبنى ضربك الشديد زيدا) فإن أخرت الشديد جاز قال الشاعر

إِنَّ وَجْدَى بِكَ الشَّدِيدَ أرانى   عاذرا فيك مَنْ عَهِدْتَ عَذُولاَ

فأخر (الشديد) عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى السادس أن لا يكون محذوفا وبهذا ردوا على من قال فى (مالك وزيدا) إن التقدير وملابستك زيدا وعلى من قال فى بسم الله إن التقدير ابتدائى (بسم الله) ثابت فحذف المبتدأ والخبر وأبقى معمول المبتدأ وجعلوا من الضرورة قوله

هَلْ تَذكرونَ إِلَى الدَّيْرِينَ هِجْرَتَكُمْ   وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانَ قُرْبَانَا؟

بتقدير وقولكم يا رحمن قربانا السابع أن لا يكون مفصولا عن معموله ولهذا ردوا على من قال فى يوم تبلى السرائر إنه معمول لرجعه لأنه قد فصل بينهما بالخبر الثامن أن لا يكون مؤخرا عنه فلا يجوز أعجبنى زيدا ضربك وأجاز السهيلى تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا وقولهم اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام أحدها المضاف وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين وهو ضربان مضاف للفاعل كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل ومضاف للمفعول كقوله :

أَلاَ إِنَّ ظُلَمَ نفسهِ الْمْرْءَ بَيِّنٌ   إذا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوًى يَغْلِبُ العقلا

وقوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع إليه سبيلا وبيت الكتاب أى كتاب سيبويه وهو قول الشاعر :

تَنْفِى يداها الحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةَ   نَفْىَ الدراهيم تِنْقَادُ الصياريفِ

الثانى: المنون وإعماله أقيس من إعمال المضاف لأنه يشبه الفعل بالتنكير كقوله

تعالى أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما تقديره أو أن يطعم فى يوم ذى مسغبة يتيما .

الثالث :المعرف بأل وإعماله شاذ قياسا واستعمالا كقوله

عَجِبْتُ مِنْ الرِّزْقِ الْمُسِيءِ إِلهُهُ   وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرَا

أى عجبت من أن رزق المسيء إلهه ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا

ص- واسم الفاعل كضارب ومكرم فإن كان بأل عمل مطلقا أو مجردا فبشرطين كونه حالا أو استقبالا واعتماده على نفى أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف وباسط ذراعيه على حكاية الحال خلافا للكسائى وخبير بنو لهب على التقديم والتأخير وتقديره خبير كظهير خلافا للأخفش.

والمثال ما حول للمبالغة من فاعل إلى فعال أو فعول أو مفعال بكثرة أو فعيل أو فعل بقلة نحو أما العسل فأنا شراب.

ش- النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم الفاعل.

وهو الوصف الدال على الفاعل الجارى على حركات المضارع وسكناته كضارب ومكرم ولا يخلو إما أن يكون بأل أو مجردا منها فإن كان بأل عمل مطلقا ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لأن أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب إن أردت المضى أو يضرب إن أردت غيره والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما حل محله وقال امرؤ القيس:

القاتلينَ الملكَ الحُلاحِلا   خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبَاً وَنَائِلا

وإن كان مجردا منها فإنما يعمل بشرطين.

أحدهما : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى المضى وخالف فى ذلك الكسائى وهشام وابن مضاء فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضى واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا تقول وكلبهم يبسط ذراعيه ويدل على إرادة حكاية الحال

أن الجملة حالية والواو واو الحال وقوله سبحانه وتعالى و ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يقل وقلبناهم.

الشرط الثانى: أن يعتمد على نفى او استفهام أو مخبر عنه أو موصوف مثال النفى قوله:

«خَليلَىّ مَا وَافٍ بعَهْدِىَ أنْتُما»

فأنتما فاعل بواف لاعتماده على النفى ومثال الاستفهام قوله:

« أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا»

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى إن الله بالغ أمره ومثال اعتماده على الموصوف قولك مررت برجل ضارب زيدا وقول الشاعر:

إنِّى حَلَفْتُ برَافِعِينَ أَكُفَّهُمْ   بَيْنَ الحطيم وَبَيْنَ حَوْضَى زَمْزَم

أى بقوم رافعين. وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك واستدل بقوله

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فلاتَكُ مُلْغِياً   مَقَالَةَ لِهْبِىٍّ إذا الطَّيرُ مَرَّتِ

وذلك لأن بنو لهب فاعل بخبير مع أن خبيرا لم يعتمد وأجيب بأنا نحمله على التقديم والتأخير فبنو لهب مبتدأ وخبير خبره ورد بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع وأجيب بأن فعيلا قد يستعمل للجماعة كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾

النوع الرابع من الأسماء التى تعمل عمل الفعل أمثلة المبالغة وهى خمسة فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل قال الشاعر

أَخَاالحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيهَا جلالَها   ولَيْسَ بِوَلاَّجِ الخوالِفِ أَعْقَلا

وقال الآخر

«ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها»

وقالوا: «إنه لمنحار بَوائِكَها»، و«والله سميع دعاء من دعاه»، وقال الشاعر:

أتانى أَنَّهُمْ مَزِقُون عِرْضِى   جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فَدِيدُ

وأكثر الخمسة استعمالا الثلاثة الأول وأقلها استعمالا الأخيران وكلها تقتضى تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقى وهى فى التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء وإعمالها قول سيبويه وأصحابه وحجتهم فى ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا نصب الاسم الذى بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فأنا شراب ولم يجز بعض البصريين إعمال فعيل وفعل وأجاز الجرمى إعمال فعل دون فعيل لأنه على وزن الفعل كعلم وفهم

واسم المفعول كمضروب ومكرم ويعمل عمل فعله وهو كاسم الفاعل

النوع الخامس من الأسماء التى تعمل عمل الفعل اسم المفعول كمضروب ومكرم

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا تقول جاء المضروب عبده فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله كما تقول جاء الذى ضرب عبده ولا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه لاعتماده على الألف واللام وتقول زيد مضروب عبده فتعمله فيه إن أردت به الحال أو الاستقبال ولا يجوز أن تقول مضروب عبده وأنت تريد الماضى خلافا للكسائى ولا أن تقول مضروب الزيدان لعدم الاعتماد خلافا للأخفش السادس الصفة المشبهة

ص – والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد وهى الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبوت كـ (حسن وظريف وطاهر وضامر) ولا يتقدمها معمولها ولا يكون أجنبيا ويرفع على الفاعلية أو الإبدال وينصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به والثانى يتعين فى المعرفة ويخفض بالإضافة

ش – النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد وهى الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث مثال ذلك حسن فى قولك مررت برجل حسن الوجه فحسن صفة

لأن الصفة ما دل على حدث وصاحبه وهذه كذلك وهى مصوغة لغير تفضيل قطعا لأن الصفات الدالة على التفضيل هى الدالة على مشاركة وزيادة كأفضل وأعلم وأكثر وهذه ليست كذلك وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها وهو الحسن وليست مصوغة لإفادة معنى الحدوث وأعني بذلك أنها تفيد أن الحسن فى المثال المذكور ثابت لوجه الرجل وليس بحادث متجدد وهذا بخلاف اسمى الفاعل والمفعول فإنهما يفيدان الحدوث والتجدد ألا ترى أنك تقول مررت برجل ضارب عمرا فتجد ضاربا مفيدا لحدوث الضرب وتجدده وكذلك مررت برجل مضروب وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب لكونها مأخوذة من فعل قاصر لكونها لم يقصد بها الحدوث فهى مباينة للفعل تؤنث وتثنى وتجمع فتقول حسن وحسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول فى اسم الفاعل ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث أى فى غالب أحواله فلهذا لا يجوز أن يشبه باسم الفاعل وقولى المتعدى إلى واحد إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسما واحدا ولم تشبه باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ولأن مرفوعها فاعل كاسم الفاعل ومرفوعه نائب فاعل واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل فى أمور أحدها أنها تارة لا تجرى على حركات المضارع وسكناته وتارة تجرى فالأول كحسن وظريف ألا ترى أنهما لا يجاريان يحسن ويظرف والثانى نحو طاهر وضامر ألا ترى أنهما يجاريان يطهر ويضمر والقسم الأول هو الغالب حتى أن كلام بعضهم أنه لازم وليس كذلك ونبهت على أن عدم المجاراة هو الغالب بتقديمى مثال ما لا يجارى وهذا بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يكون إلا مجاريا للمضارع كضارب فإنه مجار ليضرب.

فإن قلت هذا منتقض بداخل ويدخل فإن الضمة لا تقابل الكسرة قلت اعتبر فى المجاراة تقابل حركة بحركة لا حركة بعينها فإن قلت كيف تصنع بقائم ويقوم فإن ثانى قائم ساكن وثانى يقوم متحرك قلت الحركة فى ثانى يقوم منقولة من ثالثه والأصل

يقوم كيدخل فنقلت الضمة لعلة تصريفية الثانى أنها تدل على الثبوت واسم الفاعل يدل على الحدوث الثالث أن اسم الفاعل يكون للماضى وللحال وللاستقبال وهى لا تكون للماضى المنقطع ولا لما لم يقع وإنما تكون للحال الدائم وهذا هو الأصل فى باب الصفات وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثانى والأوجه الثلاثة مستفادة مما ذكرت من الحد ومن الأمثلة الرابع أن معمولها لا يتقدم عليها لا تقول زيد وجهه حسن بنصب الوجه ويجوز فى اسم الفاعل أن تقول زيد أباه ضارب وذلك لضعف الصفة لكونها فرعا عن فرع فإنها فرع عن اسم الفاعل الذى هو فرع عن الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه قوى لكونه فرعا عن أصل وهو الفعل الخامس أن معمولها لا يكون أجنبيا بل سببيا ونعنى بالسببى واحدا من أمور ثلاثة الأول أن يكون متصلا بضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن وجهه الثانى أن يكون متصلا بما يقوم مقام ضميره نحو مررت برجل حسن الوجه لأن أل قائمة مقام الضمير المضاف إليه الثالث أن يكون مقدرا معه ضمير الموصوف كمررت برجل حسن وجها ولا يكون أجنبيا لا تقول مررت برجل حسن عمرا وهذا بخلاف اسم الفاعل فإن معموله يكون سببا كمررت برجل ضارب أباه ويكون أجنبيا كمررت برجل ضارب عمرا .

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال:

أحدها الرفع نحو مررت برجل حسن وجهه وذلك على ضربين أحدهما الفاعلية وهو متفق عليه وحينئذ فالصفة خالية من الضمير لأنه لا يكون للشيء فاعلان الثانى الإبدال من ضمير مستتر فى الوصف أجاز ذلك الفارسى وخرج عليه قوله تعالى «جنات عدن مفتحة لهم الأبواب» فقدر فى مفتحة ضميرا مرفوعا على النيابة عن الفاعل وقدر الأبواب مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل الوجه الثانى النصب فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك وجها أو معرفة كقولك الوجه فإن كان نكرة فنصبه على وجهين أحدهما أن يكون على التمييز وهو الأرجح والثانى أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به فإن كان معرفة تعين أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به لأن التمييز لا

يكون معرفة خلافا للكوفيين الوجه الثالث الجر وذلك بإضافة الصفة وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففى الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وأصل هذه الأوجه الرفع وهو دونها فى المعنى ويتفرع عنه النصب ويتفرع عن النصب الخفض .

ص - واسم التفضيل وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة كأكرم ويستعمل بمن ومضافا لنكرة فيفرد ويذكر وبأل فيطابق ومضافا لمعرفة فوجهان ولا ينصب المفعول مطلقا ولا يرفع فى الغالب ظاهرا إلا فى مسألة الكحل' السابع التفضيل.

ش النوع السابع من الأسماء التى تعمل عمل الفعل اسم التفضيل وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة نحو أفضل وأعلم وأكثر وله ثلاث حالات.

حالة يكون فيها لازما للإفراد والتذكير وذلك فى صورتين :

إحداهما : أن يكون بعده من جارة للمفضول كقولك زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ولا يجوز غير ذلك قال الله تعالى ﴿ إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ وقال الله تعالى ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ ﴾
فأفرد فى الآية الأولى مع الاثنين وفى الثانية مع الجماعة.

الثانية : أن يكون مضافا إلى نكرة فتقول زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة.

وحالة يكون فيها مطابقا لموصوفه وذلك إذا كان بأل نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل.

وحالة يكون فيها جائز الوجهين المطابقة وعدمها وذلك إذا كان مضافا لمعرفة تقول الزيدان أفضل القوم وإن شئت قلت أفضلا القوم وكذلك فى الباقى وعدم المطابقة أفصح قال الله تعالى «ولتجدنهم أحرص الناس» ولم يقل أحرصى بالياء وقال الله

تعالى و ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ فطابق ولم يقل أكبر مجرميها وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ورد عليه بهذه الآية.

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقا ولهذا قالوا فى قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ إن من ليست مفعولا بأعلم لأنه لا ينصب المفعول ولا مضافا إليه لأن أفعل بعض ما يضاف إليه فيكون التقدير أعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم أى يعلم من يضل واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق تقول زيد أفضل من عمرو فيكون فى أفضل ضمير مستتر عائد على زيد وهو يرفع الظاهر مطلقا أو فى بعض المواضع فيه خلاف بين العرب فبعضهم يرفعه به مطلقا فتقول مررت برجل أفضل منه أبوه فتخفض أفضل بالفتحة على أنه صفة لرجل وترفع الأب على الفاعلية وهى لغة قليلة وأكثرهم يوجب رفع أفضل فى ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد عليه ولا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا فى مسألة الكحل وضابطها أن يكون فى الكلام نفى بعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين مثال ذلك قولهم ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وقول الشاعر

مَا رَأَّيْتُ امرءا أحبَّ إِلَيه البَذْلُ   مِنْه إِلَيكَ يا ابْنَ سنان

وكذلك لو كان مكان النفى استفهام كقولك هل رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد أو نهى نحو لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك' التوابع'

ص باب التوابع يتبع ما قبله فى إعرابه خمسة

ش التوابع عبارة عن الكلمات التى لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهى خمسة' النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وعدها الزجاجى وغيره أربعة وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم العطف

ص النعت وهو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه

ش التابع جنس يشمل التوابع الخمسة والمشتق أو المؤول به مخرج لبقية التوابع

فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به ألا ترى أنك تقول فى التوكيد «جاء القوم أجمعون» وجاء زيد زيد وفى البيان والبدل جاء زيد أبو عبدالله وفى عطف النسق جاء زيد وعمرو فتجدها توابع جامدة وكذلك سائر أمثلتها ولم يبق إلا التوكيد اللفظى فإنه قد يجيء مشتقا كقولك جاء زيد الفاضل الفاضل الأول نعت والثانى توكيد لفظى فلهذا أخرجته بقولى المباين للفظ متبوعه فإن قلت قد يكون التابع المشتق غير نعت مثال ذلك فى البيان والبدل قولك قال أبو بكر الصديق وقال عمر الفاروق وفى عطف النسق رأيت كاتبا وشاعرا قلت الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين الا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رضى الله عنهما الأعلام كزيد وعمرو وشاعرا فى المثال المذكور نعت حذف منعوته وذلك المنعوت هو المعطوف وكذلك كاتبا ليس مفعولا فى الحقيقة إنما هو صفة للمفعول والأصل رأيت رجلا كاتبا ورجلا شاعرا .

ص- وفائدته تخصيص أو توضيح أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيد.

ش - فائدة النعت إما تخصيص نكرة كقولك مررت برجل كاتب أو توضيح معرفة كقولك مررت بزيد الخياط أو مدح نحو «بسم الله الرحمن الرحيم» أو ذم نحو «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» أو ترحم نحو «اللهم ارحم عبدك المسكين» أو توكيد نحو قوله تعالى ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾.

ص- ويتبع منعوته فى واحد من أوجه الإعراب ومن التعريف والتنكير ثم إن رفع ضميرا مستترا تبع فى واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد وفرعيه وإلا فهو كالفعل والأحسن جاءنى رجل قعود غلمانه ثم قاعد ثم قاعدون .

ش- اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال رفع ونصب وجر وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال إفراد وتثنية وجمع وبحسب التذكير والتأنيث حالتان وبحسب التنكير والتعريف حالتان فهذه عشرة أحوال للاسم .

ولا يكون الاسم عليها كلها فى وقت واحد لما فى بعضها من التضاد ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعا منصوبا مجرورا ولا معرفا منكرا ولا مفردا مثنى مجموعا ولا

مذكرا مؤنثا وإنما يجتمع فيه منها فى الوقت الواحد أربعة أمور وهى من كل قسم واحد تقول جاءنى زيد فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع فإن جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجه فإن جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجه فإن جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه فإن قلت رأيت زيداً المؤدب أو مررْتُ بزيد المؤدب ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه ووقع فى عبارة بعض المعربين أن النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة ويعنون بذلك أنه يتبعه فى الأمور الأربعة التى يكون عليها وليس كذلك وإنما حكمه أن يتبعه فى اثنين من خمسة دائما وهما واحد من أوجه الإعراب وواحد من التعريف والتنكير ولا يجوز فى شىء من النعوت أن يخالف منعوته فى الإعراب ولا أن يخالفه فى التعريف والتنكير.

فإن قلت هذا منتقض بقولهم هذا جحر ضب خرب فوصفوا المرفوع وهو الجحر بالمخفوض وهو خرب وبقوله تعالى ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ① ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ فوصف النكرة وهى كل «همزة لمزة» بالمعرفة وهو «الذى» وبقوله تعالى ﴿حمٓ ① تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ② غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ فوصف المعرفة وهو اسم «الله» تعالى بالنكرة وهى «شديد العقاب» وإنما قلنا إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ولا تكون إضافتها إلا فى تقدير الانفصال ألا ترى أن المعنى شديد عقابه لا ينفك فى المعنى عن ذلك قلت أما قولهم هذا جحر ضب خرب فأكثر العرب ترفع خربا ولا إشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر.

قد يؤخذُ الجَارُ بجُرْمِ الجارِ

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين فى اللفظ وإن كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففى خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته فى الإعراب كأن نقول إن المبتدأ والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصرى الحمد لله بكسر الدال

إتباعا لكسرة اللام ولا يمنع من ذلك أيضا قولهم من الحكاية من زيدا بالنصب أو من زيد بالخفض إذا سألت من قال رأيت زيدا أو مررت بزيد وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الإعراب وقد تبين بهذا صحة قولنا إن النعت لا بد أن يتبع منعوته فى إعرابه وتعريفه وتنكيره.

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية وهى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنه يعطى منها ما يعطى الفعل الذى يحل محله فى ذلك الكلام فإن كان الوصف رافعا لضمير الموصوف طابقه فى اثنين منها وكملت له حينئذ الموافقة فى أربعة من عشرة كما قال المعربون تقول مررت برجل قائم وبرجلين قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة وبامرأتين قائمتين وبنساء قائمات كما تقول فى الفعل مررت برجل قام وبرجلين قاما وبرجال قاموا وبامرأة قامت وبامرأتين قامتا وبنساء قمن وإن كان الوصف رافعا لاسم ظاهر فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر لا على حسب المنعوت كما أن الفعل الذى يحل محله يكون كذلك تقول مررت برجل قائمة أمه فتؤنث الصفة لتأنيث الأم ولا تلتفت لكون الموصوف مذكرا لأنك تقول فى الفعل قامت أمه وتقول فى عكسه مررت بامرأة قائم أبوها فتذكر الصفة لتذكر الأب ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثا لأنك تقول فى الفعل قام أبوها قال الله تعالى ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ ويجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنى أو مجموعا كما يجب ذلك فى الفعل فتقول مررت برجلين قائم أبواهما وبرجال قائم آباؤهم كما تقول قام أبواهما وقام آباؤهم ومن قال قاما أبواهما وأكلونى البراغيث ثنى الوصف وجمعه جمع السلامة فقال قائمين أبواهما قائمين آباؤهم وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع التكسير إذا كان الاسم المرفوع جمعا فتقول مررت برجال قيام آباؤهم وبرجل قعود غلمانه ورأوا ذلك أحسن من الإفراد الذى هو أحسن من جمع التصحيح.

ص- ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاء رفعا بتقدير هو ونصبا بتقدير أعنى أو أمدح أو أذم أو أرحم .

ش- إذا كان الموصوف معلوما بدون الصفة جاز لك في الصفة الإتباع والقطع مثال ذلك في صفة المدح الحمد لله الحميد أجاز فيه سيبويه الجر على الإتباع والنصب بتقدير أمدح والرفع بتقدير هو وقال سمعنا بعض العرب يقول الحمد لله رب العالمين بالنصب فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية ومثاله في صفة الذم (وامرأته حمالة الحطب) قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع وقرأ عاصم بالنصب على الذم ومثاله في صفة الترحم مررت بزيد المسكين يجوز فيه الخفض على الإتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أرحم ومثاله في صفة الإيضاح مررت بزيد التاجر يجوز فيه الخفض على الإتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعني.

ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوما حقيقة أو ادعاء فالأول مشهور وقد ذكرنا أمثلته والثاني نص عليه سيويه في كتابه فقال وقد يجوز أن تقول مررت بقومك الكرام يعني بالنصب أو بالرفع إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم اهـ.

ص - والتوكيد وهو إما لفظي نحو أخاك أخاك إن من لا أخا له ونحو أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس ونحو لا لا أبوح بحب بثنة إنها وليس منه (دكا دكا) و(صفا صفا).

ش- الثاني من التوابع التوكيد ويقال فيه ايضا التأكيد بالهمزة وبإبدالها ألفا على القياس في نحو فأس ورأس.

وهو ضربان لفظي ومعنوي

والكلام الآن في اللفظي وهو إعادة اللفظ الأول بعينه سواء كان اسما كقوله

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ منْ لاَ أَخَا لَهُ   كساعٍ إِلَى الهيجا بِغَيْرِ سِلاَحِ

وانتصاب أخاك الأول بإضمار احفظ أو الزم أو نحوهما والثاني تأكيد له أو فعلا كقوله

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النّجاةُ بِبَغْلَتِى   أَتَّاكَ أَتَّاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسْ احْبِسْ

تقدير البيت فأين تذهب إلى أين النجاة ببغلتى فحذف الفعل العامل فى أين الأول وكرر الفعل والمفعول فى قوله أتاك أتاك واللاحقون فاعل بأتاك الأول ولا فاعل للثانى لأنه إنما ذكر للتأكيد لا ليسند إلى شيء وقيل إنه فاعل بهما معا وذلك لأنهما لما اتحدا لفظا ومعنى نزلا منزلة الكلمة الواحدة وقيل إنهما تنازعا قوله اللاحقون ولو كان كذلك لزم أن يضمر فى أحدهما فكأن يقول أتوك أتاك اللاحقون على إعمال الثانى وأتاك أتوك على إعمال الأول وقوله احبس احبس تكرير للجملة لأن الضمير المستتر فى الفعل فى قوة الملفوظ به أو حرفا كقوله

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحَبِّ بثنة إِنَّهَا   أَخَّذَتْ عَلَيَّ مواثقاً وَعُهُودَا

وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ خلافا لكثير من النحويين لأنه جاء فى التفسير أن معناه دكا بعد دك وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا وأن معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس وعلى هذا فليس الثانى فيه تأكيدا للأول بل المراد به التكرير كما يقال علمته الحساب بابا بابا وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن «الله أكبر الله أكبر» خلافا لابن جنى لأن الثانى لم يؤتَ به لتأكيد الأول بل لإنشاء تكبير ثان بخلاف قوله قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة فإن الجملة الثانية خبر ثان جيء به لتأكيد الخبر الأول.

ص –أو معنوى وهو بالنفس والعين مؤخرة عنها إن اجتمعتا وتجمعان على أفعل مع غير المفرد وبكل لغير مثنى إن تجزأ بنفسه أو بعامله وبكلا وكلتا له إن صح وقوع المفرد موقعه واتحد معنى المسند ويضفن لضمير المؤكد وبأجمع وجمعاء وجمعهما غير مضافة.

ش– النوع الثانى التأكيد المعنوى وهو بألفاظ محصورة

منها النفس والعين وهما لرفع المجاز عن الذات تقول جاء زيد فيحتمل مجيء ذاته ويحتمل مجيء خبره أو كتابه فإذا قلت نفسه ارتفع الاحتمال الثانى ولا بد من

اتصالهما بضمير عائد على المؤكد وذلك أن تؤكد بكل منهما وحده وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس تقول جاء زيد نفسه عينه ويمتنع جاء زيد عينه نفسه ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على وزن أفعل مع التثنية والجمع تقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ومنها كل لرفع إرادة الخصوص بلفظ العموم تقول جاء القوم فيحتمل مجيء جميعهم ويحتمل مجيء بعضهم وأنك عبرت بالكل عن البعض فإذا قلت كلهم رفعت هذا الاحتمال وإنما يؤكد بها بشروط أحدها أن يكون المؤكد بها غير مثنى وهو المفرد والجمع الثانى أن يكون متجزئا بذاته أو بعامله فالأول كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون والثانى كقولك اشتريت العبد كله فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته ولا يجوز جاء زيد كله لأنه لا يتجزأ لا بذاته ولا بعامله الثالث أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد فليس من التأكيد قراءة بعضهم إنا كلا فيها خلافا للزمخشرى والفراء .

ومنها : «كلا وكلتا» وهما بمنزلة كل فى المعنى تقول جاء الزيدان فيحتمل مجيئهما معا وهو الظاهر ويحتمل مجيء أحدهما وأن المراد أحد الزيدين كما قالوا فى قوله تعالى ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ إن معناه على رجل من إحدى القريتين فإذا قيل كلاهما اندفع الاحتمال وإنما يؤكده بهما بشروط أحدها أن يكون المؤكد بهما دالا على اثنتين الثانى أن يصح حلول الواحد محلهما فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال اختصم الزيدان كلاهما لأنه لا يحتمل أن يكون المراد اختصم أحد الزيدين فلا حاجة للتأكيد الثالث أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف فى المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما الرابع أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما ومنها أجمع وجمعاء وجمعهما وهو أجمعون وجمع وإنما يؤكد بها غالبا بعد كل فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد تقول اشتريت العبد كله أجمع والأمة كلها جمعاء والعبيد كلهم أجمعين والإماء كلهن جمع قال

الله تعالى ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ويجوز التأكد بها وإن لم يتقدم كل قال الله تعالى ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ وفى الحديث إذا صلى الإمام جالسا فصلوا جلوسا أجمعون يروى بالرفع تأكيدا للضمير وبالنصب على الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهى معرفة بنية الإضافة وقد فهم من قولى أجمع وجمعاء وجمعهما أنهما لا يثنيان فلا يقال أجمعان ولا جمعاوان وهذا مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح لأن ذلك لم يسمع

ص – وهى بخلاف النعوت لا يجوز أن تتعاطف المؤكدات ولا أن يتبعن نكرة وندر

* يا لَيْتَ عُدَّةَ حَوْلٍ كُلِّه رَجَبُ *

ش – ذكرت فى هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت إحداهما أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها مخير بين المجىء بالعطف وتركه فالأول كقوله تعالى ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴾ وكقول الشاعر

إِلَى المَلِكِ القرم وابنِ الْهُمَامِ وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِى الْمُزْدَحِمِ

والثانى كقوله تعالى ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴾ الآية الثانية أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة.

وذكرت أن الفاظ التوكيد مخالفة للنعوت فى الأمرين جميعا وذلك أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت لا يقال جاء زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وعلة ذلك أنها بمعنى واحد والشىء لا يعطف على نفسه بخلاف النعوت فإن معانيها متخالفة.

وكذلك لا يجوز فى ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة لا يقال جاء رجل نفسه لأن ألفاظ التوكيد معارف فلا تجرى على النكرات وشذ قول الشاعر

لكِنَّه شَاقَهُ أن قِيْلُ ذا رَجَبُ يا ليتَ عُدَّةَ حول كلَّه رَجَبُ

ص – وعطف البيان وهو تابع موضح أو مخصص جامد غير مؤول

ش هذا الباب الثالث من أبواب التوابع والعطف فى اللغة الرجوع إلى الشىء بعد الانصراف عنه وفى الاصطلاح ضربان عطف نسق وسيأتى وعطف بيان والكلام الآن فيه قولى تابع جنس

يشمل التوابع الخمسة وقولى موضح أو مخصص مخرج للتأكيد كـ: جاء زيد نفسه ولعطف النسق كـ: جاء زيد وعمرو وللبدل كقولك أكلت الرغيف ثلثه وقولى جامد مخرج للنعت فإنه وإن كان موضحا فى نحو جاء زيد التاجر ومخصصا فى نحو جاءنى رجل تاجر لكنه مشتق وقولى غير مؤول مخرج لما وقع من النعوت جامدا نحو مررت بزيد هذا وبقاع عرفج فإنه فى تأويل المشتق ألا ترى أن المعنى مررت بزيد المشار إليه وبقاع خشن

ص _ فيوافق متبوعه.

ش _ أعنى بهذا أن عطف البيان _ لكونه مفيدا فائدة النعت. من إيضاح متبوعه وتخصيصه _ يلزمه من موافقة المتبوع فى التنكير والتذكير والإفراد وفروعهن ما يلزم فى النعت.

ص _ كأقسم بالله أبو حفص عمر، وهذا خاتم حديد.

ش – أشرت بالمثالين إلى ما تضمنه الحد من كونه موضحا للمعارف ومخصصا للنكرات والمراد بأبى حفص عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولك فى نحو خاتم حديد ثلاثة أوجه الجر بالإضافة على معنى من والنصب على التمييز وقيل على الحال والإتباع فمن خرج النصب على التمييز قال إن التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال إنه صفة والأول أولى لأنه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا صفة

ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة تابعا للنكرة والصحيح الجواز وقد خرج على ذلك قوله تعالى ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾

وقال الفارسى فى قوله تعالى ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾ يجوز فى طعام أن يكون بيانا وأن يكون بدلا

ص– ويعرب بدل كل من كل إن لم يمتنع إحلاله محل الأول كقوله

أَنَا ابْنُ التارك الْبِكْرِى بِشْرَ

وقوله : أَيَا أَخَوَيْنا عَبْدَ شَمْسٍ ونوفلا

ش- كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل واستثنى بعضهم من ذلك مسألة وبعضهم مسألتين وبعضهم أكثر من ذلك ويجمع الجميع قولى إن لم يمتنع إحلاله محل الأول وقد ذكرت لذلك مثالين أحدهما قول الشاعر

أَنَا ابنُ التارك الْبكْرِي بِشْرَ عَلَيه الطَّيْرَ تَرَقُّبَهُ وَقُوعَا

والثانى قول الآخر :

أَيَا أَخَوَيْنا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثا حَرْبَا

وبيان ذلك فى البيت الأول أن قوله بشر عطف بيان على البكرى ولا يجوز أن يكون بدلا منه لأن البدل فى نية إحلاله محل الأول ولا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو التارك إلا لما فيه الألف واللام نحو البكرى ولا يقال الضارب زيد كما تقدم شرحه فى باب الاضافة وبيان ذلك فى البيت الثانى أن قوله عبد شمس ونوفلا عطف بيان على قوله أخوينا ولا يجوز أن يكون بدلا لأنه حينئذ فى تقدير إحلاله محل الأول فكأنك قلت أيا عبد شمس ونوفلا وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفلا لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب فلذلك كان يجب أن يقال هنا أيا أخوينا عبد شمس ونوفلُ الرابع عطف النسق بالواو .

ص- وعطف النسق بالواو .

ش- الرابع من التوابع عطف النسق وقد مضى تفسير العطف فأما النسق فهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتى ذكرها ولم أحده بحد لوضوحه على أننى فسرته بقولى بالواو إلخ فإن معناه أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما واعترضت بعد ذكرى كل حرف بتفسير معناه .

ص- الواو وهى لمطلق الجمع

ش- قال السيرافى أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب وأقول إذا قيل جاء زيد وعمرو فمعناه أنهما اشتركا فى المجىء ثم يحتمل الكلام ثلاثة معان أحدها أن يكونا جاءا معا والثانى أن يكون مجيئهما على الترتيب والثالث أن يكون على عكس الترتيب فإن فهم أحد الأمور بخصوصه فمن دليل آخر كما فهمت المعية فى نحو قوله تعالى ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ وكما فهم الترتيب فى قوله تعالى ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴿١﴾ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴿٢﴾ وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا﴾ وكما فيهم عكس الترتيب فى قوله تعالى إخبارا عن منكرى البعث (ما هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا) ولو كانت للترتيب لكان اعترافا بالحياة بعد الموت وهذا الذى ذكرناه قول أكثر أهل العلم من النحاة وغيرهم وليس بإجماع كما قال السيرافى بل روى عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا وهو بعيد ومن أوضح ما يرد عليهم قول العرب اختصم زيد وعمرو وامتناعهم من أن يعطفوا فى ذلك بالفاء أو بثم لكونها للترتيب فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها كما امتنع معهما.

ص- والفاء للترتيب والتعقيب .

ش- إذا قيل جاء زيد فعمرو فمعناه أن مجىء عمرو وقع بعد مجىء زيد من غير مهلة فهى مفيدة لثلاثة أمور التشريك فى الحكم ولم أنبه عليه لوضوحه والترتيب والتعقيب .

وتعقيب كل شىء بحسبه فإذا قلت دخلت البصرة فبغداد وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب فى مثل هذا عادة فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب ولم يجز الكلام.

وللفاء معنى آخر وهو التسبب وذلك غالب فى عطف الجمل نحو قولك سها فسجد وزنى فرجم وسرق فقطع وقوله تعالى ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ ولدلالتها

على ذلك استعيرت للربط فى جواب الشرط نحو من يأتينى فإنى أكرمه ولهذا إذا قيل من دخل دارى فله درهم أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار بالدرهم له وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى كقوله تعالى ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾.

ص- وثم للترتيب والتراخى.

ش- إذا قيل جاء زيد ثم عمرو فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلة فهى مفيدة أيضا لثلاثة أمور التشريك فى الحكم ولم أنبه عليه لوضوحه والترتيب والتراخى فأما قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ فقيل التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم فحذف المضاف منهما.

ص- وحتى للغاية والتدريج.

ش- معنى الغاية آخر الشيء ومعنى التدريج أن ما قبلها ينقضى شيئا فشيئا إلى أن يبلغ إلى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه إما تحقيقا كقولك أكلت السمكة حتى رأسها أو تقديرا كقوله

أَلْقى الصَّحِيْفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزّادَ حَتَّى نَعْلَه أَلْقَاهَا

فعطف نعله بحتى وليست جزءا مما قبلها تحقيقا لكنها جزء تقديرا لأن معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى نعله لا للترتيب.

و زعم بعضهم أن «حتى» تفيد الترتيب كما تفيده ثم والفاء وليس كذلك وإنما هى لمطلق الجمع كالواو ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس ولا ترتيب بين القضاء والقدر وإنما الترتيب فى ظهور المقضيات والمقدرات»

ص - و«أو» لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدة بعد الطلب التخيير أو الإباحة وبعد الخبر الشك أو التشكيك

ش – مثالها لأحد الشيئين قوله تعالى ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ ولأحد الأشياء ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال سواء على أقمت أو قعدت لأن سواء لا بد فيها من شيئين لأنك لا تقول سواء على هذا الشيء .

ولها أربعة معان معنيان بعد الطلب وهما التخيير والإباحة ومعنيان بعد الخبر وهما الشك والتشكيك فمثالها للتخيير تزوج هندا أو أختها وللإباحة جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها والإباحة لا تأباه ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوج هند وأختها وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعا ومثالها للشك قولك جاء زيد أو عمرو إذا لم تعلم الجائى منهما ومثالها للتشكيك قولك جاء زيد أو عمرو إذا كنت عالما بالجائى منهما ولكنك أبهمت على المخاطب وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾ الآية فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة وقوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ الآية وقوله تعالى ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ وقوله تعالى ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ .

ص ــ و«أم» لطلب التعيين بعد همزة داخلة على أحد المستويين.

ش– تقول أزيد عندك أم عمرو إذا كنت قاطعا بأن أحدهما عنده ولكنك شككت فى عينه ولهذا يكون الجواب بالتعيين لا ب «نعم» ولا ب «لا» وتسمى أم هذه معادلة لأنها عادلت الهمة فى الاستفهام بها ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم فى ظنك بالنسبة إليهما وأدخلت أم على الآخر ووسطت بينهما ما لا تشك فيه وهو قولك عندك وتسمى أيضا متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

ص– وللرد عن الخطأ فى الحكم لا بعد إيجاب و«لكن وبل» بعد نفى ولصرف الحكم إلى ما بعدها بل بعد إيجاب

ش- حاصل هذا الموضع أن بين لا ولكن وبل اشتراكا وافتراقا «فأما» اشتراكها فمن وجهين أحدهما أنها عاطفة والثانى أنها تقيد رد السامع عن الخطأ فى الحكم إلى الصواب.

وأما افتراقها فمن وجهين أيضا أحدهما أن «لا» تكون لقصر القلب وقصر الإفراد و«بل ولكن» إنما يكونان لقصر القلب فقط تقول جاءنى زيد لا عمرو ردا على من اعتقد أن عمرا جاء دون زيد أو أنهما جاءاك معا وتقول ما جاءنى زيد لكن عمرو أو بل عمرو ردا على من اعتقد العكس والثانى أن لا إنما يعطف بها بعد الإثبات وبل يعطف بها بعد النفى ولكن إنما يعطف بها بعد النفى ويكون معناها كما ذكرنا ويعطف ببل بعد الإثبات ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه من قبل أنه لا يحكم عليه بشىء وذلك كقولك جاءنى زيد بل عمرو وقد تضمن سكوتى عن إما أنها غير عاطفة وهو الحق وبه قال الفارسى وقال الجرجانى عدها فى حروف العطف سهو ظاهر.

ص- والبدل وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة وهو ستة بدل كل نحو مفازا حدائق وبعض نحو من استطاع واشتمال نحو قتال فيه وإضراب وغلط ونسيان نحو تصدقت بدرهم دينار بحسب قصد الأول والثانى أو الثانى وسبق اللسان أو الأول وتبين الخطأ الخامس البدل .

ش - الباب الخامس من أبواب التوابع البدل .

وهو فى اللغة العوض قال الله تعالى ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ ﴾ وفى الاصطلاح تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فقولى تابع جنس يشمل جميع التوابع وقولى مقصود بالحكم مخرج للنعت والتأكيد وعطف البيان فإنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم لا أنها هى المقصودة بالحكم وبلا واسطة مخرج لعطف النسق كـجاء زيد وعمرو فإنه وإن كان تابعا مقصودا بالحكم ولكنه بواسطة حرف العطف وأقسامه سته أحدهما بدل كل من كل وهو عبارة عما الثانى فيه عين الأول كقولك جاءنى

محمد أبو عبدالله وقوله تعالى ﴿مَفَازًا ٣١ حَدَآئِقَ﴾ وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذرا من مذهب من لا يجيز إدخال أل على كل وقد استعمله الزجاجى فى جمله واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس الثانى بدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثانى جزءا من الأول كقولك أكلت الرغيف ثلثه وكقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فمن استطاع بدل من الناس هذا هو المشهور وقيل فاعل بالحج أى ولله على الناس أن يحج مستطيعهم وقال الكسائى إنها شرطية مبتدأ والجواب محذوف أى من استطاع فليحج ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام والوجه الثانى يقتضى أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل باتفاق فيتعين القول الأول وإنما لم أقل البعض بالألف واللام لما قدمت فى كل والثالث بدل الاشتمال وضابطه أن يكون بين الأول والثانى ملابسة بغير الجزئية كقولك أعجبنى زيد علمه وقوله تعالى ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين نحو قوله تعالى ﴿مَفَازًا ٣١ حَدَآئِقَ﴾ ومعرفتين مثل الناس ومن ومختلفين مثل الشهر وقتال.

والرابع والخامس والسادس بدل الإضراب وبدل الغلط وبدل النسيان كقولك تصدقت بدرهم دينار فهذا المثال محتمل لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ثم عَنّ لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار وهذا بدل الإضراب ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم وهذا بدل الغلط ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد وهذا بدل النسيان وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدلى الغلط والنسيان وقد بيناه ويوضحه أيضا أن الغلط فى اللسان والنسيان فى الجنان السادس العدد.

ص -باب العدد من ثلاثة إلى تسعة يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائما نحو (سبع ليال وثمانية أيام) وكذلك العشرة إن لم تركب وما دون الثلاثة وفاعل كثالث ورابع على القياس دائما ويفرد فاعل أو يضاف لما اشتق منه أو لما دونه أو ينصب ما دونه.

ش- اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام أحدها ما يجرى دائما على القياس فى التذكير والتأنيث فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل تقول فى المذكر واحد واثنان وثان وثالث ورابع إلى عاشر وفى المؤنث واحدة واثنتان وثانية وثالثة ورابعة إلى عاشرة والثانى ما يجرى على عكس القياس دائما فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما تقول ثلاثة رجال وثلاث نسوة قال تعالى ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ .

والثالث ما له حالتان وهو العشرة فإن استعملت مركبة جرت على القياس تقول ثلاثة عشر عبدا بالتذكير وثلاث عشرة أمة بالتأنيث وإن استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس تقول عشرة رجال بالتأنيث وعشر إماء بالتذكير واعلم أن لأسماء العدد التى على وزن فاعل أربع حالات إحداها الإفراد تقول ثان ثالث رابع خامس ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة الثانية أن يضاف إلى ما هو مشتق منه فتقول ثانى اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة ومعناه واحد من اثنين وواحد من ثلاثة وواحد من أربعة قال الله تعالى ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ وقال الله تعالى ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ الثالثة أن يضاف إلى ما دونه كقولك ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس أربعة ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة وجاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ الرابعة أن ينصب ما دونه فتقول رابع ثلاثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة كما تقول جاعل الثلاثة أربعة ولا يجوز مثل ذلك فى المستعمل مع ما اشتق منه خلافا للأخفش وثعلب .

ص- باب موانع صرف الاسم تسعة يجمعها

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا   عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجُمْعِ زد تَأَنِّيَا

كأحمد وأحمر وبعلبك وإبراهيم وعمر وأخر وأحاد وموحد إلى الأربعة ومساجد ودنانير وسلمان وسكران وفاطمة وطلحة وزينب وسلمى وصحراء فألف التأنيث

والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد كل منهما يتأثر بالمنع والبواقى لا بد من مجامعة كل علة منهن للصفة أو العلمية وتتعين العلمية مع التركيب والتأنيث والعجمة وشرط العجمة علمية فى العجمية وزيادة على الثلاثة والصفة أصالتها وعدم قبولها التاء فعريان وأرمل وصفوان وأرنب بمعنى قاس وذليل منصرفة ويجوز فى نحو هند وجهان بخلاف زينب وسقر وبلخ وكعمر عند تميم باب حذام إن لم يختم براء كسفار وأمس لمعين إن كان مرفوعا وبعضهم لم يشترط فيهما وسحر عند الجميع إن كان ظرفا معينا .

ش- الأصل فى الاسم المعرب بالحركات الصرف وإنما يخرج عن ذلك الأصل إذا وجد فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما وقد جمع العلل التسع فى بيت واحد من قال :

اِجْمَعْ وزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فالوصفُ قَدْ كَمُلا

وهذا البيت أحسن من البيت الذى أثبته فى المقدمة وهو لابن النحاس وقد مثلتها فى المقدمة على الترتيب وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول العلة الأولى وزن الفعل وحقيقة أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل أو يكون فى أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مساو له فى وزنه فالأول كأن تسمى رجلا قتل بالتشديد أو ضرب أو نحوه من أبنية ما لم يسم فاعله أو انطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل والثانى مثل أحمد ويزيد ويشكر وتغلب ونرجس علما .

العلة الثانية : التركيب وليس المراد به تركيب الإضافة كامرىء القيس لأن الإضافة تقتضى الانجرار بالكسرة فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة ولا تركيب الإسناد (كشاب قرناها) و(تأبط شرا) فإنه من باب المحكى ولا التركيب المزجى المختوم بويه مثل (سيبويه) و(عمرويه) لأنه من باب المبنى والصرف وعدمه إنما يقالان فى المعرب وإنما المراد التركيب المزجى الذى لم يختم بويه (كبعلبك وحضرموت ومعد يكرب) العلة الثالثة : العجمة وهى أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية (كإبراهيم

وإسماعيل وإسحاق ويعقوب) وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة محمد صلى الله عليه وسلم وصالح وشعيب وهود صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ويشترط لاعتبار العجمة أمران : أحدهما : «أن تكون الكلمة علما» فى لغة العجم كما مثلنا فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علما وجب صرفها وذلك بأن تسمى رجلا بلجام أو ديباج الثانى أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف فلهذا انصرف نوح ولوط قال الله تعالى إلا آل لوط نجيناهم وقال الله تعالى ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ﴾ ، ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب .

العلة الرابعة :التعريف والمراد به تعريف العلمية لأن المضمرات والإشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها فى هذا الباب لأنها مبنيات كلها وهذا باب إعراب وأما ذو الأداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الإداة أو أضيف انجر بالكسرة فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحة وحينئذ فلم يبق إلا تعريف العلمية .

العلة الخامسة : العدل وهو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلى وهو على ضربين : واقع فى المعارف وواقع فى الصفات فالواقع فى المعارف يأتى على وزنين أحدهما فعل وذلك فى المذكر وعدله عن فاعل كعمر وزفر وزحل وجمع والثانى فعال وذلك فى المؤنث وعدله عن فاعله نحو حذام وقطام ورقاش وذلك فى لغة تميم خاصة فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر قال الشاعر

أتاركة تَدَلُّلَهَا فطام   رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسّلامِ

وقال الآخر

إذا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها   فَإِنَّ الْقولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

فإن كان آخره راء (كسفار) اسم لماء و(حضار) لكوكب و(وبار) لقبيلة فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر ومنهم من لا يوافقهم بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف

ومما اختلف فيه التميميون أيضا أمس الذى أريد به اليوم الذى قبل يومك فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان فى موضع رفع على أنه معدول عن الأمس فيقول (مضى

أمس) بما فيه ويبنيه على الكسر فى النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام فيقول (اعتكف أمس) و(ما رأيته مذ أمس) وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقا وقد ذكرت ذلك فى صدر هذا الشرح

وأما سحر فجميع العرب تمنعه من الصرف بشرطين : أحدهما أن يكون ظرفا والثانى أن يكون من يوم معين كقولك (جئتك يوم الجمعة سحر) لأنه حينئذ معدول عن السحر كما قدر التميميون أمس معدولا عن الأمس فإن كان سحر غير يوم معين انصرف كقوله تعالى ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ .

والواقع فى الصفات ضربان واقع فى العدد وواقع فى غيره فالواقع فى العدد يأتى على صيغتين فعال ومفعل وذلك فى الواحد والأربعة وما بينهما تقول (أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع) قال النجارى رحمه الله تعالى لا تتجاوز العرب الأربعة فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة لأن أحاد معناه واحد واحد وثناء معناه اثنان اثنان وكذا الباقى قال الله تعالى ﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ فمثنى وما بعده صفة لأجنحة والمعنى والله أعلم أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وأما قوله صلى الله عليه وسلم (صلاة الليل مثنى مثنى) فمثنى الثانى للتأكيد لا لإفادة التكرار لأن ذلك حاصل بالأول والواقع فى غير العدد أخر وذلك نحو قولك مررت بنسوة أخر لأنها جمع الأخرى وأخرى أنثى آخر ألا ترى أنك تقول (جاءنى رجل آخر وامرأة أخرى) والقاعدة أن كل فعلى مؤنثة أفعل لا تستعمل هى ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة كالكبرى والصغرى والكبر والصغر قال الله تعالى إنها لإحدى الكبر ولا يجوز أن تقول صغرى ولا كبرى ولا كبر ولا صغر ولهذا لحنوا العروضيين فى قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحنوا أبا نواس فى قوله

كَأَنْ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فقاقعها حَصْبَاءَ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنْ الذَّهَبِ

فكان القياس أن يقال الأخر ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا أخر كما عدل التميميون أمس عن الأمس وكما عدل جميع العرب سحر عن السحر قال الله تعالى ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾

العلة السادسة : الوصف' كأحمر وأفضل وسكران وغضبان ويشترط لاعتباره أمران أحدهما الأصالة فلو كانت الكلمة فى الأصل اسما ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها وذلك كما إذا أخرجت صفوانا وأرنبا عن معناهما الأصلى وهو الحجر الأملس والحيوان المعروف واستعملتها بمعنى قاس وذليل فقلت هذا قلب صفوان وهذا رجل أرنب فإنك تصرفهما لعروض الوصفية فيهما الثانى أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث فلهذا تقول مررت برجل عريان ورجل أرمل بالصرف لقولهم فى المؤنثة عريانة وأرملة بخلاف سكران وأحمر فإن مؤنثهما سكرى وحمراء بغير التاء' العلة السابعة' الجمع وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد وهو نوعان مفاعل (كمساجد ودراهم ومفاعيل) (كمصابيح وطواويس) العلة الثامنة الزيادة' والمراد بها الألف والنون الزائدتان نحو (سكران وعثمان) .

العلة التاسعة : التأنيث وهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف (كحبلى وصحراء) وتأنيث بالتاء كطلحة وحمزة وتأنيث بالمعنى (كزينب وسعاد) وتأثير الأول منها فى منع الصرف لازم مطلقا من غير شرط كما سيأتى وتأثير الثانى مشروط بالعلمية كما سيأتى وتأثير الثالث كتأثير الثانى ولكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جوازه فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور وهى إما الزيادة على ثلاثة أحرف (كسعاد وزينب) وإما تحرك الوسط (كسقر ولظى) وإما العجمة (كماء وجور وحمص وبلخ) والثانى فيما عدا ذلك (كهند ودعد وجمل) فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر :

لَمْ تتلفع بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دعد وَلَمْ تسقْ دعد فِى الْعُلَبِ

فهذه جميع العلل وقد أتينا على شرحها شرحا يليق بهذا المختصر ثم اعلم أنها ثلاثة أقسام الأول ما يؤثر وحده ولا يحتاج إلى انضمام علة أخرى وهو شيئان الجمع وألفا التأنيث والثانى ما يؤثر بشرط وجود العلمية وهو ثلاثة أشياء التأنيث بغير الألف والتركيب والعجمة نحو (فاطمة وزينب) و(معديكرب وابراهيم) ومن ثم

انصرف صنجة وان كان مؤنثا أعجميا وصولجان وإن كان أعجميا ذا زيادة ومسلمة وإن كان مؤنثا وصفا لانتفاء العلمية فيهن الثالث ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين العلمية أو الوصفية وهو ثلاثة أيضا العدل والوزن والزيادة مثال تأثيرها مع العلمية عمر وأحمد وسلمان ومثال تأثيرها مع الصفة ثلاث وأحمر وسكران .

ص- باب التعجب له صيغتان ما أفعل زيدا وإعرابه ما مبتدأ بمعنى شيء عظيم وأفعل فعل ماض فاعله ضمير ما زيدا مفعول به والجملة خبر ما وأفعل به وهو بمعنى ما أفعله وأصله أفعل أى صار ذا كذا (كأغد البعير) أى صار ذا غدة فغير اللفظ وزيدت الباء فى الفاعل لإصلاح اللفظ فمن ثم لزمت هنا بخلافها فى فاعل كفى

وإنما يبنى فعلا التعجب واسم التفضيل من فعل ثلاثى مثبت متفاوت تام مبنى للفاعل ليس اسم فاعله على أفعل

ش- التعجب تفعل من العجب وله ألفاظ كثيرة غير مبوب لها فى النحو كقوله تعالى ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام سبحان الله إن المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا وقولهم لله دره فارسا وقول الشاعر

يا سِيدا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدِ مُوَطَّأُ الأكناف رحبَ الذِّراعِ

والمبوب له فى النحو صيغتان ما أفعل زيدا وأفعل به فأما الصيغة الأولى اسم مبتدأ واختلف فى معناها على مذهبين أحدهما أنها نكرة تامة بمعنى شيء وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب كما قالوا فى قول الشاعر

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ وإقامتى فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وإما لأنها فى قوة الموصوفة إذ المعنى شيء عظيم حسن زيدا كما قالوا فى (شر أهر ذا ناب) إن معناه شر عظيم أهر ذا ناب والثانى أنها تحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن تكون نكرة تامة كما قال سيبويه والثانى أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التى بعدها والثالث أن تكون معرفة موصولة بالجملة التى بعدها وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف والمعنى شيء حسن زيدا عظيم أو الذى حسن زيدا شيء عظيم وهذا قول

الأخفش وأما أفعل فزعم الكوفيون أنه اسم بدليل أنه يصغر قالوا (ما أحيسنه وما أميلحه) وزعم البصريون أنه فعل ماض وهو الصحيح لأنه مبنى على الفتح ولو كان اسما لارتفع على أنه خبر ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية يقال (ما أفقرنى إلى عفو الله) ولا يقال (ما أفقرى) وأما التصغير فشاذ ووجهه أنه أشبه الأسماء عموما بجموده وأنه لا مصدر له وأشبه أفعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان إلا مما استكمل شروطا يأتى ذكرها وفى أحسن ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية راجع إلى ما وهو الذى دلنا على اسميتها لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء ؛

و زيدا مفعول به على القول بأن أفعل فعل ماض ومشبه بالمفعول به على القول بأنه اسم

وأما الصيغة الثانية فأفعل فعل باتفاق لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب وهو خال من الضمير وأصل قولك (أحسن بزيد) أحسن زيد أى صار ذا حسن كما قالوا (أورق الشجر وأزهر البستان) و(أثرى فلان وأترب زيد) و(أغد البعير) بمعنى صار ذا ورق وذا زهر وذا ثروة وذا متربة أى فقر وفاقة وذا غدة فضمن معنى التعجب وحولت صيغته إلى صيغة أفعل بكسر العين فصار أحسن زيد فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر فزيدت الباء لإصلاح اللفظ فصار (أحسن بزيد) على صيغة أمرر بزيد فهذه الباء تشبه الباء فى كفى بالله شهيدا فى أنها زيدت فى الفاعل ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذف قال سحيم .

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا   كَفَى الشَّيْبُ والإسلام لُلمرء نَاهِيَا

ولا يبنى فعل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط :

أحدها: أن يكون فعلاً فلا يبنيان من غير فعل ولهذا خطئ من بناه من الجِلْف والحمار فقال : ما أجلفه وما أحمره وشذ قولهم ما ألصه وهو ألص من شظاظ

الثانى: أن يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من نحو (دحرج وانطلق واستخرج) وعن أبى الحسن جواز بنائه من الثلاثى المزيد فيه بشرط حذف زوائده وعن سيبويه

جواز بنائه من أفعل نحو (أكرم وأحسن وأعطى)

الثالث: أن يكون مما يقبل معناه التفاوت فلا يبنيان من نحو (مات وفنى) لأن حقيقتهما واحدة وإنما يتعجب مما زاد على نظائره

الرابع : أن لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو(ضرب وقتل)

الخامس : أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل فلا يبنيان من نحو (عمى وعرج) وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة ولا من نحو (سود وحمر) ونحوهما من أفعال الألوان ولا من نحو (لمى ودعج) ونحوهما من أفعال الحلى التى الوصف منها على وزن أفعل لأنهم قالوا من ذلك هو أعمى وأعرج وأسود وأحمر وألمى وأدعج .

ص- باب الوقف فى الأفصح على نحو (رحمة) بالهاء وعلى مسلمات بالتاء

ش إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فإن كانت ساكنة لم تتغير نحو قامت وقعدت وإن كانت متحركة فإما أن تكون الكلمة جمعا بالألف والتاء أولا فإن لم تكن كذلك فالأفصح الوقف بإبدالها هاء تقول هذه رحمة وهذه شجرة وبعضهم يقف بالتاء وقد وقف بعض السبعة فى قوله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ و« إن شجرة الزقوم » بالتاء وسمع بعضهم يقول :

يا أهل سورة البقرت فقال بعض من سمعه والله ما أحفظ منها آيت وقال الشاعر

وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفِّى مُسْلِمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدَ مَا وَبَعْدَ مَتْ

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الغلصمت ... وَكَادَتْ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

وإن كان جمعا بالألف والتاء فالأصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف بالهاء وسمع من كلامهم كيف الإخوة والأخواة وقالوا دفن البناة من المكرماة وقد نبهت على الوقف على نحو رحمة بالتاء ومسلمات بالهاء بقولى بعد وقد يعكس فيهن .

ص- وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالحذف ونحو القاضى فيهما بالإثبات .

ش- إذا وقفت على المنقوص وهو الاسم الذى آخره ياء مكسور ما قبلها فإما أن يكون منونا أولا .

فإن كان منونا فالأفصح الوقف عليه رفعا وجرا بالحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض ويجوز أن تقف عليه بالياء وبذلك وقف ابن كثير على هاد ووال وواق من قوله تعالى ولكل قوم هادى وما لهم من دونه من والى وما لهم من الله من واقى .

وإن كان غير منون فالأفصح الوقف عليه رفعا وجرا بالإثبات كقولك هذا القاضى ومررت بالقاضى ويجوز الوقف عليه بالحذف وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق فى قوله تعالى ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ وقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفصح .

ص ـ وقد يعكس فيهن .

ش ـ الضمير راجع إلى قلب تاء «رحمة» هاء ، وإثبات تاء «مسلمات» وحذف ياء «قاض» وإثبات ياء «القاضى» أى : وقد يوقف على «رحمة» بالتاء ، وعلى «مسلمات» بالهاء ، وعلى «قاض» بالياء ، وعلى «القاضى» بالحذف .

ص ـ وليس فى نصب قاض والقاضى إلا الياء .

ش يجب فى الوقف قلب النون الساكنة ألفا فى ثلاث مسائل إحداها إذا هذا هو الصحيح وجزم ابن عصفور فى شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون وليس كما ذكر ولا تختلف القراء فى الوقف على نحو ولن تفلحوا إذا أبدا أنه بالألف الثانية نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقف الجميع عليها بالألف قال الشاعر

وَإِيَّاكَ والمَيْتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّها وَلاَ تَعَبُّدَ الشيطانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا

أصله اعبدن

الثالثة تنوين الاسم المنصوب نحو رأيت زيدا هذا وقف عليه العرب بالألف إلا أربعة فإنهم وقفوا على نحو رأيت زيدا بالحذف قال شاعرهم

أَلاَ حَبَّذَا غُنْمُ وَحُسْنَ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِى بِهَا هَائِمَاً دَنِفَ

ص- كما يكتبن

ش- لما ذكرت الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رسمها فى الخط استطرادا فذكرت أن النون فى المسائل الثلاث تصور ألفا على حسب الوقف وعن الكوفيين أن نون التوكيد تصور نونا وعن الفراء أن إذا إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون فرقا بينها وبين إذا الشرطية والفجائية وقد تلخص أن فى كتابة إذا ثلاثة مذاهب بالألف مطلقا والنون مطلقا والتفصيل.

ص- وتكتب الألف بعد واو الجماعة قالوا دون الأصلية زيد يدعو وترسم الألف ياء إن تجاوزت الثلاثة كاستدعى والمصطفى أو كان أصلها الياء كرمى والفتى وألفا فى غيره كقفا والعصا وينكشف أمر ألف الفعل بالتاء كرميت وعفوت والاسم بالتثنية كعصوين وفتيين

ش- لما ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها إحداهما أنهم فرقوا بين الواو فى قولك زيد يدعو وبينها فى قولك القوم لم يدعوا فزادوا ألفا بعد واو الجماعة وجردوا الأصلية من الألف قصدا للتفرقة بينها الثانية أن من الألفات المتطرفة ما يصور ألفا ومنها ما يصور ياء وضابط ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف أو كانت منقلبة عن ياء صورت ياء مثال ذلك فى النوع الأول استدعى والمصطفى وفى النوع الثانى رهى وهدى والفتى والهدى وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صورت ألفا وذلك نحو دعا وعفا والعصا والقفا ولما ذكرت ذلك احتجت إلى ذكر قانون يتميز به ذوات الواو من ذوات الياء فذكرت أنه إذا أشكل أمر الفعل وصلته بتاء المتكلم أو المخاطب فمهما ظهر فهو أصله ألا ترى أنك تقول فى رمى وهدى رميت وهديت وفى دعا وعفا دعوت وعفوت وإذا أشكل أمر الاسم نظرت إلى تثنيته فمهما ظهر فيها فهو أصله ألا ترى أنك تقول فى الفتى والهدى الفتيان والهديان وفى العصا والقفا العصوان وما أحسن قول الشاطبى رحمه الله تعالى

وتثنيةُ الأَسْماءِ تكَشِفُها وإِنْ　　　رَدَدْتَ إِليكَ الفِعْلَ صادفت منبلا

وقال الحرير رحمه الله تعالى

إذا الفعْلُ يَوْماً غَمَّ عَنْكَ هِجَاؤُه   فَالحَقْ بِهِ تَاءَ الخِطاب وَلاَ تَقِفْ

فَـإِنْ تَـرَهُ باليـاءِ يَوْمـاً كَتَبْتَهُ   بيَاءٍ وَإلاّ فَهْوَ يُكْتَـبُ بالأَلِـفْ

ص- فصل همزة اسم بكسر وضم واست وابن وابنم وابنة وامرئ وامرأة وتثنيتهن واثنين واثنتين والغلام وايمن الله فى القسم بفتحهما أو بكسر فى ايمن همزة وصل أى تثبت ابتداء وتحذف وصلا وكذا همزة الماضى المتجاوز أربعة أحرف كاستخرج وأمره ومصدره وأمره ومصدره وأمر الثلاثى كاقتل واغز واغزى بضمهن واضرب وامشوا واذهب بكسر كالبواقى.

ش- هذا الفصل فى ذكر همزات الوصل وهى التى تثبت فى الابتداء وتحذف فى الوصل والكلام فيهما فى فصلين:

الأول :فى ضبط مواقعها فنقول.

قد استقر أن الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف.

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا فى نوعين:

أحدهما: أسماء غير مصادر وهى عشرة محفوظة اسم واست وابن وابنة وابنم وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان وابنان وابنمان وامرآن وامرأتان قال الله تعالى فرجل وامرأتان بخلاف الجمع فإن همزته همزات قطع قال الله تعالى أن هى إلا أسماء سميتموها ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾.

النوع الثانى: أسماء هى مصادر وهى مصادر الأفعال الخماسية كالانطلاق والاقتداء والسداسية كالاستخراج.

(١) الهمزة فى «أبناءنا وأبناءكم» همزة قطع.

وأما الفعل فإن كان مضارعا فهمزاته همزات قطع نحو أعوذ بالله أستغفر الله وأحمد الله وإن كان ماضيا فإن كان ثلاثيا أو رباعيا فهمزاته همزات قطع فالثلاثى نحو أخذ وأكل والرباعى نحو أخرج وأعطى وإن كان خماسيا أو سداسيا فهمزاته همزات وصل نحو انطلق واستخرج وأما الأمر فإن كان من الرباعى فهمزاته همزات قطع كقولك يا زيد أكرم عمرا و«ويا فلان أجب فلانا».

وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام نحو قولك (الغلام والفرس) وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت فى الدرج معاملة الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت الهمزة من خير شر فى الحالتين للتخفيف وبقية الحروف همزاتها همزات قطع نحو «أم وأو وأن» .

الفصل الثانى : فى حركة همزة الوصل

اعلم أن منها ما يحرك بالكسر فى الأكثر وبالضم فى لغة ضعيفة وهو اسم وقد أشرت إلى ذلك بقولى همزة اسم بكسر أو ضم ومنها ما يحرك بالفتح خاصة وهى همزة لام التعريف ومنها ما يحرك بالفتح فى الأفصح وبالكسر فى لغة ضعيفة وهو ايمن المستعمل فى القسم فى قولهم ايمن الله لأفعلن وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة لا جمع يمين خلافا للفراء وقد أشرت إلى هذا القسم والذى قبله بقولى بفتحهما أو بكسر همزة ايمن ومنها ما يحرك بالضم فقط وهو أمر الثلاثى إذا انضم ثالثه ضما متأصلا نحو اقتل واكتب وادخل ودخل تحت قولنا متأصلا نحو قولك للمرأة اغزى يا هند لأن أصله اغزوى بضم الزاى وكسر الواو فأسكنت الواو للاستثقال ثم حذفت ثم كسرت الزاى لتناسب الياء وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغزى ومثلت قبلها باغز لأنبه على أن الأصل اغزوى بالضم بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة وخرج عنه نحو قولك امشوا فإنه يبتدأ بالكسر لأن أصله امشيوا بكسر الشين وضم الياء فسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الشين لتجانس الواو ولتسلم من القلب ياء ولهذا مثلت به فى الأصل لما يكسر

مع التمثيل باضرب لتنبيه على أنهما من باب واحد وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضموا فى مثل اكتب وكسروا فى مثل اضرب فينبغى أن يفتحوا فى مثل اذهب ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة فى حال الوقف ومنها ما يكسر لا غير وهو الباقى وذلك أصل الباب.

وهذا آخر ما أردنا إملاءه على هذه المقدمة وقد جاء بحمد الله مهذب المبانى مشيد المعانى محكم الأحكام مستوفى الأنواع والأقسام تقر به عين الودود وتكمد به نفس الجاهل الحسود .

إِنَّ يَحْسِدُونى فَإِنِّى غَيرُ لائِمِهم ... قَبْلِى مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا
فَدَامَ لِى وَلَهُمْ مَا بِى وَمَا بِهِمُ ... وَمَاتَ أَكثرُنا غَيْظًا بِمَا يَجِدُ
أَنَا الَّذِى يَجِدُونى فِى صُدُورِهِمُ ... لاَ أَرْتَقِى صَدْرًا مِنْهَا وَلاَ أَرِدُ

وإلى الله العظيم أرغب فى أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفا، وعلى النفع به موقوفا، وأن يكفينا شر الحساد ولا يفضحنا يوم التناد، بمنه وكرمه إنه الكريم التواب والرءوف الرحيم الوهاب.

تم بحمد الله وعونه وتوفيقه كتاب «قطر الندى وبل الصدى» لابن هشام

فهرس الموضوعات

تابع فهرس الموضوعات

تابع فهرس الموضوعات

تابع فهرس الموضوعات

تابع فهرس الموضوعات

تابع فهرس الموضوعات

